

-شكر و عرفان-

✚ الحمد لله رب العالمين

✚ والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم

✚ نتوجه بالشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين مهدوا لنا طريق
العلم والمعرفة وأعطونا من حصيلة فكرهم لينيروا بها دربنا إلى
الأساتذة الكرام.

✚ إلى التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث فجزاها الله عنا كل خير
فلها منا كل التقدير والإحترام

الأستاذة: بوقفة نفيسة

✚ كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة عملنا.

✚ وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا
يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

✚ شكرا لكل من علمنا حرفا.

-إهداء-

✚ لا يطيب الليل بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..
ولا تطيب

الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جلاله

✚ إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نور العالمين سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم

✚ إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون إنتظار .. إلى من
أحمل إسمه بكل إفتخار .. أرجو من الله أن يمد من عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها
بعد طول إنتظار

والذي العزيز

✚ إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان .. إلى بسملة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أعلى الحبابب أمي الحبيبية
✚ إلى من بها أكبر وعليه أعتد .. إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..
أختي وقلذات كبدها

✚ إلى أختوتي ورفقاء دربي وهذه الحياة بدونهم لا شئ معهم أكون وبدونهم أكون مثل
أي شئ

إختوتي .. نضال .. رياض .. محمد

✚ إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير .. إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني
أن لا أضيعهم
صديقاتي

عبير.

إهداء

إلى من يستحقون علي أكثر من إهداء !

إلى من ربياني صغيراً وشملاني بمعروفهما كبيراً، نبع الحنان الذي لا ينضب
ومصدر العزيمة الذي لا يلين واللسان الذي لا يكف عن الدعاء
والداي العزيزان أطال الله بقائهما و جزاهما الله خيراً

إلى عضدي وسندي في الحياة إخوتي الأعزاء:
"حمدي" الذي دعمني دعماً كلياً طيلة مشواري الدراسي
"عصام" الذي زودني بالنصائح والإرشادات

إلى أصدقائي الأعزاء وإلى زملائي في المشوار الدراسي

إلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة

إلى كل من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل ممزوجاً بأسمى آيات الشكر والامتنان.

عُـمـمـار

المقدمة العامة :

شهدت الصناعة المالية والبنكية خلال العقدين الماضيين الكثير من التطورات، صاحب ذلك توسع وتنوع للخدمات التي المقدمة في النظام المالي والبنكي، الأمر الذي ترتب عليه العديد من المخاطر المستجدة، التي تحتاج إلى سياسة احترازية تواكبها. أظهرت الأزمة المالية العالمية الكثير من الثغرات في السياسة الإحترازية السابقة خاصة على البنوك على الرغم من ما شهدته من تعديلات متتالية.

من الأمثلة على أوجه القصور في فعالية السياسة الإحترازية الجزئية هو إغفال التركيز على مخاطر التوسع في منح الائتمان في فترات الإزدهار الإقتصادي والإنكماش في منحها في فترات الركود الاقتصادي، أي مسايرة الدورة الإئتمانية لدورة الأعمال وما له من أثر في تعميق الإختلالات في القطاع المالي ورفع حدة الأزمات وعدم الإستقرار المالي، ومن ثم تتواصل التداعيات على الإقتصاد الحقيقي.

في ضوء التكاليف الكبيرة الناجمة عن الائتمان الذي يعمق الأزمات المالية وعدم الإستقرار المالي، شرعت البنوك المركزية والجهات الرقابية في إستحداث ما يسمى "السياسة الإحترازية الكلية" التي تحد من قدرة النظام المالي على الإفراط في منح الائتمان من خلال العديد من الأدوات وبالتالي تقوم بضبط الدورة الإئتمانية. من أهم مزايا هذه الأدوات أنه يمكن استعمالها بشكل مركز تجاه أنواع القروض التي تعتبر خطرة، كما يمكن تكييفها مع المرحلة التي تمر بها الدورة الإئتمانية (توسع أو إنكماش). إلا أن تطبيق هذه السياسة الإحترازية الكلية يطرح كذلك ضرورة التنسيق مع السياسات الإقتصادية الكلية الأخرى لضمان أفضل النتائج، وتتطلب تعزيز الإطار العام للإستقرار المالي من خلال الإجراءات والتدابير الأخرى المكتملة الهادفة للحفاظ على الإستقرار المالي.

عند محاولة فحص محددات الدورة الإئتمانية في الجزائر والإجراءات المتخذة للحفاظ على الإستقرار المالي تبين أن المحدد الأساسي للدورة الإئتمانية في الجزائر هو المداخل النفطية لاسيما مع خصوصية هيكل النظام البنكي الجزائري الذي يتسم بسيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية. ولكن في السنوات الأخيرة وخاصة مع توجه الجزائر نحو سياسة التنويع الإقتصادي نلاحظ بداية فك الارتباط والإنفصال بين الدورة الإئتمانية والدورة النفطية. إضافة إلى حرص بنك الجزائر على تطبيق المعايير الإحترازية لبازل الثالثة وضمان سلامة القطاع البنكي. وكذلك تبنيه للأطر العامة الأخرى للحفاظ على الإستقرار المالي ككل ومنها أنظمة تأمين الودائع والإنذار المبكر.

من خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى تسهم السياسة الإحترازية الكلية في ضبط الدورة الإئتمانية والحفاظ على الإستقرار المالي؟

كما يمكن في هذا السياق طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. كيف يؤدي الإفراط في منح الائتمان والقروض إلى وقوع أزمة؟



2. ماهي مبررات تبني السياسة الإحترازية الكلية؟
 3. ماهي أهم التعديلات التي جاءت بها بازل 03؟ وما مدى تعزيز الإطار العام للإستقرار المالي؟
 4. هل يواكب بنك الجزائر التطورات الحاصلة في مجال الضبط المالي ويطبّقها في القطاع البنكي؟
- فرضيات الدراسة:**

نظرا لطبيعة الموضوع ومحتوى الدراسة تم إرفاق الإشكالية أعلاه بالفرضيات التالية وتبقى دائما قابلة للإختبار والمناقشة:

1. يعتبر الإفراط في منح الإئتمان من أهم أسباب حدوث الأزمة؛
2. النقائص التي ظهرت في السياسة الإحترازية الجزئية من الأسباب الرئيسية لتبني السياسة الإحترازية الكلية؛
3. السياسة الإحترازية الكلية ركن مهم من أركان تحقيق الإستقرار المالي؛
4. متطلبات رأس المال لبازل 03 أهم أدوات ضبط النشاط الإقراضي للبنوك وبالتالي الدورة الإئتمانية؛
5. ترتبط الدورة الإئتمانية في الجزائر بالدورة النفطية.

أسباب إختيار الموضوع:

قمنا باختيار موضوع الدراسة للأسباب التالية:

1. قلة الأعمال الأكاديمية حول هذا الموضوع وبالتالي التطرق إلى موضوع جديد حد ما وربط ثلاث متغيرات مهمة في المجال الإقتصادي؛
2. الغموض واللبس الذي يحيط بفهم الإستخدام للسياسة الإحترازية الكلية خاصة في إطار الجدل الدائر حولها؛
3. إرتباط الموضوع بمجال التخصص الذي ندرسه ألا وهو إقتصاد نقدي وبنكي؛
4. إلقاء الضوء على أوجه القصور والإختلالات في النظام البنكي والمالي، من حيث التكلّف بإشكالية التوازن في مستوى النشاط الإئتماني الملائم للإستقرار المالي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة للتوصل إلى مجموعة من الأهداف التي يمكن توضيحها من خلال مايلي:

1. محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للنظام المالي والنظام البنكي؛
2. التعرف على الدورة الإئتمانية وعلى أهم المخاطر الخاصة بالنشاط الإئتماني وتأثيرها على الإستقرار المالي؛
3. التعرف على النظام البنكي الجزائري وأهم الإصلاحات التي عرفها؛
4. معرفة الإطار المفاهيمي للسياسة الإحترازية الكلية ومدى تطبيقها في الجزائر؛
5. التعرف على محددات الدورة الإئتمانية في الجزائر ومعايير ضبطها.



أهمية الدراسة:

نظرا لما تشهده الساحة البنكية من تطورات يومية متسارعة، والتي نتج عنها تغيرات في السياسة الإحترازية اللازمة للبنوك حتى تتمكن من التقليل من حدة المخاطر والأزمات، يأتي هذا البحث ليبين ما مدى أهمية ضبط الدورة الإئتمانية التي ينبغي على البنوك الجزائرية تطبيقها للحصول على الإستقرار المالي الذي يمكنها من مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة.

حدود الدراسة:

- سوف نقتصر في دراستنا هذه على أهمية النظام المالي والنظام البنكي؛
- والإلمام بالمفاهيم لكل من الدورة الإئتمانية والإستقرار المالي، وعن أسباب أزمة الرهن العقاري؛
- وعلى كيفية ظهور السياسة الإحترازية الكلية وأهم التعديلات التي جاءت بها إتفاقية بازل 03؛
- الإطار التطبيقي للسياسة الإحترازية في الجزائر وآليات ضبط الدورة الإئتمانية وما مدى تأثير الدورة النفطية على النظام المالي في الجزائر،

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة عن الإشكالية وإختبار صحة الفرضيات تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وهذا لتغطية جميع الجوانب النظرية المتعلقة بالنظام المالي والبنكي، وكذا التعرف على مخاطر الدورة الإئتمانية وإبراز أهمية الإستقرار المالي وأسباب ظهور أزمة الرهن العقاري، وصولا إلى أهمية السياسة الإحترازية الكلية ومعرفة تطورات لجنة بازل، أما في الجزء التطبيقي (في الفصل الثالث) فكان لدراسة و تحليل النتائج المتحصل عليها من تقرير بنك الجزائر لتبيين مدى تطبيق السياسة الإحترازية الكلية لبازل 03 في الجزائر.

دراسات سابقة:

يعتبر هذا البحث تكملة وتعميقا لبعض الدراسات التي سبقته، حيث إستعنا ببعض الدراسات السابقة التي تخص موضوعنا ومن أهم هذه الدراسات التي كانت تصب في نفس السياق نذكر مايلي:

- ❖ أطروحة دكتوراه محمد بوطبة تحت عنوان " إشكالية النظام المالي العالمي في ضبط الأزمات المالية العالمية والبحث عن الإصلاحات (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية 2008 وحالة الجزائر 2014)"، (2016): جاءت هذه الدراسة لإبراز أهمية النظام المالي العالمي وإيجاد الحلول المستعجلة من الأزمات التي تؤثر على الإقتصاديات الدولية.

- ❖ بوطورة فضيلة، نوفل سمايلي تحت عنوان "تقييم السياسة الإحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية -دراسة تحليلية للفترة (2003-2013)، (2016): حيث تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في المحافظة على الإستقرار البنكي والمالي وحصر أهم المؤشرات التي تسمح بالتنبؤ بحدوث الأزمات البنكية.
 - ❖ أطروحة دكتوراه آيت عكاش سمير بعنوان " تطورات القواعد الإحترازية للبنوك في ظل معايير بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية "، (2013): حيث يأتي هذا البحث ليبيّن ماهي الإستعدادات الضرورية التي ينبغي على البنوك التجارية القيام بها حتى تحافظ على سلامتها.
 - ❖ أطروحة دكتوراه ذهبي ريمة تحت عنوان " الإستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميع للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، 2013، تطرقت هذه الدراسة إلى أهم النقاط التي تتقاطع مع موضوعنا حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج فيما يخص السياسة الإحترازية الكلية وإتفاقية بازل 03.
 - ❖ كتاب أشواق بن قدور تحت عنوان " تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي -دراسة قياسية لعينة من الدول خلال فترة 1996-2005"، (2012): سلطت الضوء من خلال التطورات التي عرفها النظام المالي وأهم إنعكساته، وبعدها تم التطرق إلى مدى كفاءته من خلال تمويل النمو الإقتصادي، ثم إسقاط النماذج على حالة الجزائر حتى توصلنا إلى أن النظام المالي الجزائري مازال متأخرا من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.
- تختلف دراستنا على الدراسات السابقة من حيث أن دراستنا تناولت الدورة الإئتمانية وأسبابها وعن مدى أهمية السياسة الإحترازية الكلية التي تسعى لتحقيق الإستقرار المالي.
- هيكل البحث:**
- حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه، فقد قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة يتبعها ثلاث فصول، يحتوي الفصلين الأولين على ثلاث مباحث أما الفصل الثالث فيحتوي على مبحثين وتليها خاتمة.

الفصل الأول: دورة الإئتمان في النظام البنكي والمالي:

تناولنا في هذا الفصل إلى مجموعة من المفاهيم حول النظام المالي من مفهوم ووظائف ومكونات وبعدها تطرقنا إلى النظام البنكي وعن المخاطر المحيطة به كما أوردنا أهمية الإستقرار المالي والأزمة المالية النظامية.

الفصل الثاني: السياسة الإحترازية الكلية ودورها في ضبط الدورة الإئتمانية:

تطرقنا في هذا الفصل إلى نشأة السياسة الإحترازية الكلية وأسباب ظهورها وأدواتها وظهرت لجنة بازل، بعدها تعمقنا في لجنة بازل 03 وإلى التعديلات الجديدة التي تعرضت لها من خلال إدخال مخاطر السوق وإضافة شريحة ثلاثة لرأس المال وتحديث طرق القياس.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للسياسة الإحترازية الكلية والإستقرار المالي في الجزائر:

تناولنا في هذا الفصل هيكل النظام البنكي الجزائري ومجموعة الخصائص التي تميزه وأهم مؤشرات فعاليته، وتطرقنا إلى جهود تعزيز إطار الإستقرار المالي والبنكي من خلال التوجه الإحترازي لبنك الجزائر، كما أشرنا إلى الوضعية الراهنة للإقتصاد الجزائري، وتناولنا أهمية القروض وإرتباطها بالعائدات النفطية.

أما الخاتمة تضمنت خلاصة الدراسة مع مجموعة من النتائج والإقتراحات.

صعوبة البحث:

أي بحث تعترضه مجموعة من العراقيل، إذا أننا إعترضنا إلى بعض الصعوبات التي نذكر منها:

- صعوبة الحصول على المراجع النظرية وهذا لعدم توفر المراجع بشكل كبير، ووضعية المكتبة التي تعيق عمل الباحث؛
- قلة الكتب التي تناولت هذا الموضوع خاصة السياسة الإحترازية الكلية وبالتالي إعتدنا على الملتقيات والمجلات والأطروحات بالإضافة إلى مراجع إلكترونية؛
- صعوبة الترجمة المراجع باللغات الأجنبية.



Résumé

Précaution partielle, l'importance de l'approche de la politique de précaution globale et ses outils innovants pour contrôler le cycle du crédit est devenue primordiale, surtout dans le cadre du « convention basel 3 », en plus des mesures et des précautions sont prise pour maintenir la stabilité financière.

En faisant correspondre le système bancaire en algérie, une analyse de son cycle de crédit a montré que l'activité de l'endettement était soumise aux fluctuations des revenus pétroliers, ce pendant la tendance vers une politique de diversification économique a stimulé la séparation entre les cycles du crédit et du pétrole, et aussi l'engagement de la banque d'Algérie dans des efforts internationaux pour maintenir la stabilité financière en adoptant les nouvelles normes prudentielles consacrées au « convention de basel 3 », et aussi son souci d'établir des bases solides pour la stabilité financière.

Les lacunes dans la politique de précaution partielle ont nécessite l'existence d'une politique de précaution globale qui a une importance majeur dans le contrôle du cycle de crédit au niveau du système financier, ou il continue d'établir le cadre générale de précaution et d'adopter une surveillance axée sur le risque qui contribuent à construire une base solide pour le contrôle, afin de renforcer la capacité d'absorption des chocs.

A travers cette étude, et à travers la banque d'Algérie, nous soulignerons la mise en œuvre de la politique de précaution globale en Algérie et son importance dans le contrôle du cycle du crédit et la réalisation de la stabilité financière pour atteindre le niveau mondial.

Les mots clés : système financière et bancaire, cycle de crédit, la politique macroprudentielle, la stabilité financière

تمهيد:

يعتبر النظام المالي عصب الحياة الإقتصادية، كونه محطة لتطور القطاعات الإقتصادية في كافة المجتمعات فله دور بالغ الأهمية، لأنه هو المسؤول عن الأداء المالي، فهو يخلق الجو الملائم للإستقرار المالي، فأى عبث فيه يولد الإخلال بالإستقرار، وهذا يتيح الفرصة لوجود مخاطر تعترضه، وبالتالي تؤثر على النظام البنكي كله، ومع التطورات الإقتصادية الملحوظة يؤدي بالإقتصاد العالمي إلى الوقوع في أزمات مالية، حيث كانت آخرها أزمة 2008 التي أعتبرت الأشد كونها تسببت في إفلاس العديد من المؤسسات المالية والبنكية وإضافة إلى هذا الإخلال بالتوازن بالإقتصاد الكلي.

ولتوضيح ذلك قمنا بتقسيم فصلنا إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل نظري للنظام المالي؛

المبحث الثاني: دور الإئتمان البنكي؛

المبحث الثالث: رهان الإستقرار المالي على ضوء الأزمة المالية العالمية.

المالي والبنكي

المبحث الأول: مدخل نظري للنظام المالي والبنكي:

يعتبر النظام المالي محطة للتطور القطاعات الإقتصادية، بما أن له دور فعال وأهمية كبيرة حيث يعتبر في كافة المجتمعات على تباين درجة تقدمها، كونه هو المرآة العاكسة، فإنه أي اضطراب فيه يضعف الإستقرار المالي وهذا مما يولد أزمات التي جاءت من خلال عدة أسباب وهذا ما سنتطرق له في مبحثنا.

المطلب الأول: مفهوم، مكونات ووظائف النظام المالي:

يعتمد النظام المالي على نوعية الهيكل المالية التي يتصف بها الإقتصاد، والتي قد تختلف من بلد إلى آخر من ناحية مكوناتها وفعاليتها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على تعريف النظام المالي ووظائفه وأنواعه.

1- مفهوم النظام المالي وأهميته:

1-1 مفهوم النظام المالي:

يعرف أي نظام على أنه "جملة من العناصر والعلاقات، فالعناصر هي الأجزاء المكونة لهذا النظام، أما العلاقات فهي روابط تلك العناصر ومجموع الإثنين معا يكون وحدة النظام".¹

أما بالنسبة للنظام المالي "فهو عبارة عن مجموعة من المدخلات التي تتفاعل فيما بينها من خلال عمليات لتحقيق أهداف معينة وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف".

يعرف النظام المالي على أنه شبكة من المؤسسات المالية والأسواق التي تتعامل بعدة أنواع من الأصول المالية والتي تسهل تحويل النقود واقتراض الأموال وإقراضها، بهدف التشغيل الكفء للموارد المالية وضمان التنسيق والتوازن المستمر بين عرض الأموال المتاحة والطلب عليها بما يتناسب وحاجات الإقتصاد والمجتمع.²

كما يُعرّف على أنه "مجموعة المؤسسات والأسواق المالية، التي يتم من خلالها إنتقال الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، أو من المقرضين إلى المقترضين، من خلال كافة الآليات التي تضمن تبادل وحيازة الأصول والأدوات المالية المختلفة".³

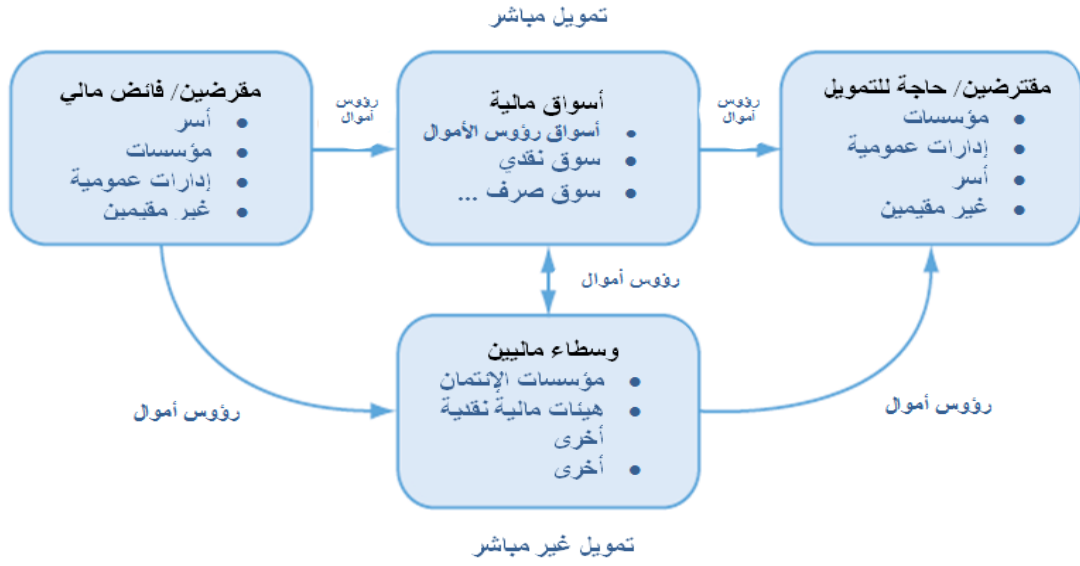
من خلال التعاريف السابقة يتضح بأن النظام المالي هو عبارة عن مجموعة من الهيئات والأسواق والوسطاء الماليين في خدمة الأعوان الإقتصاديين (العائلات والمؤسسات والدول)، التي تسمح للوحدات الإقتصادية بتبادل الأصول المالية وإتخاذ القرارات المالية، وذلك من خلال إنتقال الأموال بين الوحدات التي لها فائض مالي والأخرى التي تعاني من عجز وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

¹ بن قدور أشواق، (2013): "تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي -دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965-2005)-"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 32.

² حكيم براضية، (2015): "إدارة مخاطر السيولة النظامية كمدخل لدعم سلامة النظام المالي"، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 08، ص 92.

³ ساعد إبتسام، (2009): "تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الإقتصاد"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 2.

الشكل رقم (1-1): آلية عمل النظام المالي.



Source: Banque de France, (19 février 2013): **stabilité financière et politique macroprudentielle**, Focus N° 09, p 02.

ما يمكن إستنتاجه مما سبق هو أن:¹

- ◀ النظام المالي شبكة من الأسواق والمؤسسات المالية؛
- ◀ النظام المالي يسهل التمويل والإستفادة من المدخرات والفوائض المالية؛
- ◀ تتم من خلال أو في وجود النظام المالي عمليات الإقراض والإقتراض؛
- ◀ تظهر من خلال النظام المالي الأطر التشريعية لعمل المؤسسات العاملة والمكونة له.

¹ بن شيخ عبد الرحمن، (2009): "إتجاهات تقييم إستقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 21.

2-1 أهمية النظام المالي:

يؤثر النظام المالي على معدل الإيداع، حجم الإستثمار الحقيقي، الإنتاجية ومستوى الإنتاج الإجمالي في الإقتصاد. إن مستوى الثقة التي يضعها أفراد المجتمع في مؤسساته المالية، طبيعة أدواته المالية التي ينبغي أن تكون سهلة المنال، تنوع أدوات الإيداع والتحفيزات المالية... إلخ، هي كلها عوامل تؤثر بطريقة معتبرة في معدلي الإيداع والإستثمار؛ وبالتالي فالعمل الجيد للنظام المالي هو جد مهم لمجموع الإقتصاد.

وتبرز أهمية النظام المالي فيما يلي:¹

- تعزيز أركان الإستقرار المالي؛
- تجنب حدوث أي أزمات مالية في المستقبل من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وفقا للأولويات الوطنية التي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي الذي ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للمواطنين؛
- الترابط الوثيق بين أداء القطاع المالي ومختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وخاصة قطاع الإستثمارات الذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي في الدولة؛
- تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني في ظل مظاهر الإنفتاح والعولمة التي أصبحت تسود الإقتصاد العالمي؛
- مواكبة الإدارة المالية لأفضل المعايير الدولية المالية المطبقة دوليا، والإستفادة من التقدم المتسارع في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2- مكونات (عناصر) النظام المالي:

يتكون النظام المالي من مجموعة العناصر المتفاعلة فيما بينها، والتي تسمح بتحقيق الأهداف العامة للنظام المالي، من خلال أداء كل منها لوظائفها وهذا ما سنتطرق إليه في هذه النقطة.

2-1 المؤسسات المالية:

تعتبر المؤسسات المالية جزء لا يتجزأ من النظام المالي، حيث يقدم النظام المالي من خلالها العديد من الخدمات، تتمثل أهمها في الائتمان، وسائل الدفع، الإيداع... إلخ، تنقسم هذه المؤسسات المالية بدورها إلى:

- **البنك المركزي:** هو تلك المؤسسة التي تعلق قمة النظام البنكي لأي بلد، سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات البنكية وتحقيق الرقابة عليها، فهو سلطة الرقابة على باقي البنوك الأخرى، كما أنه يعتبر الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الدولة لتنفيذ سياساتها الإقتصادية من خلال السياسة النقدية؛
- **البنوك التجارية:** كما يطلق عليها "بنوك الودائع"، وهي عبارة عن مؤسسات إئتمانية غير متخصصة، تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد

¹ بن شيخ عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المالي والبنكي

أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، وبناء على ذلك لا تعتبر بنوك تجارية ما لا تضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطها الأساسي في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الإدخار؛

- **المؤسسات المالية غير البنكية:** وتتمثل هذه المؤسسات في مؤسسات التأمين المختلفة وصناديق الإستثمار وصناديق التقاعد، وتقدم هذه المشروعات خدمات مالية متخصصة لسداد معاش تقاعد أو تعويض تأميني أو فائدة إستثمارات أموال، مقابل سداد الأعضاء أقساط على دفعات، وبشروط متفق عليها، وبعض هذه المؤسسات يعمل من خلال إتفاقيات عقود تبرم مع العملاء تتضمن كافة الشروط والمزايا والإلتزامات؛¹
- **مؤسسات الوساطة السوقية (شركات الأوراق المالية):** وهي الشركات التي تنقسم بدورها إلى نوعين أساسيين: بنوك الإستثمار التي تتولى شراء كامل الأوراق من الجهات المصدرة وإعادة بيعها للمستثمرين والأفراد بكميات أقل؛ والنوع الثاني شركات السمسرة فهي تقدم خدمات سمسرة من تنفيذ أوامر الشراء والبيع للأوراق المالية، وتقديم الإستشارات المالية والخدمات المتنوعة لعملائها مقابل الحصول على عمولة.²

2-2 الأسواق المالية:

يتمثل سوق المال في مجموعة من الترتيبات المختلفة، التي يتم من خلالها جمع التعاملات المالية بكافة أنواعها وتنقسم أسواق رأس المال من حيث الأصل إلى سوق للتعاملات طويلة الأجل أو السوق المالي، سوق النقد وسوق الصرف، إضافة إلى أسواق المشتقات المالية:

- **سوق رأس المال:** هي السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية طويلة الأجل والتي يتجاوز تاريخ إستحقاقها العام أو ثلاثين عام، سميت سميت رأس المال لكونها السوق التي يلجأ إليها أصحاب المشروعات لتكوين إس المال في مشروعاتهم المختلفة؛³
- **السوق النقدي:** هي سوق رؤوس أموال لأجل قصير ومتوسط، وهذه السوق بالتراضي (العمليات فيها تتم بالتراضي) غير ممركرة في مكان معين، وتتحقق فيها العمليات بالهاتف أو كل الوسائل الأخرى التي تحمل مجموع التقنيات والخدمات التي تبرز وسائل المعلوماتية؛⁴
- **أسواق الصرف:** هي مجموعة من الترتيبات، يتم من خلالها بيع وشراء العملات الأجنبية، ومن أهم الجهات التي تتعامل في هذا السوق بغرض دعم الدولة والمحافظة

¹ عبادي رندة، (2015): "متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية -دراسة حالة بنك الجزائر-"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص11.

² محمد أحمد عبد النبي، (2009): "الأسواق المالية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص14.

³ <https://philarchive.org/archive/REBLMD-3>

⁴ ابن عبيد فريد، (2014): "السوق النقدية ودورها في تمويل الإقتصاد -دراسة مقارنة (الجزائر- تونس)-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 03.

المالي والبنكي

على مستوى سعر صرفها، وذلك من خلال القيام بشراء العملة المحلية وبيع العملات الأجنبية لرفع سعر العملة المحلية أو العكس بغرض تشجيع التصدير وجذب الإستثمارات. وتتعامل الشركات المحلية والشركات المتعددة الجنسيات بصورة كبيرة في سوق العملات فقط، لحاجتهم لتمويل إستيراد مستلزمات التشغيل، ويقتصر دور الأفراد في التعامل في هذا السوق على شراء بعض العملات لمواجهة بعض المتطلبات لتمويل احتياجات خاصة بهم مثل العلاج بالخارج أو التعليم أو السياحة أو الحج؛

● **أسواق المشتقات المالية:** وينحصر نشاط هذه الأسواق المالية في تداول المشتقات المالية بأنواعها مثل الخيارات، العقود المستقبلية، المقايضة، العقود الأجلة، ويشارك في هذه الأسواق المالية والشركات والأفراد إما بغرض لتحوط ضد المخاطر، أو بغرض تحقيق الأرباح ويتم التعامل من خلال نظم وإجراءات منظمة.¹

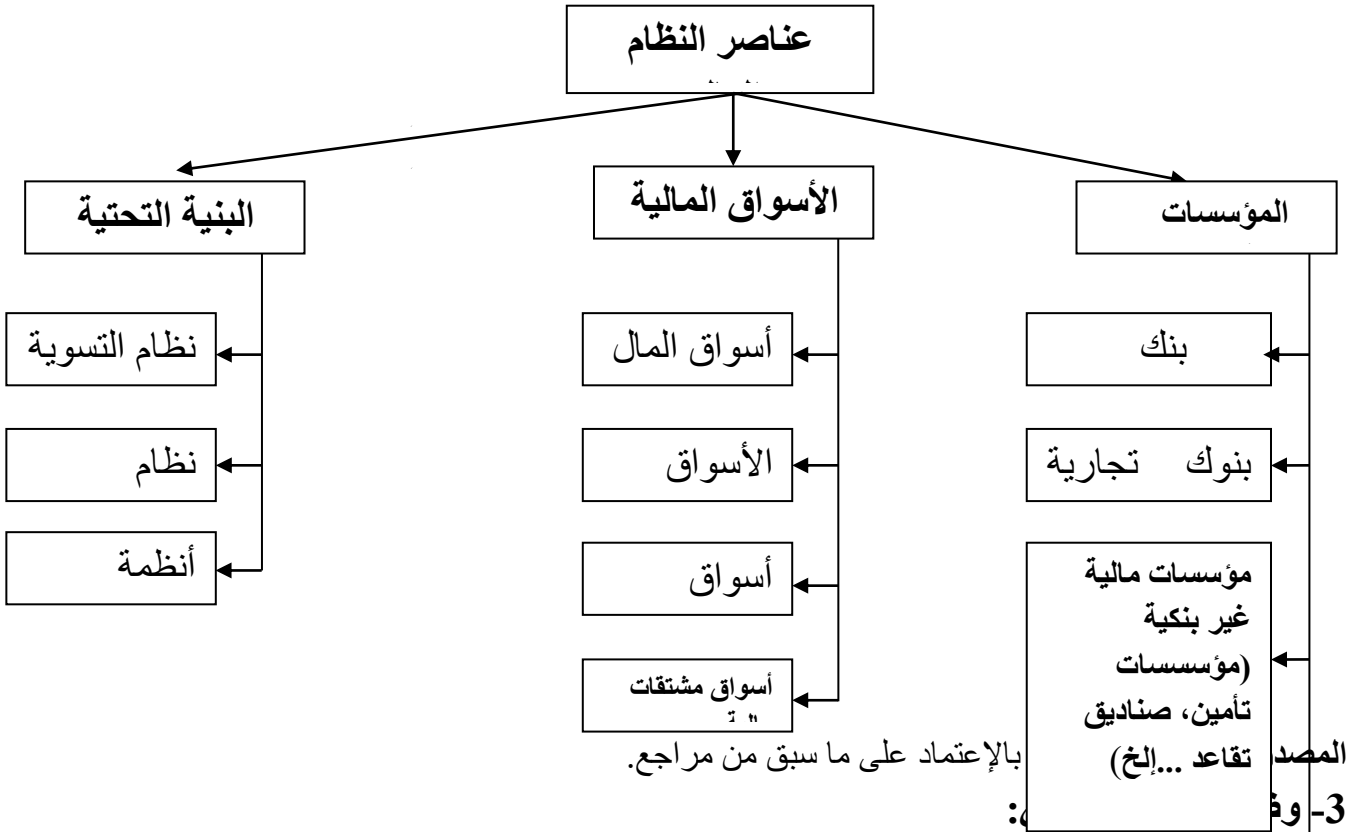
2-3 البنية التحتية المالية:

تشمل البنية التحتية المالية مجموعة من الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية، ونظم المدفوعات والتسوية والمقاصة، ونظم المحاسبة. يمكن أن تكون بعض هذه الأطر موحدة على المستوى الدولي في إطار التوجه نحو التنسيق الدولي، كما يمكن أن تكون لكل دولة خصوصيات متعلقة بطبيعة نظامها المالي.

الشكل الموالي يمثل تلخيصاً لأهم مكونات النظام المالي:

¹ محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الشكل رقم (2-1): مكونات (عناصر) النظام المالي.



تتزايد أهمية النظام المالي في النظام الإقتصادي المعاصر كلما كان أكثر تعقداً، لا على التكيف بين الأعوان الإقتصاديين الذين لديهم قدرة وحاجة للتمويل، بل يؤدي خدمات بالغة الأهمية لاسيما في ظل النظام المالي المعولم، بفضل الشبكة المعقدة من الأسواق والوسطاء، التي يبرز أثرها في تنمية الإقتصاد من خلال كفاءة وفعالية النظام في تأدية وظائفه التي تتمثل في ما يلي:¹

3-1 تحويل الموارد في الزمان والمكان:

يعمل النظام المالي على توفير منافذ لتعبئة إيدار الأفراد والمؤسسات، مما يؤدي إلى إرجاع الإستهلاك في الوقت الحاضر من أجل الحصول على شيء في المستقبل، أي الإتجاه نحو الإستثمار. ويسهل بذلك تحريك وتحويل الأموال عبر الزمن، إضافة إلى ذلك يلعب النظام المالي دوراً هاماً في تحويل الموارد من مكان إلى آخر، حيث يوفر النظام عدداً متنوعاً من الأدوات التي تسمح بانتقال الموارد إلى أين يمكن توظيفها على أحسن وجه، وبذلك تنتقل الأموال من مكان الأقل مردودية إلى الأكثر مردودية، فتزيد بذلك فعالية النظام المالي في تحقيق أحسن تخصيص للموارد؛

3-2 توفير وسائل التعويض والدفع:

¹ أسواق بن قذور، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المالي والبنكي

تعد هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يؤديها النظام، من خلال تقديم القروض والإئتمان من أجل السماح لكل من الافراد و المؤسسات القيام بالدفع الفعال، حيث شرائهم للسلع والخدمات إذ لا يضيعون كثيرا من الوقت، وقد ساهم التطور المتتالي للنقود الورقية إلى الشيكات ثم إلى بطاقات القرض والتحويلات الإلكترونية للأموال في زيادة فعالية النظام المالي؛

3-3 الإشتراك في الموارد وتجزئة الملكية:

يوفر النظام المالي ميكانيزمات (مثل البورصة والبنوك) الإشتراك أو تجميع ثروات العائلات لوضعها تحت تصرف المؤسسات. أما من وجهة نظر الإستثمار يُمكن النظام المالي المستثمرين الصغار من إستثمار أموالهم من مؤسسات ذات حجم من خلال تجزئة الملكية بين عدة أشخاص، وبالتالي يوفر لهم إمكانية المشاركة في الإستثمارات ذات الحجم الكبير وزيادة توزيعاتهم من الحصص الإستثمارية؛

3-4 توفير السيولة:

يهتم المستثمرين كثيرا بسيولة إستثماراتهم المالية، والسيولة تعني قدرة الاصل المالي على التحول بسرعة إلى نقود قانونية خلال مدة قصيرة حتى يتمكن المستثمر من الإستجابة بسرعة للفرص الجديدة، أو الأحداث غير المتوقعة، وهذا ما يؤديه النظام من خلال الأسواق المالية والوسطاء الماليين الذي يوفر نظاما للمتاجرة تجعل هذه الأصول أكثر سيولة، فالقدرة على تحويل الأصول منخفضة السيولة إلى حقوق سائلة بالصور التي يرغب فيها المدخر أحد مقاييس كفاءة النظام المالي؛

3-5 المشاركة في تحمل المخاطر:

ينقل النظام المالي الأموال، ولكن ينقل أيضا المخاطر، ففي غالب الأحيان الأموال والمخاطر هما متصلين مع بعضهما البعض ينتقلان في نفس الوقت في النظام المالي. ويوفر النظام المالي عملية المشاركة في تحمل المخاطر، من خلال تمكين المدخر من الإحتفاظ بالعديد من الأصول المالية يطلق عليها مصطلح المحفظة المالية، خاصة وإن أغلب المدخرين ليسوا مغامرین فتنوع هذه المحفظة يجعل من التقلبات الحادة في قيمة المحفظة تتخفف باعتبار أن عوائد الإستثمار داخل المحفظة لا تتغير بنفس الطريقة؛

3-6 تجميع ونقل المعلومات:

تمثل خدمة تجميع ونقل المعلومات خدمة رئيسية يقدمها النظام لكل من المدخرين والمستثمرين بالقيام بدورين الأول هو تجميع المعلومات التي تدور حول المقترضين المحتملين وما الذي سيفعلونه بتلك الأموال التي سيحصلون عليها، فالحصول على هذه المعلومات سيكون مكلفا وسيستغرق كثيرا من الوقت بالنسبة للمدخرين الذين يهتمهم بالطبع معرفة كل الحقائق قبل إقراضهم لأموالهم للغير، فهناك بعض من أجزاء النظام المالي تتخصص في جمع المعلومات والرقابة عليها باستمرار.

أما الدور الثاني الذي يقوم بإدخال هذه المعلومات في أسعار أسهم وسندات وباقي الأصول المالية للشركة، ويستفيد المدخرون والمقترضون من المعلومات التي يحصلون عليها من النظام من خلال النظر إلى عوائد الأصل محل الإهتمام، حيث أن إدخال المعلومات المتاحة في عوائد الأصول أو الإستثمارات المالية هو الظاهرة المميزة للأسواق المالية التي تؤدي عملها بكفاءة.

المطلب الثاني: أنواع الأنظمة المالية ومتطلبات فعاليتها:

جاء Guerly Shaw بتقسيم للنظام المالي الذي إعتبره من أهم التقسيمات، حيث ميز بين إقتصادات الإستدانة وإقتصادات الأسواق المالية، فوجود نظام فعال اليوم من الأمور ذات الأولوية وهذا راجع لدوره الكبير وتأثيراته على الإقتصاد.

1- أنواع الأنظمة المالية:

يمكن تقسيم الأنظمة المالية إلى نمطين رئيسيين إثنين وهما الأنظمة المتجهة نحو البنوك Bank-Based، والأخرى

المتجهة نحو الأسواق Market- Based، كما سنفصل في الفقرات التالية.

1-1 الأنظمة المالية المتجهة نحو البنوك (إقتصاديات المديونية):

وتعرف كذلك بإقتصاديات الإستدانة، لكون البنوك هي التي تؤمن تمويل الإقتصاد، أي تعتمد نظام التمويل غير المباشر، وأساس توفير الأموال للعمليات الإستثمارية يكون من الجهاز البنكي، ويتم في هذه الأنظمة تحويل فائض السيولة من مدخرات الأعوان ذوي الفائض بواسطة البنوك والمؤسسات المالية، إلى الأعوان الذين هم في حاجة إلى تمويل، ويتم إتباع سياسة قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، مع العلم أن هذا يحدث في نظام تكون فيه قدرة التمويل الذاتية للمؤسسات ضعيفة، وذلك لارتباطها بوسائل تمويل خارجية. وتكون المؤسسات المالية مجبرة على المشاركة المباشرة في رأس مال الشركات أو المؤسسات العاملة. وتظهر في هذه الإقتصاديات ما يعرف بالكبح المالي. ومن بين خصائص النظام المالي في هاته الأنظمة والإقتصاديات نجد:¹

- كثرة القروض وسيطرتها على النظام، وتمويل المشروعات دون دراسة المخاطر والعائد؛
 - يقوم البنك المركزي بوظيفة إعادة تمويل البنوك التجارية، دون مراعاة سعر الفائدة؛
 - تتحدد الفائدة بشكل إداري، أي من طرف الدولة.
- وأهم مؤشر على الإقتصاد الإستدانة، يتمثل في اللجوء إلى الإصدار النقدي، وتحديد أسعار الفائدة، دون البحث عن كفاءات أساسية وضرورية لتكثيف وإتمام العلاقة بين الأعوان الإقتصاديين.

¹ محمد العيد صلوح، (2015): "آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص04.

1-2 أنظمة مالية متجهة إلى الأسواق (اقتصاديات الأسواق المالية):

وهي الإقتصاديات التي تعتمد على التمويل المباشر، حيث يعتمد في هذا النظام على تحويل فائض الموارد بين الأعوان بشكل مباشر، من خلال إصدار الأعوان ذوي العجز المالي لأوراق مالية يتم شراؤها من قبل الأعوان ذوي الفائض في السوق المالي، وإليه ترجع تسمية هذا النوع من الإقتصاديات، باقتصاديات الأسواق المالية.¹

يتميز بخصائص ومميزات تجعله ينقل الإقتصاد من إقتصاد إستدانة أي مدار (administré) إلى إقتصاد الأسواق المالية (marchésé) هي:²

- هيمنة التمويل المباشر، إذ توفر الأسواق المالية المتطورة المتميزة بالعمق والإتساع التمويل اللازم للمؤسسات؛
- تموّل المؤسسات إحتياجاتها عبر التمويل الذاتي وإصدار ديون سنديّة، ويلعب القرض البنكي دوراً ثانوياً في تمويل نشاط المؤسسات؛
- تحديد أسعار الفائدة يكون حراً ومرناً ويكون نتيجة عرض وطلب الأموال القابلة للإقراض، إذ تعيد البنوك التجارية تمويلها على مستوى السوق حسب معدل يتحدد بحرية على مستوى الأسواق المالية وبالتالي تكتسب نوعاً من الإستقلالية عن البنك المركزي؛
- إعادة تمويل البنوك التجارية يكون على مستوى السوق النقدي لذلك فالبنك المركزي يكون مقرضاً غير مجبر ويقوم بمراقبة الكتلة النقدية عبر مراقبة القاعدة النقدية، لذلك فاتجاه السببية يكون من القاعدة النقدية إلى الكتلة النقدية، فيكون عرض النقود من النوع الخارجي (دين عام + عملات)؛
- يتدخل البنك المركزي عن طريق الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

2- متطلبات فعالية النظام المالي:

من أجل الحصول على نظام مالي فعال لا بد من توافر العناصر الأساسية التالية:

1-2 توافر نظام نقدي: ويقصد بها توفر وحدة قياس مقبولة من الجميع يتم على أساسها قياس الأسعار وتبادل السلع والخدمات، ويعمل النظام المالي بطريقة تتناسب مع إحتياجات المنشآت المختلفة على مستوى الإقتصاد بما يتيح من أدوات ويضعه من إجراءات تتماشى مع طبيعة وإحتياجات المنشآت الموجودة بالدولة، لذا يجب أن تتم مراقبة النقود وإدارتها بإعتبارها وسيط هام ومقبول لتبادل السلع والخدمات مع مراعاة أسعار الصرف في حالة للتبادل الدولي للسلع، كذلك إيجاد وسائل دفع مقبولة للوفاء بالديون والإلتزامات في ظل شروط معينة متفق عليها؛

¹ محمد العيد صلوح، المرجع نفسه، ص 06.

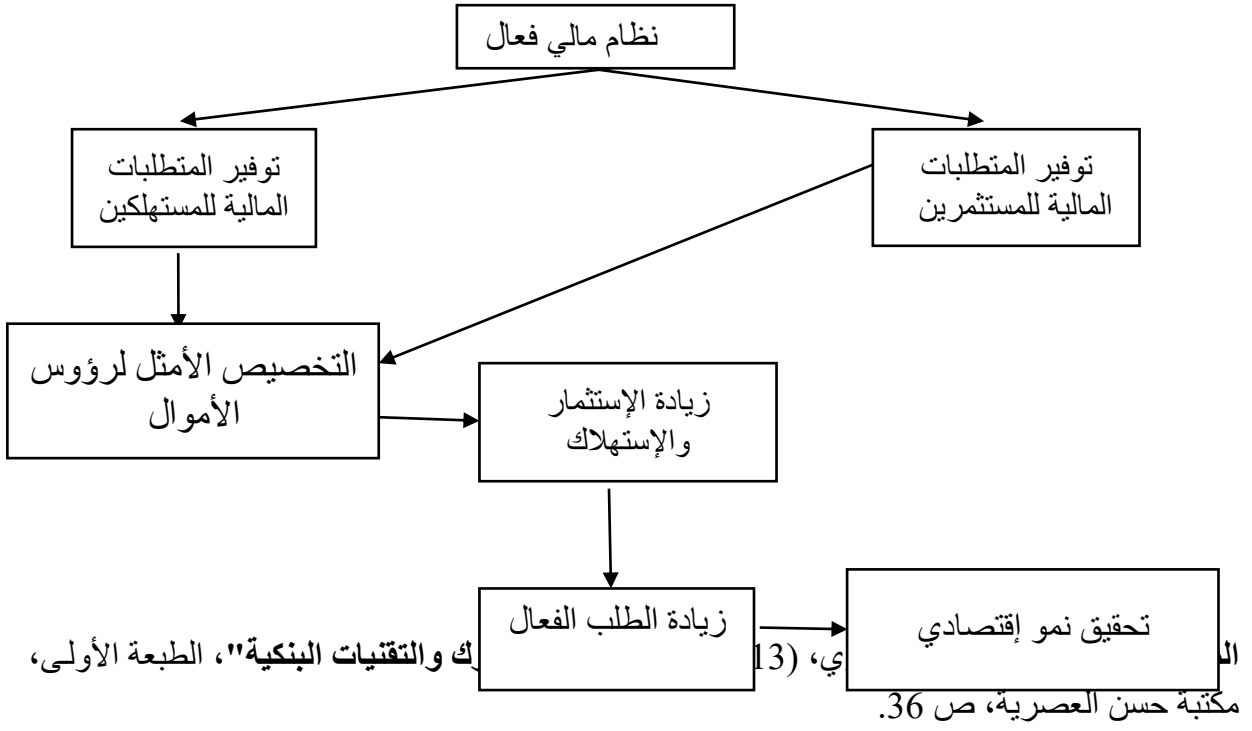
² بوقفة نفيسة، (2012): "إشكالية التسيير البنكي في ظل هيمنة المنطق المالي على الإقتصاد"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 06.

2-2 توافر التسهيلات اللازمة لتجميع المدخرات اللازمة لتمويل الإستثمار: وذلك بإيجاد السبل ووضع الإجراءات التي تسمح بتدفق الإدخار إلى الإستثمار عبر قنوات مالية منظمة بطريقة تسهل ذلك وفق ضوابط معينة وفي أشكال مختلفة مثل صناديق الإستثمار وشهادات الإيداع والأسهم والسندات عن طريق المؤسسات المالية سواء منها البنوك التجارية أو غير البنكية؛

2-3 أسواق مالية كفوة: تؤدي الأسواق المالية دوراً هاماً في تبادل الأدوات المالية، وهذا بطريقة سهلة في ظل نظام يعمل على حماية طالبي الشراء وراغبي البيع لهذه الأصول المالية، وبذلك يمكن تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمار، وفي الوقت ذاته توفير ظروف تحويل الأصول المالية إلى سيولة بأقل تكلفة ممكنة وفي وقت قليل نسبياً.¹ كما أن الأهداف المحققة للمستثمر مثلاً أو المقترض تكون على حسب مدى فعالية النظام المالي، فكليةما يبحثان عن زيادة في الأرباح، وبالتالي تحسين في الإستثمار وزيادة في الإدخار.² مهما كان طريقة تحويل الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي (مباشرة أو غير مباشرة) يمكننا من تحليل الفعالية الإقتصادية للنظام المالي، فالمستثمر الذي يقرض أمواله يهدف إلى الحصول على فائدة والتي تسمح له بتحسين مستوى إستهلاكه مستقبلاً، أما المقترض الذي يسعى إلى إنشاء إستثمار منتهج من أجل الزيادة من أرباحه، فإنه يقبل أن يدفع فائدة كجزء من أرباحه الإضافية، ففي ظل غياب النظام المالي لا يمكن للمستثمر والمقترض أن يحققا هدفيهما، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإستثمارات المنتجة، وبالتالي فإن نظام المالي الفعال يسمح بتحسين الإستثمار وتوزيع الإستهلاك في الزمن بمعنى زيادة الإدخار، وهذا ما يؤدي زيادة الفعالية الإقتصادية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): فعالية النظام المالي.

¹ عبداللطيف مصيطفي، محمد بن بوزيان، (2015): "أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص14.
² وليد العايب، بوخاري لولو، (2013): "إقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص30.



المبحث الثاني: دورة الائتمان البنكي:

يعد النظام البنكي ذو أهمية بالغة، كونه هو الركيزة الأساسية فمن خلاله يتم تجميع المدخرات من مختلف الأعوان الإقتصاديين ومنح تسهيلات إئتمانية بمختلف أنواعها وأجالها، فمن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهومه ومدى أهميته في النظام المالي.

المطلب الأول: أهمية النظام البنكي في النظام المالي:

إن وجود إستقرار في النظام المالي مرتبط ارتباطا وثيقا باستقرار النظام البنكي، وهذا ما أدى إلى بروز أهميته حيث أننا سنتطرق إلى مفهوم النظام البنكي وهيكله ومدى أهميته.

1- مفهوم النظام البنكي وهيكله:**1-1 مفهوم النظام البنكي:**

يُعرّف النظام البنكي "بأنه مجموع البنوك العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات بنكية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز البنكي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية"¹. ويعرّف كذلك بأنه "مجموع الهيئات والتنظيمات institutions et organismes التي تساهم في خلق وإدارة النقود". يحدد النظام البنكي بالهيئات التشريعية، التنظيمية والإعتيادية والتي هدفها توفير الشروط التي يتم فيها خلق وتداول النقود، شروط عمل المؤسسات التي تصدر النقود وتضمن تداولها. يتشكل هيكل النظام البنكي نتيجة لمختلف الأحداث التي تساعد على ذلك، ذات الطبيعة المالية (كالأزمات الإقتصادية)، (تلبية متطلبات بعض القطاعات المحورية في الإقتصاد) أو السياسية (كالإستقلال، التأميم، التحرير ..).

1-2 هيكل النظام البنكي:

أهم ما يميز النظام البنكي عن غيره هو كفيته تركيب هيكله وحجم البنوك التي يتكون منها وكيفية توزيع فروع البنوك على بلد ما ثم ملكية البنوك ودمجها وتوحيدها². فهو بذلك يختلف من دولة إلى أخرى حسب نظامها الإقتصادي ودرجة الحرية التي يتمتع بها نظامها البنكي في رسم سياسته ووضع برامجها، ومدى تدخل الدولة في توجيهه وتنظيمه.

فالنظام البنكي المتمايز (différencié) هو النظام الذي يكون فيه - بسبب التشريع - فصل بين العمليات على القروض والعمليات على الشهادات، والتي تتم من قبل مؤسسات مستقلة قانونيا. هذا النظام البنكي مطبق خاصة في البلدان الأنجلوساكسونية (الو.م.أ مثلا) واليابان

¹ خباية عبد الله، (2008): "الإقتصاد المصرفي"، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، ص 168.

² عبادي رنّدة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أين نشهد كذلك ليونة في التشريع البنكي، بينما تهيمن البنوك الشاملة - التي تقدم تشكيلة متنوعة من الخدمات- في أوروبا.¹

1- أهمية النظام البنكي:

تكمن أهمية النظام البنكي في أنه يعتبر ركيزة من ركائز النظام الإقتصادي والمالي لأي بلد فله أهمية بالغة تتمثل في:

- يساهم في تحقيق التنمية من خلال الضوابط العامة للنقود وأساليب الوساطة المالية المعتمدة على القروض بفائدة وكذا الفائض من المال، بحيث يتم تشغيله في مشاريع تنموية هادفة؛

- يسعى النظام البنكي إلى تحقيق العدالة الإقتصادية والإجتماعية، إذ أن توزيع الدخل يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي هي في أغلب الأحيان يعبر عنها في صورة وحدات نقدية كئمن للخدمة؛

- يعمل على إستقرار قيمة الوحدة النقدية باعتبار النقود مقياس هام لتقييم الأشياء فلا بد من أن يحظى باستقرار في قيمته.

ومنه فإن دور النظام البنكي يكمن في مدى قدرة البنوك على تقديم أفضل الخدمات للعملاء وتحقيق التنمية الإقتصادية.²

أن أهمية البنوك تأتي من الأثر الهام في تحفيزها للعرض الكلي للنقود، فهي لا تكتفي بقبول الودائع بل تقوم بخلقها أيضاً. حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات البنك على اعتبار أن المركز المالي لأي بنك يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة، إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي، وتتبع أهمية الإقراض في العمل البنكي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الإقتصادي بصور عديدة كإقراض النقود وفتح الإعتمادات وإصدار خطابات الضمان وخصم الأوراق التجارية وغير ذلك.³

المطلب الثاني: الائتمان البنكي ومخاطره:

يعتبر الائتمان في البنوك مهم كونه المشرف على عمليات الإقراض والمسؤول عن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء عملية الائتمان والتي تؤثر في ربحيته وفي الثقة المناطة به من قبل المودعين.

يمثل الائتمان البنكي جانبا مهما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك، وقلما نجد مشروع في الحياة العملية يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، بل

¹ عاشور أمال، (2015): "النظام البنكي من الطبيعة العمومية إلى خصوصية النشاط"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص11.

² عاشور أمال، مرجع سبق ذكره، ص12.

³ سيف هشام الفخري، (2009): "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، ص 02.

أن هذه المشروعات تسعى في الحياة العملية بالإعتماد على نشاطاته وعلى موارده الذاتية، كما أن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان المقدم من البنوك في صورة قروض أو غيرها، إلى تغذية رأس مالها العامل وتهتم البنوك عند منحها للائتمان بعوامل الضمان والربحية والسيولة.

1- تعريف الائتمان البنكي ونشأته:

1-1 مفهوم الائتمان البنكي:

إن أصل معنى الائتمان في الإقتصاد هو القدرة على الإقراض، اصطلاحاً: هو إلزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الإقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند إنتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية إستثمارية تعتمد على البنوك بأنواعها.

ويعرّف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لإستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن البنك من إسترداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد".

وتعرّف القروض البنكية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك إسترداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها.¹

ومما يزيد من أهمية الائتمان البنكي هو أنه يشكل أكثر من نصف موجودات البنك وهو المصدر الأساسي لدخل البنك، ومن هنا يتبين أن أهم مسؤوليات إدارة البنك حسن إدارة الأموال.²

1-2 نشأة الائتمان البنكي:

إن أول أشكال العمل البنكي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمائم تختلف باختلاف طبيعة العمليات والموارد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه. بعد ذلك ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية، لاحظت هذه المؤسسات

¹ سيف هشام الفخري، مرجع سبق ذكره، ص 03.

² شقيري نوري موسى وآخرون، (2011): "إدارة المخاطر"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 88.

أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون إستخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم.

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية إنتقل العمل البنكي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال البنوك الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.¹

2- أنواع الائتمان البنكي:

تحدد أنواع الائتمان وفق معايير متعددة وهي على النحو التالي:

2-1 من حيث شخصية متلقي الائتمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام. فالائتمان الخاص هو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فرداً أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص، سواء كان فرداً طبيعياً أو شخصية اعتبارية. أما الائتمان العام فيكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنوياً من شخصياتها، كالمجالات والمحليات والولايات.

2

2-2 من حيث الأجل:

وهنا يفرق بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل:

- **الائتمان قصير الأجل:** وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة، ويكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر. وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو الزراعية مثل شراء الأسمدة والبذور؛
- **الائتمان متوسط الأجل:** وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات، ويهدف في العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج، وكذلك تمويل إحتياجات الأفراد من السلع المعمرة؛
- **الائتمان طويل الأجل:** وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كإسراء الأراضي الزراعية أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار.

2-3 من حيث الغرض من الائتمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي أو الإستثماري والائتمان التجاري والائتمان الإستهلاكي.

¹ سيف هشام الفخري، المرجع نفسه، ص 04.

² سيف هشام الفخري، مرجع سبق ذكره، ص 02.

- **الائتمان الإنتاجي:** ويسمى الائتمان الإستثماري، وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة؛
- **الائتمان التجاري:** وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل)، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات؛
- **الائتمان الاستهلاكي:** وهو ما يقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل إحتياجاتهم الإستهلاكية من السلع المعمرة، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط.

4-2 من حيث الضمان:

وهنا يفرق بين الائتمان الشخصي والائتمان العيني:

- **الائتمان الشخصي:** وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه، بل يُكتفى بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين. ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع. وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن؛
- **الائتمان العيني:** وفيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه. والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في إستيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضماناً للتسديد. وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية ... إلخ.

5-2 من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان):

وهنا يفرق بين الائتمان النقدي والائتمان التجاري:

- **الائتمان النقدي:** وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد؛
- **الائتمان التجاري:** وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل، كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة، فهذا الائتمان في طبيعته بيع تأجل أحد بدلّيه. ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين، وهما التزام المشتري بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة¹.

3- مخاطر الائتمان البنكي:

¹ سيف هشام الفخري، مرجع سبق ذكره، ص 06.

المالي والبنكي

تعرف المخاطر الائتمانية على أنها عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الإئتين معا عند موعد إستحقاقه. هناك تنوعا وتعددا للمخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية بعضها يتعلق بالعمل كمقترض وبعضها يتعلق بالنشاط، وبعضها يتعلق بالظروف العامة ... ويمكن إيجاز هذه المخاطر كما يلي:

1-3 المخاطر المتعلقة بالمقترض:

وتشمل ما يلي:¹

- أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض؛
- السمعة الائتمانية للمقترض؛
- الوضع والسلوك الإجتماعي للمقترض ومدى تأثيرها على أوضاعه المالية؛
- الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية للعميل؛
- مقدرة العميل وإمكانات تعزيزها وتطويرها بالمستقبل.

2-3 المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض:

تتصل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الإقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه البنك صعوبة في تقدير المخاطر التي قد تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعاداتهم الإستهلاكية. وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغير ذلك.

3-3 المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:

وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى أخرى وذلك في ضوء الظروف المحيطة بالإئتمان والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية، فمثلا مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري.²

4-3 المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:

ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالإقتصاد والأوضاع السياسية والإجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل ظروف الرواج والإزدهار. كما أن الإضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والإستقرار السياسي يحد منها.

5-3 المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:

وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة البنك الممول على متابعة الإئتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه. ومن الأمثلة على هذه الأخطاء أن يقوم العميل بسحب وديعة له مع أن هذه الوديعة هي ضمان لقرض عميل آخر، والخطأ الوارد هنا

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 93.

هو عدم قيام البنك بالحجز على هذه الوديعة بما يتناسب مع مقدار القرض أو التسهيل الممنوح. ومن الأخطاء التي يمكن أن تقع كذلك قيام البنك بتسليم مستندات الشحن للعميل قبل إستيلائه قيمة المستندات.

3-6 المخاطر المتصلة بالغير:

وهذه المخاطر متصلة بمدى تأثر العميل طالب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية.¹

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الدورة الائتمانية:

تعد الدورة الائتمانية محرك من المحركات الأساسية، فهي تساعد على النمو والتطور دون وجود نظام بنكي محكم، حيث أن الدورة هي تعاقب فترات من التوسع (expansion) وفترات من الإنكماش (contraction) وهذا ما سنتحدث عنه من خلال مطلبنا.

1- مفهوم الدورة الائتمانية وتفسيرها النظري:

1-1 مفهوم الدورة الائتمانية: يتعرض النشاط الإقتصادي في أي دولة على مستوى العالم للعديد من التقلبات الإقتصادية، التي تتمثل في فترات رواج إقتصادي تتسم بارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي وتوسع المشروعات وارتفاع في مستويات الإنفاق الإستثماري وما يتطلبه ذلك من تزايد الحاجة للحصول على التمويل يعقبها فترات كساد تتسم بتراجع معدلات النمو الإقتصادي وانخفاض مستويات الإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الخاص وبالتالي تراجع مستوى المبيعات والإنفاق الإستثماري.

ويصاحب هذه الدورات الإقتصادية دورات موازية من دورات منح الائتمان في القطاع المالي، ففي فترات الرواج الإقتصادي تتوجه القطاعات المالية ومن أهمها البنوك للتوسع في منح الائتمان إستنادا إلى توقعاتها بشأن فرص النمو الإقتصادي وزيادة فرص المشروعات لزيادة مبيعاتها وبالتالي أرباحها ومن ثم قدرتها على سداد إلتزاماتها وبالتالي يرتفع حجم الإقراض المالي الموجه لعدد من القطاعات الإقتصادية، وهو ما قد يعمل في بعض الأحيان على تراكم المخاطر في النظام المالي حال تحول دورة الرواج الإقتصادي إلى دورة كساد تتراجع معها مستويات النشاط الإقتصادي، ومن ثم مستويات الدخل والقدرة على الوفاء بالتزامات الديون وبالتالي تتراكم المديونيات وتزداد حالات الإعسار المالي وهو ما يؤثر بدوره على قدرة القطاع المالي على منح المزيد من الائتمان ومن ثم إنخفاض مستويات الائتمان الممنوح وتعميق دورة الكساد الإقتصادي.²

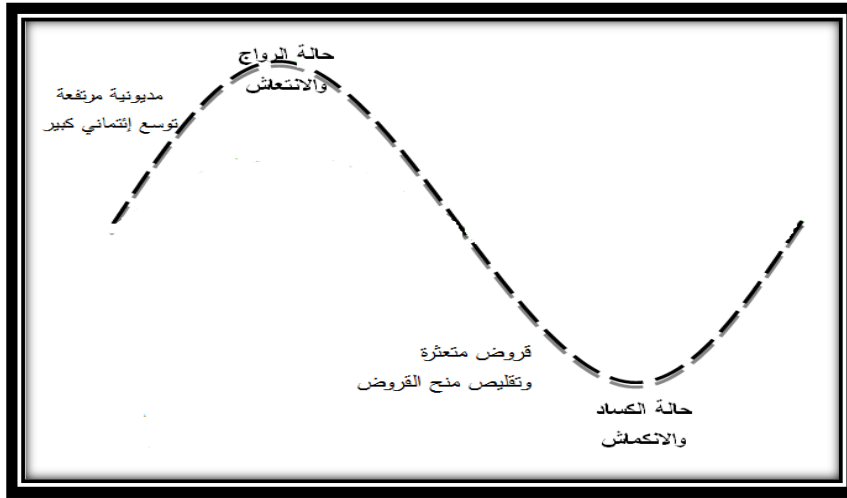
¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² هبة عبد المنعم، (2015): "متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان"، صندوق النقد العربي، ص 01.

المالي والبنكي

ويمكن تعريف دورة الائتمان كذلك بأنها عملية إقبال المقترضين على طلب الائتمان من البنوك التجارية، مما يؤدي إلى خلق قدرة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل تدخل في دائرة التعامل ترفع من مستوى النشاط الإقتصادي وتزيد من نموه، ثم يحدث عزوف عن طلب الائتمان من قبل الأفراد والمؤسسات أو عدم تجديد القروض من قبل المقرضين السابقين بسبب العوامل المتعلقة بالتوقعات مما يخفض معدلات منح الائتمان الأمر الذي يكبح النشاط الإقتصادي السائر في طريق النمو، ويحدث إنقلاب باتجاه الإنكماش نتيجة إنخفاض الطلب الكلي وحجم السيولة النقدية.¹

الشكل رقم (1-4): الدورة الائتمانية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التعريف السابق.

1-2 التفسير النظري لدورة الائتمان عند منسكي (H. Minsky):

فرضية الهشاشة المالية لمنسكي تشكل تفسيراً للتقلبات التي تتأسس في جزء منها على تحليل متفرد لسلوك البنك. يدافع منسكي عن فكرة أن ميول الإقتصاديات التي تجمع بين التمويلين السوقي والبنكي تسبب مراحل هشاشة مالية مرتفعة بطريقة داخلية. هذه التسلسلات في الدورة الداخلية للتوسع والإنكماش (boom and bust) تكون كالتالي:²

- خلال الفترة المتصاعدة من الدورة يكون الإنعاش أو التوسع في الإستثمار مدعم بالفارق بين سعر رأس المال كما تم تقييمه في السوق المالي وسعر سلع الإستثمار في سوق السلع؛
- اللجوء إلى التمويل الخارجي ينشط الأرباح؛
- تعزز هذه الربحية الكبيرة تزايد الإستدانة والأسعار المتوقعة للأصول؛

¹ أحمد حسن عطشان النبهاني، (2013): "الدورات الائتمانية ودورات الأعمال في ظل الصناعة المصرفية"، دار آمنة للنشر، عمان، الأردن، ص ص 33-39 .
² بوقفة نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-169.

المالي والبنكي

- يعد هذا السياق عامل غير محفز للحصول على أصول سائلة، هناك تخفيض لنسبة سيولة / أصول وبالتالي رفع في سرعة دوران النقود؛
 - يدفع مناخ الثقة المتعاملين الإقتصاديين إلى تخفيض تمويلاتهم التي قد تتعرض إلى صعوبة محتملة إلى أدنى حد مما يستدعي إذا اللجوء إلى تمويل قصير الأجل بدلا من الطويل لأن المعدلات قصيرة الأجل أقل من المعدلات الطويلة؛
 - يتعرض الإقتصاد للهشاشة عند حدوث صدمة مالية سببها ارتفاع معدلات الفائدة؛
 - عند حدوث الصدمة فهي تحرض العجز في سلسلة الأعوان "المضاربين" ومن نوع "ponzi"، حيث تزداد الحصة في المرحلة المتصاعدة من الدورة؛
 - ينتج عن ذلك نضوب في التمويلات السوقية وكذا في التمويلات البنكية لأن البنوك تقوم كذلك بتخفيض سيولة ميزانيتها في مرحلة الانفجار؛
 - مع ثبوت الكساد المتميز بانهييار الإستثمار، تبدأ ديناميكية إنخفاض أسعار الأصول ومضاعفة الصعوبات المالية للمقترضين والمقرضين على حد سواء.
- تلعب البنوك دور جوهري في ديناميكية الهشاشة المالية هذه أولا من خلال حقيقة البنك الذي هو مؤسسة تقوم بالتجديد والإبتكار لتدعيم ربحيتها، تساهم هذه القدرة على الإبتكار بشكل فعال في ظهور ممارسات ومنتجات مالية جديدة في النظام المالي والتي تتميز أساسا برفع سرعة دوران النقود ونوعية التمويل المتاح، وبالتالي معارضة السياسة النقدية الإنكماشية المحتملة للبنك المركزي. بعبارة أخرى تسمح التجديدات المالية برفع حجم التمويل المتوفر بكمية النقود المركزية المعطاة، وتؤثر التجديدات المالية إذا على سيولة الإقتصاد لأنها تميل إلى تخفيض نسبة سيولة/ أصول. يجعل هذا التطور النظام المالي أكثر هشاشة في حالة تراجع التوقعات على أسعار الأصول وعند حدوث ديناميكية تخفيضية مرافقة لها، كما ينجم عن ذلك ارتفاع معمم لتفضيل السيولة يخلق تناقض السيولة.
- يلخص الشكل التالي هذه الديناميكية والتفاعلات المتبادلة، وكيف يؤثر التوسع والإنكماش في منح الائتمان.

المالي والبنكي

- **حجم الودائع:** إن توفر إحتياجات أولية لدى البنوك الناجمة عن الودائع، يعد من أهم محددات منح الائتمان التي تدفع باتجاه زيادته، أما قلة حجم الودائع فمن شأنها أن تخفض مستوى الائتمان الممنوح كونها تخفض من مستوى السيولة، وعزوف الأفراد والمؤسسات عن الإيداع يعود إلى عوامل عديدة أهمها عاملي الثقة وسعر الفائدة؛
- **الضغط التنافسي:** إن التنافس بين البنوك لجذب العملاء ودفعهم إلى طلب الائتمان، يتم من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتحسين الخدمات، ولكن هذه العملية قد تكون شديدة المخاطر لأن العمل على منح الائتمان بسعر فائدة أقل، فضلا عن التكلفة المضافة المترتبة على رفع مستوى الخدمات، هي عوامل تعمل على تقليل نسبي لمعدل الأرباح المتحصل عليها من العملية الائتمانية، مما يرتب على البنك آثار شديدة الوطأة في حالة تعثر المقترضين أو تغير الظروف الإقتصادية؛
- **الجدارة الائتمانية:** في طلب الحصول على الائتمان، فإذا كان المقترضون حائزين على الجدارة الائتمانية كان هذا الأمر مدعاة للبنوك لزيادة منح الائتمان كون إحتماالية عدم التسديد تنخفض، أما حالة عدم توفر الجدارة الائتمانية فإن معدلات الائتمان تتخفض لكبر حجم المخاطر المحتملة؛
- **الضمانات:** لكبر حجم المخاطر التي يتعرض لها العمل البنكي تحتل الضمانات مكانة مهمة في عملية صنع القرار الائتماني، فإذا ما رأت إدارة البنك أن الضمانات المقدمة من العملاء كافية أصبح بإمكانها زيادة الائتمان الممنوح والعكس من ذلك إذا ما رأتها غير كافية، والضمانات هي إما عقارية أو أصول ثابتة أو مالية؛
- **معدل السحب من الودائع:** إن ارتفاع هذا المعدل يدفع البنوك إلى الإحتفاظ بإحتياجات نقدية كبيرة لمواجهة السحوبات اليومية مما يقلل من قدرتها على منح الائتمان، والعكس من ذلك في حالة تراجع معدلات السحب من الودائع إذ تتجمع لدى البنوك موارد مالية يمكن توظيفها من خلال منح الائتمان؛
- **نسبة القروض متعثرة التسديد إلى إجمالي القروض:** يعد ارتفاع هذه النسبة مؤشرا على أن السياسة الائتمانية الخاصة بالبنك لم تكن بالمستوى المأمول، مما يدفع الإدارة إلى إعادة النظر فيها والتوقف عن منح القروض أو التقليل منها، وارتفاع هذه النسبة يؤثر ليس فقط في أرباح البنك بل في وجوده في السوق النقدي إذ يؤدي في حالات كثيرة إلى عدم قدرته على الإيفاء بالتزاماته وقد يصل الأمر إلى إعلان إفلاسه؛
- **نوعية القائمين على إدارة البنك وقدرتهم على وضع السياسة الائتمانية:** فتوفر الخبرة لدى الإدارة يمكنها من زيادة الائتمان من عدم المجازفة برفع نسبة المخاطر، أما إفتقارها للخبرة فقد يدفعها إلى المغامرة بزيادة الائتمان الممنوح دون الأخذ بالحسبان المخاطر المترتبة على هذه العملية؛

المالي والبنكي

● **وضع معايير إئتمان جديدة:** هذه المعايير من شأنها أن تقلل أو ترفع من مستوى الإئتمان الممنوح، إذ يؤدي تغير هذه المعايير من ميسرة إلى مقيدة بمعدلات الإئتمان إلى الانخفاض والعكس حين يكون التغير في المعايير من مقيدة إلى ميسرة إذ تزداد قدرة البنوك على منح الإئتمان.

2-2 الخاصة بالنشاط الإقتصادي:

إن البنوك تعمل ضمن المنظومة الإقتصادية الكلية، مما يجعلها تتأثر بما يحدث في الإقتصاد من تغيرات تؤثر في مستوى النشاط الإئتماني الخاص بها، وهذه العوامل المنبثقة من الإقتصاد والمساهمة في حدوث الدورات الإئتمانية هي:

- **حجم الطلب على الإئتمان:** أن مستوى الطلب على الإئتمان يبين قدرة البنوك على تحديد أسعار الفائدة على قروضها وحجم الإئتمان الممنوح، وهذا مرتبط بمستوى الطلب فارتفاعه يمكن البنوك أن تحدد معدل أسعار الفائدة أعلى وهذا يجعلها تحصد الأرباح ويشجعها على منح المزيد من الإئتمان؛
- **الكفاية الحدية للإستثمار:** تعبر عن العائد أو الربح المتوقع من الإستثمارات الجديدة، فارتفاع معدل هذا العائد أكثر من سعر الفائدة النقدي يدفع المستثمرين إلى زيادة الطلب على الإئتمان؛
- **حالة النشاط الإقتصادي:** تعد من أهم العوامل المؤثرة في حدوث دورة الإئتمان، فعندما يتوسع النشاط الإقتصادي يحدث ارتفاع في الطلب على الإئتمان مما يزيد من معدلات منحه بسبب زيادة الإنفاق الإستثماري، وفي حالة الإنكماش فإنه يحدث تراجع في الطلب على الإئتمان بسبب مستوى الناتج المنخفض مما يجعل الإنفاق الإستثماري المحدد الأساس في الطلب على الإئتمان؛
- **السياسة النقدية:** قد تكون توسعية أي زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان أو إنكماشية تعمل على التقليل في منح الإئتمان، فاستخدام الأدوات الكمية والنوعية للسياسة النقدية يؤثر في مستوى الإحتياجات النقدية وقدرتها على منح الإئتمان.
- **السياسة المالية:** هي كافة الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم من خلال سياسة الإنفاق العام وسياسة الإقتراض الحكومي، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات لسد إحتياجات الإنفاق العام تقوم السلطة المالية بالإقتراض من البنوك، وسياسة تمويل العجز هذه ترفع من حجم الإئتمان الممنوح، والأمر ذاته يحدث إذا ما كان هناك فائض في الموازنة العممة واستخدامه في زيادة الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية؛
- **التوقعات وتوفر فرص الإستثمار:** فإذا توفرت فرص الإستثمار فإن الطلب على الإئتمان يرتفع وتزداد معدلات الإئتمان الممنوح والعكس في حالة غياب الإستثمار فتكون التوقعات غير متفائلة؛

المالي والبنكي

• **الظروف السياسية:** وهي لها أهمية كبيرة كونها تؤثر في اتجاهين، الأول يتعلق بالطلب على الائتمان وانخفاضه في حالة تأزم الظروف، والثاني فهو ما تخلقه الظروف من عمليات سحب كبيرة ومفاجئة على الودائع مخلفة عجزا في السيولة لدى البنوك مما يخفض من مستوى الائتمان.¹

المبحث الثالث: الإستقرار المالي والأزمات البنكية: بعض المعالم المفاهيمية:

لا يزال تحليل الإستقرار المالي حديث العهد مقارنة بتحليل الإستقرار النقدي والإقتصادي الكلي، حيث أصبح الحفاظ على الإستقرار المالي على مستوى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الإقتصادية، حيث يعد القطاع المالي اللب الأساسي للإقتصاد نظرا لأهمية دوره في هذه السياسات، ففي هذا المبحث سنتعرف على الإستقرار المالي ومدى أهميته وتأثيره بالنسبة للإقتصاد مع الرهانات التي تواجهه.

المطلب الأول: ماهية الإستقرار المالي:

يدرك كل من يحاول تعريف الإستقرار المالي أنه ما من نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الإستقرار المالي أو قياسه، إلا أنه يوجد تيارين نظريين يمكن الإعتماد عليهما، فهناك باحثين فضلوا تعريف الإستقرار المالي؛ وآخرون حاولوا تعريف عدم الإستقرار المالي.

1- مبادئ تعريف الإستقرار المالي:

يقترح Garry Schinasi بعض المبادئ الرئيسية في تعريف الإستقرار المالي نوجزها في ما يلي:²

1-1 المبدأ الأول: الإستقرار المالي كمفهوم واسع:

حيث يضم مختلف مظاهر علم التمويل والنظام المالي، وبإعتبار الترابط الوثيق بين كل مكونات النظام المالي فإن الإختلالات التي تصيب أي مكون منها يمكن أن تضعف الإستقرار المالي الإجمالي وهو ما يتطلب منظورا منهجيا، ففي أي وقت كان فالإستقرار أو عدم الإستقرار لا بد أن يكون نتيجة إما للمؤسسات الخاصة وأفعالها، المؤسسات العامة وإجراءاتها، أو كلا منهما بشكل متزامن.

1-2 المبدأ الثاني: عدم نسيان فاعلية أنظمة الدفع:

وهو أن الإستقرار المالي لا يقتضي فقط بأن يقوم التمويل بشكل تام بدوره في تخصيص الموارد والمخاطر، تعبئة الإدخارات، تسهيل تراكم الثروة، التنمية أو النمو، ولكنه يقتضي أن تقوم أنظمة المدفوعات بدورها الإقتصادي السليم، بكلمة أخرى فإن الإستقرار المالي وما يعتبر عادة كعنصر حيوي للإستقرار النقدي يتدخلان.

1-3 المبدأ الثالث: دور إنضباط السوق المحلية:

¹ أحمد النبهناني، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-42.

² بوكساني رشيد، مزيان أمينة، (2011): "الإستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد العاشر، ص ص 236-237.

إن مفهوم الإستقرار المالي لا يرتبط فقط بغياب الأزمات في الوقت الحاضر ولكن بقدرة النظام المالي للحد، إحتواء، معالجة ونشأة الإختلالات قبل أن تشكل تهديدا له أو للعملية الإقتصادية، ففي نظام مستقر ويعمل بشكل جيد فإن هذا الحدث من خلال التصحيح الذاتي (self-correction)، وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون هناك مفاضلة في السياسات، الإختيار بين السماح لميكانيزمات الأسواق العمل على حل الصعوبات المحتملة أو التدخل السريع والفعال، وهكذا فإن الإستقرار المالي يضم كلا من الأبعاد الوقائية والتدخلية.

1-4 المبدأ الرابع: التأثير على الإقتصاد الحقيقي:

وهو أن يتم صياغة الإستقرار المالي بإعتبار النتائج المحتملة على القطاع الحقيقي، فالإختلالات في الأسواق المالية أو على مستوى فرادى المؤسسات المالية تحتاج ألا يتم إعتبارها تهديدا للنظام المالي إذا لم تشكل خطرا على الأنشطة الاقتصادية بشكل واسع.

1-5 المبدأ الخامس: يجب أن يكون ديناميكي:

وهو أن يتم التفكير في الإستقرار المالي كسلسلة مستمرة، لأن التمويل أساسا ينطوي على اللايقين فهو حركي سواء عبر الزمن أو الإبتكارات المالية، ويتركب من العديد من العناصر والروابط المتطورة، ما يمكن أن الإستقرار المالي في نقطة زمنية معينة يمكن أن يكون أكثر أو أقل إستقرارا في نقطة أخرى، إضافة إلى أنه يمكن النظر إلى الإستقرار المالي على أنه يتوافق مع إستقرار أجزائه المكونة له مثل سلامة المؤسسات المالية، ظروف الأسواق المالية، وكذا فعالية مكونات البنية التحتية.

1- تعريف الإستقرار المالي:

يصعب تعريفه، ويقدم عموما بطريقتين مختلفتين. تتواجد مقاربتان مع التعريف الإستقرار المالي؛ فالأولى تحاول تعريفه بنقيضه أي عدم الإستقرار المالي، بينما تعرفه الثانية بخصائصه.

1-2 تعريفه بنقيضه (عدم الإستقرار المالي):

بالنسبة للمقاربة الثانية أي تعريف الإستقرار المالي بنقيضه، فـ Mishkin يعتبر بأن عدم الإستقرار المالي يمكن أن يطرأ في حالة نظام مالي لم يتوصل إلى توجيه الأموال نحو فرص الإستثمار. أكثر براغماتية، يقدم Andrew Crockett عدم الإستقرار المالي على أنه الوضعية التي تنحرف (أو تنشوه) فيها الكفاءة الإقتصادية بتذبذبات أسعار الأصول المالية، أو كذلك لعدم قدرة الهيئات المالية الوفاء بالتزاماتها.

يعزو Plihon عدم الإستقرار إلى انعدام الأمن (l'insécurité)، ويعتبره كعامل مسبق للخطر النظامي. يحدث هذا الأخير عندما تؤدي التفاعلات بين الأعوان الفرديين والأسواق إلى وضعية لأمن ولاإستقرار عام، مما يؤثر على مجموع النظام المالي وينتشر إلى الإقتصاد بكامله.

وعرف Davis ، حالة عدم الإستقرار المالي بأنها "الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات، وهي الحالة التي يشهد القطاع المالي إنهيارا كبيرا يحول دون قيامه

بخدمات المدفوعات والتسوية وتوجيه الائتمان إلى الفرص الإستثمارية المنتجة والفاعلة"، وهو بذلك يعول كثير على الدور الذي يقوم به النظام المالي في دعم الإقتصاد الحقيقي من خلال وظيفته الأساسية في تقديم الائتمان وتسهيل خدمات المدفوعات.¹

2-2 تعريفه بخصائصه:

يعرف الإستقرار المالي بأنها "الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادراً على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية والإستمرار، في حالة وقوع الأزمات، في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الإستثمارية بكفاءة، وكذلك الإستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، وذلك مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب النمو في قيم الأصول المالية مع النمو في الإقتصاد الحقيقي، ونمو فرص العمل المنتج والمستدام. كما يمكن أن تتحدد درجة الإستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الإقتصاد الحقيقي.² إن الإستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات. فالنظام المالي يكون مستقراً إذا ما اتسم بالإمكانات التالية:³

- تيسير كفاءة توزيع الموارد الإقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والإقتصادية الأخرى (كالإدخار والإستثمار، والإقراض والإقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيراً تراكم الثروة ونمو الناتج)؛

- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وإدارتها؛

- إستمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الإختلال.

ويعرف الإستقرار المالي كذلك، بأنه الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على التصدي للإضطرابات المختلفة في الإقتصاد، بحيث يكون هذا القطاع قادراً على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر بأسلوب سليم، والإستقرار المالي يكون نتيجة لسلامة النظام المالي.⁴

المطلب الثاني: أهمية الإستقرار المالي وتحدياته:

يعنى الإستقرار المالي بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير متوقعة، فالحفاظ عليه هدفاً متزايد الأهمية فمن خلال تحقيق تتحقق كفاءة أداء النظام المالي.

¹ أحمد شفيق الشاذلي، (2014): "الإطار العام للإستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه"، صندوق النقد العربي، ص12.

² أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص16.

³ غاري سيناشي، (2005): "الحفاظ على الإستقرار المالي"، قضايا إقتصادية -36، كتاب إلكتروني منشورات صندوق النقد الدولي، ص2.

⁴ بن شيخ عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص66.

1- أهمية الإستقرار المالي وعلاقته بالإستقرار النقدي والإقتصادي:

1-1 أهمية الإستقرار المالي:

يمكن إدراك أهمية الإستقرار المالي من خلال النظر في الآثار العالمية التي أفرزتها الأزمة المالية على القطاع المالي والإقتصادي ككل وأهمها ما يأتي:¹

- أن الإضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد إستقرار الإقتصاد العالمي؛

- غياب الإستقرار المالي يؤثر على النمو الإقتصادي؛

- إنتشار الإضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الإقتصاد المحلي، وعلى المستوى العالمي فالإهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان البنكي وغير بنكي في الإقتصادات المتقدمة؛

- نتائج الإضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة الإقتصادية، والسياسية والإجتماعية، وممتدة لسنوات بعد حدوثها.

وهو ما جعل تحقيق الإستقرار المالي والحفاظ عليه ذا أهمية متزايدة يوما بعد يوم في سياق صنع السياسات الإقتصادية سواء على المستوى المحلي أو العالمي خاصة بعد الأزمة المالية الآسيوية.

فهناك أكثر من 12 بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الإستقرار المالي، وتخصص جانبا مهما من جوانب نشاطها لدراسة الإستقرار المالي والسعي لتحقيقه.² ومن المبادرات الفعلية:³

- إنشاء معهد خاص بالإستقرار المالي من قبل بنك التسويات الدولية ولجنة بازل عام 1999م، على إثر أزمة جنوب شرق آسيا بهدف مساعدة هيئات الرقابة المالية على المستوى العالمي على تقوية وتمتين أنظمتها المالية؛

- إنشاء منتدى خاص بالإستقرار المالي في أبريل 1999م، من قبل ست وعشرين سلطة مالية محلية وعالمية من دول متقدمة بغرض المساهمة في الإستقرار المالي العالمي، من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجال الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختصة وقد درج المنتدى على إصدار تقارير دورية للتجمعات الدولية المهمة مثل التجمع السنوي لوزراء مالية الدول السبع.

¹ مشتاق محمود السبعوي، (2012): "الإستقرار المالي والمصرفي الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 2، العدد 2، ص ص 70-72.

² غاري شيناسي، مرجع سبق ذكره، ص 01.

³ أحمد مهدي بلوافي، (2008): "البنوك الإسلامية والإستقرار المالي: تحليل تجريبي"، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، ص ص 72-73.

المالي والبنكي

- إستحداث خارطة من قبل صندوق النقد الدولي يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، كما أن الصندوق أصبح يصدر تقريراً دورياً مرتين في السنة يحاول من خلاله رصد التوترات المالية لإحتوائها والحد من إنتشارها.

1-1 علاقته بالإستقرار النقدي والإقتصادي:

يتطلب تحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الإستثمار المنتجو القادر على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الإنتاجية للمستويات القصوى الممكنة، ومن ثم فإن تحقيق الإستقرار في القطاع المالي يمكن إعتباره نقطة الإنطلاق نحو تحقيق الإستقرار الإقتصادي. وتعكس سلامة القطاع المالي قدرته على إمتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الإقتصاد الحقيقي. ومن جهة أخرى، يتطلب الإستقرار المالي إستقراراً نقدياً يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق إستقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، ووجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الإقتصادية المحلية والدولية، ويستطيع بدرجة مناسبة من الكفاءة، تنظيم كمية وأسعار وشروط الإئتمان وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.¹

2- تحديات الإستقرار المالي:

يواجه تحقيق الإستقرار المالي مجموعة من التحديات، منها ما هو متعلق بطبيعة عمل مكونات القطاع المالي التي تتسم بالديناميكية والتعقيد والتغير خلال فترات قصيرة لتواكب التطورات المتسارعة في المؤسسة الأخرى المشاركة، ومنها ما يرتبط بالبيئة الخارجية المحلية التي يعمل في إطارها القطاع المالي، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كأن تنتقل أزمة من دولة لأخرى في ضوء حالة التشابك والإفتتاح بين المؤسسات المالية المحلية والخارجية والتي أصبحت سمة رئيسية للعمل بالقطاع المالي، وفيمايلي أهم التحديات التي تواجه تحقيق الإستقرار المالي:²

1-2 تراجع الشفافية: يعتبر غياب الشفافية من بين أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات المالية، نتيجة عدم توافر المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار الإستثماري السليم، والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول، والحد من التأثيرات السلبية للممارسات غير المشروعة من جانب المسؤولين بالمؤسسات في ضوء ما يتاح لهم من معلومات لا تتاح للمستثمرين الآخرين (insider trading). كما يسهم التشابك بين مختلف الأنشطة الإقتصادية في جعل النظم المالية أكثر عرضة لعدوى الأزمات، وفي ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي، وكون حدوث أي إختلال بأحد هذه المكونات ينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداء المكونات الأخرى، فإن عدم الكشف عن الإختلال نتيجة التعتيم وعدم الشفافية أو

¹ أحمد شفيق الشاذلي، مرجع سبق ذكره، ص 17.
² أحمد شفيق الشاذلي، مرجع نفسه، ص 19.

المالي والبنكي

إظهار البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحدياً أمام الإستقرار المالي ولا يمكن المسؤولين من معرفة المخاطر المحتملة بصورة صحيحة وبالتالي لا يتم إتخاذ الإجراءات الإحترازية المناسبة للتحوط ضد تداعياتها والتعامل معها حال حدوثها.

2-2 زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي: أدت زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي فيما يتعلق بالآليات والأدوات المالية المتداولة، وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها، إلى صعوبة مواكبة التطورات في أسعار الأصول المالية المتداولة، وخاصة في ظل التوسع الكبير في حجم هذه الأصول في العديد من الإقتصادات المتقدمة ليشكل أكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي السنوي في بعض الأحيان، وعلى الرغم من أن هذا التطور في الأدوات والآليات المالية قد أدى إلى تعزيز الكفاءة الإقتصادية وعزز من عمق النظم المالية، إلا أنها أسفرت عن نشوء أنواع جديدة من المخاطر مثلت تحدياً أمام تحقيق الإستقرار المالي في ضوء تسارع وتيرة حدوثها وتغيرها بما يصعب معه متابعتها وقياسها، والتحوط ضد تداعياتها في بعض الأحيان.

2-3 زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق: تعد زيادة درجة ديناميكية السوق ظاهرة صحية في الإقتصادات، حيث يؤدي إلى سرعة إنتقال أثر إستخدام أدوات السياسة النقدية للإقتصاد، وظهور نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الإقتصادي خلال فترات وجيزة، وبما يمكن المتعاملين في الأسواق من إتخاذ القرارات بناء على توقعات موثوقة، كما أنه في ضوء إرتفاع ديناميكية الأسواق، فقد بات من الممكن إجراء قدر هائل من المعاملات خلال وقت قصير للغاية، وهو ما ترتب عليه زيادة هائلة في تحركات الأسعار، بما يتطلب إمكانات تقنية وفنية عالية لمتابعتها، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية المنوه عنها لديناميكية الأسواق، إلا أن الجانب السلبي، والذي لا يزال يمثل تحدياً في سبيل تحقيق الإستقرار المالي، يتمثل في سرعة إنتقال المشكلات من سوق مضطربة لسوق آخر بسرعة كبيرة، في ظل عولمة الإقتصاد وتحول العالم لقرية صغيرة، والإنتفاخ الذي شهده العديد من الأسواق المالية المحلية على الأسواق بدول أخرى على مستوى العالم.

2-4 المخاطر المعنوية: تسارع السلطات المالية، عند حدوث الأزمات، في توفير قدر أكبر من الأموال للحيلولة دون إخفاق المؤسسات المالية، كتلك التي قد يقدمها البنك المركزي لدعم برامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للبنوك كمقرض أخير، كما قد تقوم بعض الحكومات أيضاً بضخ السيولة في السوق، ويسهم توقع المؤسسات المالية لهذه الإجراءات بصورة شبه مؤكدة، في إضعاف الإنضباط المالي لدى تلك المؤسسات وعدم فعالية آليات السوق، وتراجع الحافز لدى المشاركين في الأسواق على توخي الحذر في معاملاتهم، وهو ما يمثل تحدياً، حيث تتضاءل قدرة الحكومات على الإستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات والشركات عند حدوث الأزمات لفترات طويلة، وتتوقف هذه الفترة على حجم الأزمة وتدابيرها، وكذلك على الموقف المالي والإقتصادي للدولة وقت حدوثها، وإذا تتوافر لدى

المؤسسات والشركات القدرة الذاتية لمواجهة الأزمات والحد من تداعياتها، فإن ذلك يندرج بكارثة على مستوى الإقتصاد ككل.

2-5 الفجوة التكنولوجية والمعرفية: قد توجد فجوة تكنولوجية ومعرفية بين المؤسسات أو الشركات أو الأسواق وبين الجهات الرقابية والإشرافية، وذلك لما يتطلبه مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة من تكلفة عالية لا تتحملها ميزانيات هذه الجهات في ظل اعتمادها على مخصصات الحكومية التي يتم تحديدها بصورة مسبقة ويحتاج تعديلها لإجراءات مطولة ومعقدة، كما أن الإستثمارات الخارجية الداخلة غالباً ما تترافق مع تطور هائل لتكنولوجيا الحديثة والوسائل المعرفية. وقد تنعكس الفجوة التكنولوجية من حيث الأدوات المستخدمة أو المعاملات التي قد لا تكون موجودة في النظم المالية المستقبلية لتلك الإستثمارات في عدم قدرة الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

المطلب الثالث: عدم الإستقرار المالي والدورة الإئتمانية على ضوء أزمة الـ subprimes: تكاد تكون الأزمات صفة ملازمة للإقتصاد الرأسمالي، فقد أشارت أغلب المدارس الفكرية التي ظهرت في العالم الرأسمالي إلى حقيقة أساس، ألا وهي أن النظام الرأسمالي مجبول على الأزمات الدورية التي تتناوبه بين مدة وأخرى.

1- عدم الإستقرار المالي وتقلبات دورة الإئتمان:

1-1 محاولات تفسير أسباب عدم الإستقرار والأزمات المالية:

من خلال البحث والتنقيب في الدراسات والأبحاث التي تناولت الأزمات الإقتصادية والمالية في القديم والحديث يمكن الخروج بالأساطروحات التالية التي تحاول تقديم تفسير لهذا الحدوث المتكرر وبشكل دوري للإضطرابات والأزمات المالية:¹

- أن النظام الرأسمالي بطبيعته غير مستقر، ومن ثم وجب التعامل معه على هذا الأساس، ومن الذين إشتهروا بهذا التفسير فيما يخص الأزمات المالية الإقتصادية الأمريكي الشهير هيمن منسكي (Hyman Minsky)، الذي كرس جل أعماله لدراسة وفهم الأزمات المالية، وقد قدم أطروحته هذه في كتاب نشر عام 1976م، ومنهم كذلك الإقتصادي الأمريكي ليستر ثورو (Thurrow Lester) في مؤلفه الذي ظهر عام 1996م بعنوان "مستقبل الرأسمالية"، والذي شبه وضع التقلبات التجارية (Business Cycles) بالنسبة للنظام الرأسمالي بوضع الزلازل بالنسبة للأرض.
- هناك خلل ما في النظام ومن الذين تحدثوا عن الأمر الأستاذ روبرت هولند (Robert Holland) في المؤتمر الذي نظمه بنك الإحتياط الفيدرالي لسان فرانسيسكو (Federal Reserve Bank of San Francisco) عام 1975م، وإن كان الأستاذ هولند لم يحدد سبب هذا الخلل فإن الأستاذ موريس أليه (Maurice Allais 1993) أرجعه إلى الزيادة المفرطة في الإئتمان وعود الدفع وتنفيذها، وإلى المراهنات أو المضاربة (Speculation) على ذلك،

¹ بلوافي أحمد مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

مما أدى كما يقول الأستاذ إليه إلى إنقسام بين معطيات الإقتصاد الحقيقي والأسعار الإسمية التي تحددها المراهنة، ومنهم كذلك الإقتصادي الأمريكي جون كينيث جالبراith (Jolan Kenneh Galbraith)، ومن المتأخرين الذي أكدوا على وجود خلل ما في النظام المالي العالمي الإقتصادي جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل 2001م وذلك عام 2002م.

● خلل تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية (Jolan Kenneth Galbraith) الملائمة كسعر الفائدة، وسعر الصرف وغيرها، وقد يرافق ذلك إنعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في إدارة المنشآت أو المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للإضطراب؛

● مادام أن تسيير النشاط الإقتصادي والمالي مرتبط بالإنسان فلا مفر من وقوع هذه الأزمات، ومن الذين إستخدموا هذا الطرح للتنبؤ بزمان وقوع الأزمة عقب أزمة الرهن العقاري محافظ بنك إنجلترا مرفين كينغ (Mervy king)، حيث توقع أن تحدث في غضون السنوات الخمس 2013 أو العشر 2018 القادمة؛

من خلال ما سبق من أدبيات يلاحظ مدى التباين هذه الأطروحات التي تتم على مدى الحيرة والإضطراب كما وصف الأستاذ إليه، إن ما يدعو للدهشة هو غياب أي تشخيص مقبول على وجه العموم، وكذلك غياب أي تنبؤ للمستقبل القريب عموماً".

1-2 تأثير تقلبات دورة الائتمان على الإستقرار المالي:

فكرة دورات الأعمال وما يصاحبها من تغيرات في نشاط القطاع المالي قد أشار إليها من قبل عدد من الإقتصاديين، ومن أهمهم الإقتصادي هيمن منسكي، والذي طور ما يُعرف بنظرية "الدورة العشرية للأزمات المالية" والتي من خلالها ألمح إلى تعرض النظام المالي العالمي لأزمات مالية في فترات دورية بسبب تزامن دورات الأعمال ودورات منح الائتمان في القطاع المالي، ففي فترات الركود الإقتصادي تتحفظ المؤسسات المالية في منح الائتمان بشكل كبير وتركز على دراسة الجدارة الائتمانية للعميل بشكل جيد قبل إتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تحصل فقط المشروعات الجيدة على الائتمان، وتتسم نسبة الائتمان الممنوح للنتائج المحلي الإجمالي بالإنخفاض.

ومع تحقيق هذه المشروعات لمستويات ربحية مرتفعة تفتح شهية المؤسسات المالية لمنح الائتمان وبالتالي ترتفع مستويات النشاط الإقتصادي وترتفع مستويات القدرة الشرائية وبالتالي تتحمس المؤسسات المالية لمنح الائتمان وهو ما يعزز فرص النمو الإقتصادي والتي ترتفع بشكل كبير وينعكس ذلك إيجاباً على دخل الأسر وقطاع الأعمال وتتنافس المؤسسات المالية فيما بينها لمنح الائتمان وجذب المزيد من العملاء بما في ذلك القطاع العائلي ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى دون تركيز على مستويات الجدارة الائتمانية وبالتالي تتوسع في أنشطة الإقراض عالي المخاطر ومنخفض المستوى من الجدارة

المالي والبنكي

الإئتمانية ومن ثم تتراكم مستويات المديونية والمخاطر في القطاع المالي والتي تتفاقم مع تعرض أنشطة القطاع الحقيقي لأية تقلبات من شأنها التأثير على معدلات النمو. ومن ثم يتعثر العديد من المقترضين وتراجع قيمة المحافظ المالية للعديد من المؤسسات المالية وتحقق الكثير من الخسائر ويعاني القطاع المالي ككل من تراجع الموارد المتاحة للإقراض وشح التمويل، وبالتالي تبدأ دورة كساد تتعمق وتستمر لفترة أطول كلما ارتفع مستوى المخاطر في القطاع المالي وارتفعت نسبة العملاء المتعثرين. وتضطر الحكومات والسلطات الرقابية للتدخل لإنقاذ القطاع المالي. وقد لاحظ الإقتصاديون أن دورات الرواج والركود التي تستمر لفترة تقترب من عشرة سنوات، وهو ما قد يفسر وقوع الأزمات المالية العالمية في الأعوام 1987 و1997 و2007¹.

2- آليات الأزمة الائتمانية وتداعياتها:

2-1 مفهوم الأزمة الائتمانية:

تعرف أيضا بإسم " أزمة السيولة" وهو مصطلح يشير إلى إنكماش ملحوظ في المعروض من الائتمان منعكساً في شكل تشدد في منح الائتمان. هو الوضع الذي يصبح فيه من الصعب الحصول على رأس المال اللازم للإستثمار، وتضع الهيئات المقرضة شروطاً مشددة لمنح القروض للشركات والأفراد، وحتى إستيفاء شروط الحصول على القرض يواجه المقترض أسعاراً فائدة عالية جداً يعجز عن تحملها. وقد تؤدي الضائقة الائتمانية إلى الكساد، وخلال تلك الأزمات يكون هناك نقصاً في السيولة لدى الأفراد والمؤسسات مما يترتب عليه ضعف مستويات الإنفاق. ومن منظور الإقتصاد الجزئي تعبر الأزمات الائتمانية عن عجز في سوق الائتمان والذي يحدث نتيجة لتجاوز الطلب على المنتج محل الدراسة بسعره الحالي في السوق "العرض".

يرجع إنخفاض عمليات الإقراض إلى عوامل مرتبطة الراغبة في الحصول على القروض من ضعف مستمر كلما أصبحت غير جديرة بالحصول على القرض. على صعيد آخر، تدفع حالات التعثر على السداد المستمرة للبنوك إلى تقليص عرض القروض في السوق.

2-2 أسباب الأزمة الائتمانية:

ترجع الأزمة الائتمانية إلى عدة أسباب من ضمنها الآتي:

- إنخفاض السعر السوقي للأصول التي كانت قد شهدت مبالغة في قيمتها، يترتب على ذلك عجز المقترضين عن سداد أقساط القرض، وفي هذه الحالة تلجأ البنوك إلى بيع الأصول أو العقارات بخسارة لإسترداد الأموال التي أقرضوها؛

¹ هبة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 01.

- قد ترجع الأزمة إلى انخفاض في قيمة رأس مال البنك أو إنهيار في سوق المال؛
- قد تؤدي زيادة متطلبات رأس المال التي تفرضها البنوك المركزية والجهات المشرفة على البنوك إلى تقليل عرض القروض في السوق، ومن ثم تصبح إمكانية حصول الأفراد والشركات على القروض ضئيلة، على هذا النحو لا تؤثر المتطلبات الإضافية التي تفرضها البنوك المركزية على عرض القروض فقط بل تؤثر أيضا على الطلب بسبب إحباطها لعملية الإقراض من خلال فرض تكاليف على الإقراض أعلى نسبيا من تكلفة الاستثمار في الأوراق المالية؛
- الإرتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة، فالبنوك المركزية قد تتخذ سياسة نقدية إنكماشية من خلال زيادة أسعار الفائدة لخفض نسب التضخم مؤثرة على الطلب على القروض.¹

2-3 تداعيات أزمة الائتمان على السوق الحقيقي:

يرجع أصل هذه الأزمة لبعض المشاكل في سوق الرهن العقاري بأمريكا في الفترة بين 2004 و2007، وتعد الأزمة الائتمانية الحالية أشد من سابقتها بسبب إدخال منتجات مالية جديدة في السوق المالي، حدث ذلك عند نمو سوق الرهن العقاري الثانوي في أمريكا في وقت كانت أسعار الفائدة قليلة نسبيا وأسعار العقارات في إرتفاع مستمر، نتيجة لذلك غامر العديد من الأفراد بشراء بيوت تفوق قيمتها قدرتهم المالية، وقدمت بغض البنوك قروض لأشخاص غير مطابقين للمعايير المنصوص عليها، فوجود نظام الرهن العقاري وتساهل البنوك في منح القروض أدى إلى زيادة الكلب على شراء الوحدات السكنية بشكل مبالغ فيه لدرجة وصلت إلى ما يسمى بـ"فقاعة الأسعار".

تفاقت الأزمة بسبب ظهور أصول جديدة، وهو ما دفع شركات الرهن إلى بيع الديون الرديئة إلى مستثمرين ومؤسسات مالية أخرى لتوزيع المخاطر لكن أدى ذلك إلى إنتشار المشكلة، فقد قامت مؤسسات مالية كبيرة موثوق بها من قبل الجمهور بإصدار أصول مالية (أسهم وسندات وأوراق تجارية) قائمة على الرهن العقاري، إكتسبت هذه الأدوات المالية المزيد من الثقة نتيجة لتداولها في البورصات العالمية وتدخل البنوك كمؤسسات وسيطة في عمليات التمويل.

وفرت هذه الأوراق المالية عائدا جيدا مقارنة بأصول أخرى تحمل نفس التصنيف الائتماني، ولكنها لم تكن آمنة كما توقعات وكالات التصنيف لأن قيمة تلك الأوراق كانت مرتبطة بالتغير في أسعار العقارات، فبضمان العقار يقدم المالك طلب للإقراض من البنك ويحصل عليه، والبنك يعيد إستخدام العقار نفسه للإقراض بموجبه من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية بحيث يولد العقار حلقات متتابعة من الإقراض.

¹ مفاهيم مالية، (2012): "أزمة إئتمان، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري"، العدد 13، ص 01.

المالي والبنكي

وفي عام 2007 قامت الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم مما أدى إلى ارتفاع أعباء القروض العقارية وانخفاض أسعارها وتزايدت معدلات التخلف عن السداد، كما تزايد عدد المنازل المحجوز عليها وقامت البنوك ببيع العقارات لرد الأموال التي أقرضوها بخسارة وبسبب طريقة بيع تلك القروض، إنخفضت قيمة مستحقات البنوك وتراكمت القروض المتعثرة فحدث عجز حاد في السيولة لدى الجهاز البنكي دفع العديد من البنوك إلى التوقف على الوفاء بالتزاماتها ووصل للبعض إلى إعلان إفلاسها، وخلال شهور لم يتمكن عدد أكبر من المقترضين من تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لهم مما أدى إلى ارتفاع نسبة عدم سداد القروض، وهذا أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد العقارات.

ومن أهم العناصر التي تسببت في الأزمة ضعف دور الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية الوسيطة، فقد كان أحد أهم أسباب الأزمة سوء تقييم المنتجات بدون أخذ المخاطر في الاعتبار، حيث باتت وكالات التصنيف تصنف الأوراق المالية إلى شرائح وكانت أعلى واحدة تعتبر ذات مخاطر منخفضة، ولكن النماذج التي اعتمدت عليها البنوك لم تتنبأ بسيناريوهات عجز إلى درجة أن الشرائح عالية الجودة قد تتأثر بالسلب.

وبذلك انتهى إزدهار السوق العقاري الأمريكي، ولم تقتصر الخسارة على المقترضين فقط بل أيضا على البنوك التي اشترت قروض رديئة من شركات الرهن العقاري، ولتشعب الأزمة قامت البنوك المركزية بضخ السيولة في العديد من المؤسسات المالية حتى تمنع المزيد من الإنهيارات والإفلاسات.

ومن أهم تداعيات الأزمة تأثر الأسواق المالية، معاناة المؤسسات المالية، فشل البنوك وإرباك النظام المالي ونتيجة لذلك ما زال العالم يعاني من الأزمة حتى وصلت لدرجة أصبح فيها الحصول على التمويل شبه مستحيل، فالأزمة الائتمانية الحالية أكثر تعقيدا من الأزمات السابقة بسبب تورط المستثمرين الدوليين، فقد كان لإنهيار القطاع العقاري الأمريكي تداعيات عالمية لاندماج مع الإقتصاد العالمي جاعلا منها أزمة عالمية وتحولت من مجرد أزمة مالية إلى أزمة إقتصادية مؤثرة على القطاعات الإقتصادية الحقيقية.¹

3- أزمة الرهون العقارية الأمريكية لسنة 2008 كمثال عن أزمة الإئتمان:

3-1 نبذة عن أزمة الرهون العقارية لسنة 2008:

يتميز العالم الذي نعيش فيه بكثرة وقوع الإضطرابات والتقلبات المالية، وهو ما أهله لأن يوسم بعصر الإضطراب عن جدارة واستحقاق، فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع إضطراب واحد على الأقل، مما حدا بمنتهى الإقتصاد العالمي في تقريره إلى القول بأن النظم المالية المضطربة تمثل تحديا كبيرا يؤثر على إستقرار الإقتصاد العالمي، وحدا بصندوق النقد الدولي في تقريره نصف السنوي عن الإستقرار المالي الصادر في أفريل من هذا العام إلى

¹ مفاهيم مالية، مرجع سبق ذكره، ص 02.

المالي والبنكي

وصف النظام المالي العالمي بالهش، ومن جهة أخرى ألجأ هذا الوضع العديد من البنوك المركزية والنؤسسات العالمية إلى القيام بالعديد من المبادرات للدلالة على أهمية وخطورة الأمر للحد من آثاره المتعددة.

وما يحدث في العالم هذه الأيام على إثر أزمة الرهن العقاري التي بدأت شرارتها في أمريكا في نهاية 2006 وامتدت عبر 2007 م، ثم تفاقمت إلى ما عليه الوضع من اضطرابات نالت أسواق المال، ومؤسسات مالية كبرى ليس في أمريكا فحسب بل على مستوى العالم مؤثرة على أوضاع دول كآيسلندا إلا حلقه من حلقات هذا المسلسل الطويل الممتد عبر التاريخ القريب والبعيد مما يتطلب دراسة متأنية وتحليلا معمقا للتشخيص وطرق العلاج، لأن الأزمة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة.¹

3-1-1 مفهوم الأزمة المالية:

الأزمة المالية تعبر عن إنهيار شامل للنظام المالي بكل مكوناته، فهي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية منها حجم الإصدار وأسعار الأسهم والسندات، إجمالي القروض والودائع البنكية، معد الصرف. وعلى هذا يتبين أن مصطلح الأزمة يقترن بالإنخفاض الحاد والسريع للكميات وللأسعار التي تقاس بها الأنشطة البنكية والمالية. تتميز بسلوك يقوم على محاولة كل المتعاملين التخلي عن الأصول المملوكة فجأة وفي نفس الوقت بتغيير طبيعتها وتحويلها، هذا التصرف يعكس رغبة المستثمرين في الحصول على أصول جديدة يعتبرون أنها تحتوي على ميزتين غير موجودتين في الأصول القديمة التي كانت في حوزتهم من قبل وهي القبول والقدرة على التفاوض أي إمكانية إستبدالها بسرعة ودون أي قيد أو أجل، وإمكانية تحويلها بسهولة إلى سيولة بدون تكبد خسارة في رأس المال. وإنطلاقاً من هذه الفكرة يمكن إعطاء تعريف ثاني للأزمة والتي هي عبارة عن إرتفاع شديد وسريع في الطلب على النقود لأغراض إحتياطية.²

الأزمة المالية هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام البنكي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبياً على قيمة العملة وأسعار الأسهم، وبالتالي يترك آثاراً سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية.³ ومن خلال ما سبق نستنتج أن الأزمة هي تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على النظام المالي، أي إخفاض حاد وسريع للكميات والأسعار التي تقاس بها الأنشطة البنكية والمالية حيث يكون هناك إرتفاع شديد وسريع في الطلب على النقود لأغراض إحتياطية.

أحمد بلوافي، مرجع سبق ذكره، ص 02.¹

² ودان بوعبدالله، (2015): "آليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية-دراسة حالة الأزمة المالية العالمية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 54.

³ هبال نجاة، (2016): "دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 32.

ومن أبرز سماتها فشل النظام البنكي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا على قيمة العملة وأسعار الأسهم.

3-1-2 خصائص الأزمة المالية:

تتميز الأزمة المالية بالخصائص التالية:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة والمعارضة لها؛
- تتميز بالمفاجئة وإستحواذها على بؤرة الإهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
- نقص المعلومات وعدم دقتها؛
- إن مصدر الخطر والأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتسارعة؛
- أنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانية الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها؛
- إن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال في ظل المعلومات أو نقصها؛
- بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الإنسان وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابهتها تعد واجبا مصيريا؛
- إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة وإبتكار نظم أو نشاطات تمكن من إستيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات المفاجئة؛
- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الإتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذوي العلاقة.¹

3-2 أنواع الأزمات المالية:

كون أن الأزمة المالية التي تواجه الدول عبارة عن موقف تتعرض له، فهي تعتبر تهديد مفاجئ غير متوقع له، حيث أنه في وقت ضيق لا بد من التفكير فيه وذلك بإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب من أجل سهولة السيطرة عليه قبل تغير ذلك. وهذه الأزمة المالية لها أنواع حيث يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع سنتطرق لها:

3-2-1 الأزمات البنكية: وتتخذ شكلان:

- **أزمة السيولة:** تحدث أزمة السيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع، وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة

¹ دواوي فاطمة الزهراء، (2015): "فعالية النظم الإحترازية في تجنب الأزمات المصرفية"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، الجزائر، ص85.

فالرهن العقاري الأقل جودة هو عقد يكسب به الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقا عينيا، يكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين له باستثناء حقه من ثمن العقار في أي يد يكون.

فأزمة الرهن العقاري انفجرت في صيف عام 2007 حيث إنخفضت العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بيع عقاراتهم المرهونة، وفقد أكثر من مليوني أمريكي أصولهم وملكيتهم العقارية المرهونة وأعلنت مؤسسات عقارية عن إفلاسها، خاصة وأن قروض الرهن العقاري كانت تمثل حوالي 24% من القروض العقارية الجديدة الممنوحة في الولايات المتحدة.¹

3-3-2 أسباب أزمة ال subprime:

بدأت الأزمة في البنوك العقارية الأمريكية، والتي هي بالطبع عبارة عن شركات مساهمة، هناك نوعان من القروض، الأولى هي قروض بضمانات ويتسم هذا النوع بإنخفاض سعر الفائدة الذي يصل إلى 06% نتيجة مضمونه واسترجاعه، أما النوع الآخر فهي القروض بدون ضمانات وتتسم بارتفاع سعر الفائدة إذ يصل 14% وذلك نتيجة عدم تقديم الزبون لضمانات معينة لإسترجاعه، وقد إزداد النوع الثاني من القروض بصورة كبيرة، ومع هبوط مستوى النشاط الإقتصادي في الولايات المتحدة إبتداء من عام 2006 وصعودا، وإرتفاع نسب البطالة والتضخم فقد عجز أغلب المقترضين عن الوفاء بما في ذمتهم من الديون، الأمر الذي أدى إلى إعلان أربعة من أكبر بنوك التسليف العقاري في الولايات المتحدة إفلاسها.

فاندلعت بذلك أزمة الرهن العقاري Mortgage Crisis في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 2007 حيث كانت هناك ندرة في السيولة في أسواق الإئتمان والأجهزة البنكية العالمية، إلى جانب بداية الإنكماش في قطاع العقارات، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والإقتراض. وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتوية وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها إلتفافا على قوانين الدولة والحد الإئتماني، حيث تضمنت العقود نصوصا تجعل قسط يرتفع مع طول المدة، وعند عدم السداد لمرة واحدة تأخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده فضلا عن وجود بنوك في العقود ترفع

¹ شجري معمر سعاد، (2015): "التقارير المالية للمراجع وآثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية_حالة تقرير المراجع حول سونلغاز_"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 122.

الفائدة عند تغييرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى الرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير Adjustable Rate Mortgages A R M.

وقد شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلا ملحوظا في شروط الإئتمان وإتجاهها طويل المدى لإرتفاع أسعار العقارات، حيث إرتفعت أسعار العقارات (بالتحديد السكنية منها) بما يقرب 124% خلال الفترة 1997-2006، ما حفز الكثيرين على الإقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث إرتفع معدل التملك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في 1996 إلى 69.2% في 2004، وفي ظل الإرتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ كثير منهم في الإقتراض بضمان قيمتها، التي لم تسدد في الأساس، وكان الإعتقاد في هذه القروض بشكل أساس على قيمة العقار التي تتزايد بإستمرار في السوق كضمان. وبعد فترة، وتحديدًا خلال عامي 2006 و2007 بدأت أسعار الفائدة في الإرتفاع على غير المتوقع ما أدى إلى تزايد إلتزامات محدودي الدخل حيث إرتفعت أعباء قروض العقارات التي إلتزموا بها، بالإضافة إلى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضمانا لها، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة وبدأت أسعار العقارات تهوي لأسفل.

ولاحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجأوا بدورهم، بعد أن تفاقمت المشكلة، لشركات التأمين التي أوجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات فيما لو إمتنع محدودوا الدخل عن السداد، فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين (أ) قابلة للسداد، (ب) لا يمكن سدادها وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين على السندات من هؤلاء المستثمرين.

وفي ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة حيث شرع في كانون الثاني 2008 بخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50% وهو إجراء ذو حجم إستثنائي، تم تخفيضه تدرجا إلى 2% بين كانون الثاني ونيسان من ذات العام.

ولدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقار عن تغطية إلتزامات أي من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم (أيه آي جي AIG) عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبا ما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها، ولحق بها الكثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي وجولدمان ساكس، وفي ديسمبر 2008 أعلن بنك "الأخوة ليمنان" Lehman Brothers إفلاسه.

المالي والبنكي

وقد قدرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في تموز 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار أمريكي، وشهدت البورصات في أوت 2007 تدهورا شديدا أمام مخاطر إتساع الأزمة وتدخلت البنوك المركزية لدعم سوق السيولة.

ومنذ عام 2000 وعند إنفجار ما يسمى بفقاعة الإنترنت أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالإرتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الإستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة.

وأقبل الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الإستثمار طويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن البنوك منحت قروضا حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضئيلة. (الهلع البنكي)

3-3-3 التسلسل الزمني لأزمة العقارات الأمريكية:

● **فيفري 2007:** الولايات المتحدة تشهد إرتفاعا كبيرا في عدم قدرة المقترضين على دفع مستحقات قروض الرهن العقاري، ما أدى أولى عمليات إفلاس مؤسسات بنكية متخصصة.

● **جويلية 2007:** بنك الإستثمار الأمريكي Bear Stearns، هو أول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.

● **أوت 2007:** البنك المركزي الأوروبي يضخ 8.94 مليار يورو من السيولة، والخزينة الفيدرالية الأمريكية تضخ من جانبها 24 مليار دولار، كما تدخل العديد من البنوك الأخرى، مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.

● **سبتمبر 2007:** بنك إنجلترا يمنح قرضا إستعجالياً إلى بنك Northern Rock لتجنبه الإفلاس، وقد تم تأميمه. (تضييق منح القروض)

● **نوفمبر 2007:** بنك يو بي إس السويسري يعلن عن إنخفاض قيمة موجوداته بمقدار 4 مليار فرنك. (تضييق منح القروض)

● **جانفي 2008:** الخزينة الفيدرالية الأمريكية تخفض نسبة الفائدة بثلاثة أرباع النقطة، لتصل إلى 3.50%، وهو إجراء ذو بعد استثنائي. (انخفاض في أسعار الأصول المالية)

● **مارس 2008:** الخزينة الفيدرالية الأمريكية تقول إنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل إلى 200 مليار دولار إلى مجموعة محدودة من البنوك الكبرى. (تضييق منح القروض)

● **مارس 2008:** العملاق البنكي الأمريكي JP Morgan Chase يعلن شراءه مصرف Bear StearnsK الذي يعاني من صعوبات، وهي العملية التي حظيت بدعم مالي من طرف الخزينة الفدرالية الأمريكية.

• جوان 2008: الضغط على مؤسستي Freddie Mac و Fannie Mac الأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأمريكية تعلن عن خطة لإنقاذ القطاع العقاري.¹

خلاصة الفصل:

إن وجود نظام بنكي سليم هذا يعتبر من أحد الركائز الأساسية لسلامة النظام المالي كله، وبالتالي القطاع الإقتصادي، وذلك لأن الجهاز البنكي يعتبر أحد أهم الأجزاء في النظام المالي. فهو يزاوّل عدة وظائف تصب كلها في إتجاه واحد هو خدمة التنمية الإقتصادية للدولة.

ضبط الدورة الإئتمانية أمر ضروري من أجل المخاطر البنكية فهي تعتبر مقياس لها فكلما تنوعت المخاطر الخاصة بالقطاع البنكي كلما وقعنا في عدم الإستقرار المالي الذي يعتبر إخلال في النظام المالي الذي يتسبب في صدمات تؤدي إلى أزمات مالية. ومن أجل معالجة الجهاز البنكي والحفاظ على الإستقرار المالي والتصدي للأزمات، لا بد من التطرق إلى وسائل متطورة تتحمل الخطورة، وذلك من خلال تنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوث المخاطر وهذا عن طريق توفير نظام جيد يجمع المعلومات ويقوم بتحليلها في الوقت المناسب وإتاحتها لإتخاذ القرار، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

من خلال ما سبق تبين لنا أن الإستقرار المالي هو تلك الحالة التي يكون القطاع المالي غير هش، حيث يكون قادرا على التحوط ضد الأزمات، والإستمرار في أداء وظيفته على أكمل وجه في حالة وقوع الأزمات والمتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الإستثمارية بكفاءة وعدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر.

¹ جواد كاظم البكري، (2008): "فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية"، طبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق، ص31.

تمهيد

أظهرت أزمة الرهن العقاري محدودية السياسة الإحترازية الجزئية في الحفاظ على سلامة البنوك واستقرار النظام المالي، الأمر الذي جعل السياسة الإحترازية الكلية تبرز كإطار جديد للضبط المالي، حيث أسندت مهمة التكفل بالإستقرار المالي لمؤسسات و فاعلين دوليين، حيث إرتكزت جهودهم على ضبط النشاط الإئتماني للبنوك الذي ثبت أن له دور كبير في زعزعة الإستقرار من خلال التوسع في منح الإئتمان أثناء فترات الإنتعاش والإزدهار، ثم تقليص الإئتمان في فترات الهبوط والركود، و منه ضرورة ضبط هذه الدورة الإئتمانية أي تحقيق الطابع المسامر للدورية للنشاط البنكي، و تتجسد أهم أدوات السياسة الإحترازية الكلية في هذا الجانب في المعايير الجديدة التي كرسنها نصوص إتفاقية بازل 03.

ومن أجل معرفة السياسة الإحترازية الكلية وإبراز أهم أهدافها وأدواتها، مع التطرق إلى إتفاقية بازل الثالثة، تم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور السياسة الإحترازية الكلية وأهميتها؛

المبحث الثاني: المعايير الإحترازية الكلية لبازل الثالثة ودورها في ضبط الدورة الإئتمانية.

المبحث الأول: تطور السياسة الاحترازية الكلية وأهميتها:

تعتبر السياسة الاحترازية الكلية الوسيلة المعتمدة من أجل معاينة المخاطر التي تهدد الإستقرار المالي والبنكي، حيث جاءت هذه السياسة لتحديد الخلل في الأنظمة البنكية والمالية والتخفيف منها، حيث أنه من خلال إستعمالها تتوفر بيئة قادرة على تحقيق التوازن، وهذا ما يجعلها تضمن سلامة النظام ككل.

المطلب الأول: نشأة السياسة الاحترازية الكلية وأسباب ظهورها:

تعد السياسة الاحترازية الكلية أداة ضبط للنظام المالي حتى يخدم الإستقرار المالي ويحققه، فمن خلال هذا المطلب سنتطرق لنشأة السياسة الاحترازية الكلية وأسباب ظهورها.

1- نشأة السياسة الاحترازية الكلية:**1-1 السياق العام لظهور الإشراف والتقنين الإحترازي البنكي:**

تزامن نشوء القواعد الإحترازية مع ظهور الأزمات البنكية والمالية بداية من القرن التاسع عشر في الدول الصناعية الكبرى وهي: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد خلفت هذه الأزمات عدة آثار سلبية تفاوتت من بلد لآخر، إلا أن ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى إضعاف القطاع البنكي بشكل فرض ضرورة وجود قواعد و ضمانات تسمح بممارسة نشاط بنكي يساهم في النمو الإقتصادي.

وتوقفت القواعد الإحترازية الخاصة برأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية في إتفاقية إنشاء البنوك والتي حددت رأس مال أدنى مقدر بـ 100.000 دولار، لكن رغم هذه المحاولات قصد حماية مساهمي البنوك المودعين بفرض حد أدنى لرأس المال وتخصيص الإحتياطات، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها بالشكل المطلوب وهو ما دفع إلى تغيير شروط إنشاء البنوك بالإستغناء عن نظام الإتفاقيات المحددة لرأس المال فقط، بضرورة مرور كل مشروع إنشاء بنك على وكالة الدولة للمراقبة ليتم تسجيل إسم البنك وعنوانه، وأسماء مسؤوليه، وهو الأمر الذي أعطى معنى آخر للمراقبة البنكية وفسح المجال لقواعد تمس مباشرة القطاع البنكي وتهدف في ذلك لحمايته.

وخلال سنوات الستينات أنصب إهتمام البنوك الأمريكية بتسيير جانب خصومها في ظل قواعد تنظيمية تقييدية تبعا لتأثيرات إنهيار بورصة وول ستريت سنة 1929 التي لم تسمح لها بالتوسع داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتنويع من نشاطاتها، هذا ما دفع البنوك الأمريكية بالإنحراف عن القواعد المسيرة لها، وتطوير نشاطها الدولي وبالضبط في لندن المتميزة آنذاك بتنظيم حر وسلس بدون قيود، وهو ما نتج عنه إنشاء سوق الأورو دولار بلندن بدخول بنوك أجنبية أخرى تبعا للبنوك الأمريكية، وقد شهدت هذه الفترة تعدد العمليات البنكية دون التأكيد على المراقبة وإهمال دورها، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأزمات البنكية بداية من سنوات السبعينات خصوصا في الدول الصناعية والتي تصادفت مع التغييرات الكبيرة في الصرف ومعدلات الفائدة.

ونظرا لانتقال النظام النقدي الدولي في سنة 1971 من نظام صرف ثابت إلى نظام الحر، وهو ما دفع البنوك إلى القيام بعمليات المضاربة في سوق الصرف نتج عنها خسائر كبيرة لفروع البنوك العاملة بسوق لندن، فأعلنت عدة بنوك إفلاسها بتسجيلها لخسائر كبيرة، كما تعاظمت نتيجة لذلك مخاطر القرض وعدم إستقرار في أسعار الأصول المالية، وفي ظل هذه الأوضاع دفعت البنوك البريطانية السلطات النقدية للتدخل على المستوى الدولي بواسطة محافظ بنك إنجلترا الذي إقترح في الدورة الشهرية لمحافظي البنوك المركزية إنشاء لجنة تكلف بمراقبة البنوك التي لها دور نشاط دولي، وتسمى بـ "لجنة بازل" تحت إشراف بنك التسويات الدولية المكلف بتشجيع التعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء فيه فيما يخص التنظيم البنكي، وقد تم التركيز على ثلاث نقاط أساسية:

- تحديد القواعد القصوى للتوسع الصناعي أين إنهيار مؤسسة قد يكون له تأثيرات خارجية المحيط، مع منح هذه القواعد الطابع العالمي؛
- توحيد الجهود في مجال تأمين الودائع والحد الأدنى لرأس المال للأصول المرجحة بمخاطرها؛
- تأسيس مراقبة فعالة من طرف السلطات المحلية لكل بلد، وتوفير الإنسجام والحوار الضروري مع المقرضين المحليين من أجل تأمين النظام البنكي في وقت الأزمات المالية الدولية.

لقد شهدت سنوات الثمانينات من القرن العشرين ميلادا حقيقيا للقواعد الاحترازية ذات طابع عالمي، بالرغم من أنها تخص بالدرجة الأولى البنوك الدولية النشاط، ولم يتسن ذلك إلا من خلال سنوات طويلة من العمل المتواصل والتكيف الدائم من كل المتغيرات الجديدة التي تمس القطاع البنكي والمالي بشكل عام، فهي تمثل بذلك محصلة مسار طويل من الممارسة البنكية والتجربة المالية، الأمر الذي يفسر الأهمية الكبيرة والحساسية لدورها الفعال.¹

1-2 صعود مصطلح الإحتراز الكلي:

من المهم الإشارة إلى أن عبارة "تقنين إحترازي كلي" ظهرت في بدايتها في وثائق بنك التسويات الدولية (BRI) منذ أكثر من ثلاثين سنة. يبدو أن إختيار هذا المفهوم جاء بطريقة لتمييزه عن التقنين البنكي التقليدي والذي قدمته وثيقة مرجعية لـ BRI لسنة 1979 كتقنين يتمحور على "ممارسات بنكية سليمة وحماية المودعين على مستوى البنوك المختلفة".

في الحقيقة، يعتبر أساس التشريع للعهد الجديد (New Deal) في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ما يزيد عن 40 سنة، إجابة مباشرة لما يطلق عليه اليوم مشاكل نظامية، مثل الذعر البنكي وأثر الرافع المفرط في سوق الأسهم.

¹جدائني ميمي، (2008): "دور إستقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الاحترازية"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قسدي مبراح، ورقلة، ص03.

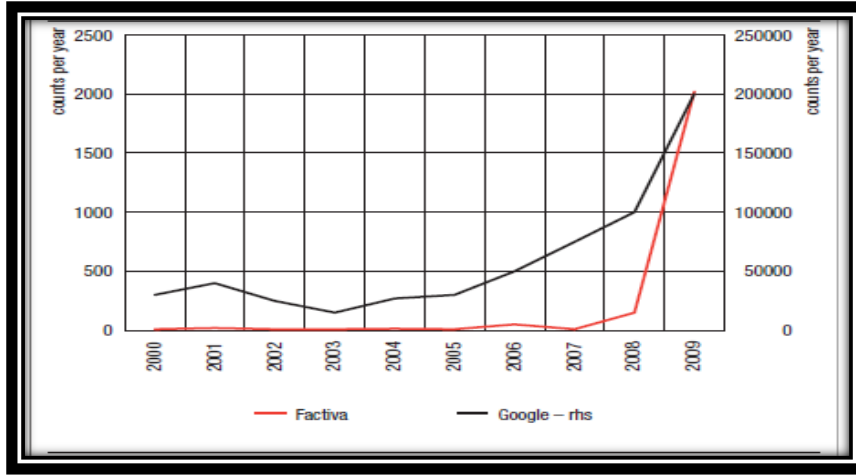
منذ نهاية سنوات السبعينات (70)، كان هناك دافع قوي للإعداد مقارنة إحترازية كلية صريحة. استعمال هذا المصطلح "إحتراز كلي" يظهر أن تأثير الإهتمامات التي يميل إليها هذا المصطلح كانت غير منتظمة طيلة العقود الثلاثة التي لحقت إنشائه. في الولايات المتحدة الأمريكية، إنهار التقنين الذي فرضه العهد الجديد تدريجيا بسبب التغيرات العميقة التي حدثت للأسواق المالية وخصوصا تحت تأثير الإندماج المتصاعد لنشاطات الإقراض التقليدي وأسواق رؤوس الأموال. أشكال التقنين التي حلت محله شيئا فشيئا -خاصة المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة (وليس هي فقط)- إرتكزت أساسا على ما أطلقت عليه وثائق متنوعة لـ BRI بالمقاربة الإحترازية الجزئية للتقنين (microprudentielle de la approche réglementation). إضافة للتحويلات المماثلة التي شهدتها على الأقل الإقتصادات المتقدمة، أوضحت التطورات المحلية كذلك ضرورة المنظور الإحترازي الكلي للتقنين المالي. في اليابان مثلا، الفقاعات العقارية والبورصية التي أسهمت في الأزمة البنكية لسنوات الثمانينات توسعت إلى قطاعات هائلة. في منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي عموما، لم يتم إتخاذ أي تدبير تقني جديد لنتائج الإتحاد النقدي والإندماج المالي.¹

على الرغم من أن مصطلح "السياسة الإحترازية الكلية" نشأ في أواخر السبعينات، إلا أن إستخدامه كان على نطاق أوسع فقط في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة في منتصف عام 2007. وهذا ما تؤكدته البيانات الخاصة بعدد المنشورات الأكاديمية التي ورد ذكره فيها وعدد مدخلات هذا المصطلح في محركات البحث على الإنترنت مثلما يوضحه الشكل الموالي:²

¹ Daniel K. Tarullo, (Avril, 2014), "Une perspective macroprudentielle pour la réglementation des grandes institutions financières", Revue de la stabilité financière -Politiques macroprudentielles : mise en oeuvre et interactions-, N° 18, Banque de France, p 52.

² Mirna Dumičić, (2015): "A brief introduction to the world of macroprudential policy", Surveys S-18, Croatian national bank, www.hnb.hr, consulted at: 15/04/2018, p 02.

الشكل رقم (2-1): تطور إستعمال مصطلح الإحتراز الكلي في محركات بحث الإنترنت والمنشورات الأكاديمية.



Source: Mirna Dumičić, (2015): A brief introduction to the world of macroprudential policy, Surveys S-18, Croatian national bank, www.hnb.hr, consulted at: 15/04/2018, p 02.

نستنتج أن مقارنة السياسة الإحترازية الكلية ليست جديدة كلياً، ولكن صناعات السياسات لم يقدروا تماماً احتمالات حدوث اضطرابات نظامية في المالية الحديثة وما يترتب عليها من آثار سلبية إلا بعد وقوع الأزمة المالية العالمية. ومن ثمّ فهذه المقاربة آخذة في التطور.

2- مفهوم السياسة الإحترازية الكلية:

يهدف مشروع إصلاح الإشراف المالي والبنكي إلى استكمال اللوائح التنظيمية التقليدية الجزئية، التي يتم التركيز فيها على المخاطر الفردية. بينما المقاربة الإحترازية الكلية تأخذ في الإعتبار المخاطر في مجملها أي الخطر النظامي.

1-2 تعريف السياسة الإحترازية الكلية:

يمكن تعريف السياسة الإحترازية الكلية على أنها تلك السياسة التي تهدف إلى "الحد من الخطر النظامي، أي خطر حدوث خلل كبير في عرض الخدمات المالية، مما سيكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي"؛ وبعبارة أخرى، تجنب، بقدر الإمكان، الأزمات التي تهدد إستقرار النظام المالي.¹

كما تعرف أيضاً على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط الخطر النظامي للحد من تراكم هذا الخطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بناء على مجموعة من المؤشرات الأساسية.²

¹ Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018, p 02.

² فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، (2016): "تقييم السياسة الإحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية - دراسة تحليلية للفترة (2003-2013)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، ص 42.

تعني "السياسة الإحترازية الكلية" توجهاً للترتيبات التنظيمية والإشرافية نحو الخطر النظامي واستقرار النظام المالي ككل، والذي يشدد على حقيقة أن محرك الخطر النظامي يعتمد على السلوك الجماعي للمؤسسات المالية.¹

من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن: السياسة الإحترازية الكلية هي تلك السياسة التي تستخدم الأدوات الموجهة للحد من الخطر النظامي والتصدي لأي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي في الإستمرار في تقديم الخدمات المالية الأساسية. وتستخدم السياسة الإحترازية الكلية مجموعة الأدوات من أجل الوصول إلى أهدافها.

2-2 أهداف السياسة الإحترازية الكلية:

هناك هدفان رئيسيان للسياسة الإحترازية الكلية:²

- من ناحية، تهدف السياسة الإحترازية الكلية إلى تعزيز مرونة النظام المالي، أي "قدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمالية مع تجنب التداعيات الكبيرة على الاقتصاد الحقيقي". وبالتالي، فإن مخاطر الإختلالات الجماعية أو "المتسلسلة"، التي تميز ظاهرة العدوى، يجب أن تستوعبها المؤسسات المالية؛
- من ناحية أخرى، تهدف السياسة الإحترازية الكلية إلى الحد من مساهمة الدوريات المتأصلة في النظام المالي والبنكي. يمكن فهم "مساهمة الدوريات" باعتبارها الآلية التي يقوم النظام المالي من خلالها بتضخيم الدورات الاقتصادية والتغيرات في الاقتصاد الحقيقي. فإما أن يكون الخطر مهمة للغاية في مراحل التوسع، وذلك بسبب التفاؤل المفرط المعروف باسم "مفارقة الهدوء" لمينسكي. إما أن تكون عملية أخذ المخاطر منخفضة للغاية في أوقات الأزمات بسبب النفور المفرط من الخطر الذي يمكن تعزيزه بسبب عدم التماثل في المعلومات والضرورات التنظيمية.

من الناحية العملية، تم وضع قائمة إرشادية بالأهداف الوسيطة الأكثر تحديدا والتي تهدف إلى ضمان تحديد أفضل للمخاطر والتحليل الأفضل لفعالية السياسة الإحترازية الكلية. من هذه الأهداف التشغيلية نجد:³

- الحد من الائتمان المفرط ونمو الرافعة المالية، وخاصة من خلال التقليل من حدة المخاطر؛
- الحد من الفروق بين الأصول والخصوم لتجنب ظاهرة السيولة/البيع الجبري نتيجة لفقدان الثقة أو التغير في التوقعات؛

¹ Mirna Dumičić, (2015): "A brief introduction to the world of macroprudential policy", Surveys S-18, Croatian national bank, www.hnb.hr, consulted at: 15/04/2018, p 02.

² Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018, p 02.

³ Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018, p p 02-03.

- الحد من تركيز المخاطر المباشرة أو غير المباشرة: يمكن أن يؤدي تخلف الطرف المقابل في عقد التحوط عن المخاطر إلى ظهور ظاهرة عدوى عن طريق فقدان التأمين على أصول معينة؛
- الحد من النتائج النظامية للخطر الأخلاقي، أي ميول المؤسسات المالية الكبيرة، التي تضمنها الدولة ضمناً، لتحمل المزيد من المخاطر.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الإحترازية الكلية ومستلزمات تطبيقها:

من أجل تحقيق أهدافها، تستخدم السياسة الإحترازية الكلية مجموعة من الأدوات في مختلف عناصر النظام المالي، خاصة تلك التي تركز على القطاع البنكي. وحتى تكون هذه الأدوات فعالة ينبغي توفير مستلزمات خاصة عند تطبيقها، وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب.

1- أدوات السياسة الإحترازية الكلية:

بعد تحديد وتعريف الخطر النظامي، تهتم الأدوات الإحترازية الكلية بالحد من هذا الخطر أو تجنب تشكله. يمكن أن تصنف الأدوات الإحترازية الكلية وفقاً لتصميمها، ووفقاً لطبيعة هدف السياسة، كما يلي:

1-1 تصنيف الأدوات وفقاً لتصميمها:

تصنف كما يلي:¹

- من جهة، يمكنها أن تكون أدوات مصممة خصيصاً للسياسة الإحترازية الكلية، على غرار مصدات رأس المال المضادة للدورية، والتي تفرض تكوين احتياطات وقاية من رأس المال في مرحلة إرتفاع الدورة والتي يمكن إستعمالها لاحقاً لمواجهة الصعوبات في مواقف ووضعية تراجع الطرف؛
- من جهة أخرى، يمكن أن تكون أدوات معاد تشكيلها (reconfigurés)، كانت مستعملة في الأصل من طرف سياسات اقتصادية أخرى، وأعيد تعريفها لتقوم بعملها كأداة تهدف للإستقرار المالي. مثلاً، حالة متطلبات حيازة رأس المال من قبل البنوك، فإذا كانت نسب الملاءة الدنيا المفروضة من طرف بازل على كل البنوك هي أداة إحترازية جزئية لأنها تسمح بضمان الصحة المالية الجيدة لكل هيئة، فالإلزام الهيئات النظامية بامتلاك رأس مال أكثر (عبء إضافي من رأس المال) فتعتبر إحترازية كلية لأن هدفها هو الحد من المخاطر التي تضغط على النظام المالي في مجمله معززة قدرة الهيئات ذات الدور الحرج على إمتصاص الصدمات.

2-1 تصنيف الأدوات وفقاً لطبيعة الهدف الإحترازي الكلي:

¹ Banque de France, (19 février 2013): "stabilité financière et politique macroprudentielle", Focus N° 09, p 05.

يمكن تصنيف الأدوات الإحترازية الكلية إلى فئتين وفقا لطبيعة الهدف الإحترازي الكلي المرجو، أي الحد من الطابع المسائر للدورية أو رفع متانة ومقاومة النظام المالي تجاه الصدمات.

- يهتم النوع الأول من الأدوات بالحد من تشكّل الفقاعات وتمهيد الدورات (lisser). يمكنه التأثير مثلا من خلال تقييد القدرة الإستدانية للأعوان الإقتصاديين وربطها بمستوى دخولهم (نسبة الدين إلى الدخل) وهذا لتجنب فقاعات القرض دون دعائم حقيقية، أو بفرض تدابير المؤونات الديناميكية على الخسائر؛
- يهدف النوع الثاني من الأدوات إلى الرفع من قدرة امتصاص الصدمات، مثل الأعباء الإضافية من رأس المال بالنسبة للهيئات النظامية أو فرض امتلاكها لأصول سائلة لإستعمالها لمواجهة وضعيات جمود الأسواق، وجعل النظام المالي أقل تعقيدا.¹

¹ Banque de France, (19 février 2013): **stabilité financière et politique macroprudentielle**, Focus N° 09, p 05.

الجدول رقم (2-1): مثال عن أدوات السياسة الاحترازية الكلية:

الهدف	
رفع المقاومة والصلابة	محاربة الدورية
الطبيعة 01: أدوات احترازية كلية محضة	
- أعباء إضافية من رأس المال بالنسبة للهيئات النظامية؛ - نسب السيولة.	مصدات رأس المال المضادة للدورية.
الطبيعة 01: أدوات معاد تشكيلها	
منع بعض النشاطات للهيئات النظامية	- نسب: الدين إلى الدخل، القرض إلى الدخل والقرض إلى القيمة؛ - مؤونات ديناميكية

Source: Banque de France, (19 février 2013): "stabilité financière et politique macroprudentielle", Focus N° 09, p 05.

2- مستلزمات تطبيق السياسة الاحترازية الكلية:

تعد مراقبة المخاطر ضرورية ومهمة للنظام المالي وهذا ما يطرح عدة صعوبات، ومن خلال السيطرة عليه ينبغي أن توطر السياسة الاحترازية الكلية بمجموعة من المستلزمات لا بد أن تتوفر من أجل تحقيق أهدافها بنجاح وتكمن هذه المستلزمات في:¹

- هدف قابل للتنفيذ؛
- إستراتيجية تشغيلية؛
- إستهداف قطاعات محددة؛
- نظام الحوكمة؛
- الحساسية للميزات الوطنية المحلية وكذا البعد الدولي؛
- إن التوجه نحو رقابة إحترازية كلية يتطلب إطار دولي، والمتمثلة في أعمال لجنة بازل وهو ماسيتم تناوله لاحقاً.

¹ ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكر، ص102.

المطلب الثالث: علاقة السياسة الاحترازية الكلية بالسياسات الاقتصادية الأخرى:

إن السياسة الاحترازية الكلية ليست محايدة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الأخرى، والتي يمكن أن تخلق أوجه تكامل أو عوائق بين مختلف السلطات والأدوات.

1- علاقة السياسة الاحترازية الكلية بالسياسة الاحترازية الجزئية:

ترتبط السياسة الاحترازية الكلية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاحترازية الجزئية التي تشترك معها في أدوات معينة (رأس المال أو نسب السيولة). ومع ذلك، فإن الأهداف مختلفة: خلال الأزمة البنكية، قد يكون للسلطة الاحترازية الجزئية مصلحة في تعزيز متطلبات بعض البنوك المحددة بأنها معرضة للخطر. لكن هذا قد يضخم العدوى بفرض تعديل أسرع وأكثر تزامناً للقطاع البنكي، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز تشديد العرض الائتماني. كما أن السلطة الاحترازية الكلية ستعطي مزيداً من التركيز على تخفيف القيود التنظيمية لتجنب التعديل المفاجئ للغاية على المدى القصير.¹

بالرغم من تكامل السياستين، لا يمكن أن تكون التدابير الاحترازية الكلية بديلاً عن التدابير الاحترازية الجزئية والعكس صحيح.²

الجدول رقم (2-2): مقارنة بين الرقابة الاحترازية الكلية والرقابة الاحترازية الجزئية.

الرقابة الاحترازية الجزئية	الرقابة الاحترازية الكلية	
الحد من تعثر المؤسسات المالية	الحد من مخاطر النظام	الهدف المباشر
حماة المستهلك (المستثمرين والمودعين)	تجنب خسائر في الناتج الداخلي الخام	الهدف النهائي
ينظر إليه على أنه خطر مستقل فهو سلوك فردي للمتعامل (خارجي)	ينظر إليه على أنه خطر مرتبط بالسلوك الجماعي (داخلي)	مميزات الخطر
لا يؤخذ بعين الاعتبار	مهم	الارتباط والتعرض المشترك بين المؤسسات المالية
إستهداف المخاطر الفردية للمؤسسات المالية (مقاربة تصاعدية)	إستهداف مخاطر النظام (مقاربة تنازلية)	المقاربة المتبعة

المصدر: ذهبي ريمة، الإستقرار المالي النظامي، (2014): "بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، ص 98.

¹ Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018, p p 02-03.

² Mirna Dumičić, (2015): "A brief introduction to the world of macroprudential policy", Surveys S-18, Croatian national bank, www.hnb.hr, consulted at: 15/04/2018, p 07.

2- علاقة السياسة الإحترازية الكلية بالسياسة النقدية:

ترتبط السياسة الإحترازية الكلية ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالسياسة النقدية، وهما عمليتان متكاملتان عموماً: السياسة الكلية الإحترازية، من خلال الحد من إنتشار الصدمات على سعر الأصول أو عرض الإئتمان، يمكن أن تعزز آلية إنتقال السياسة النقدية. ومع ذلك، فإن السياستان لا تسيران بالضرورة بشكل تعاوني دائماً: ففي أوقات التضخم الخاضع للتحكم، لا يمكن منع ظهور الفقاعة (كما هو الحال في الولايات المتحدة في سوق العقارات) من خلال السياسة النقدية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتعزيز الميزانية العمومية للمؤسسات المتقلبة بالديون أن يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للخصوم أو عن طريق دعم سعر الأصول، مما قد يؤدي إلى عودة التضخم.¹

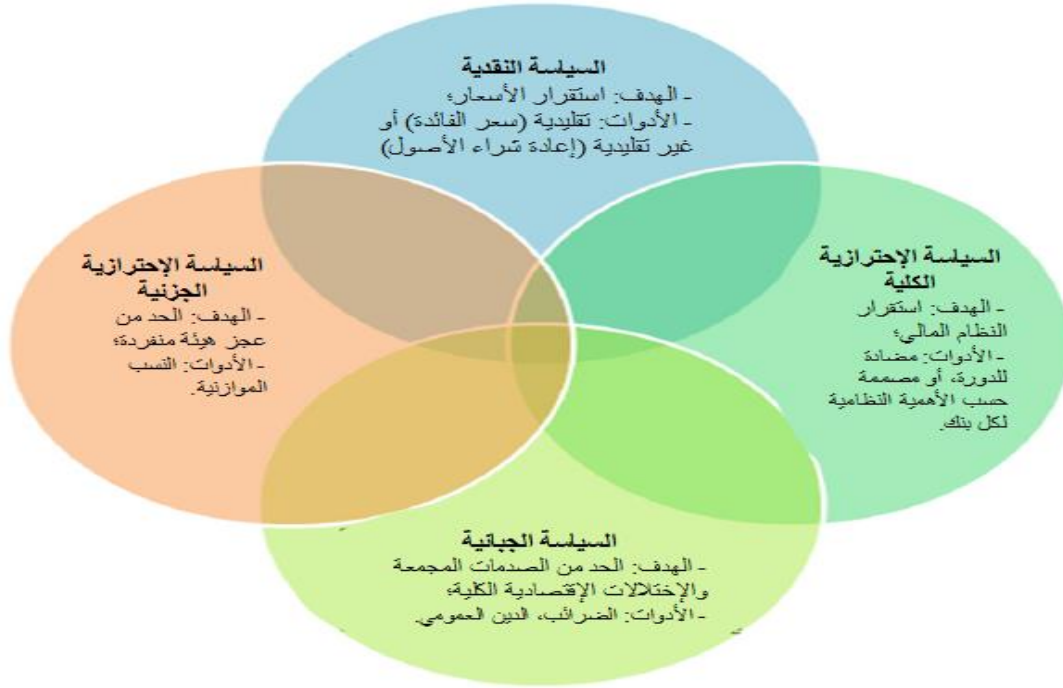
3- علاقة السياسة الإحترازية الكلية بالسياسة الجبائية:

ترتبط السياسة الإحترازية الكلية ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الجبائية. من ناحية، قد يكون الحد من عرض الإئتمان مخالفاً لسياسات إعادة التوزيع أو التوسعية. على سبيل المثال، قد يكون الحد من قدرة الأسر على الاقتراض للحصول على العقارات منافياً لسياسات الإعفاء من الضرائب التي تشجع على تملك المساكن. من ناحية أخرى، يمكن للمديونية المفرطة للقطاع العام أن تزيد من ضعف النظام البنكي الأكثر تعرضاً لمخاطر سيادية (كما هو الحال في اليونان). وأخيراً، فإن الضمانات التي تمنحها الدولة ضمناً للبنوك الكبرى ("أكبر من أن تفشل") تخاطر بالحد من فعالية السياسة الإحترازية الكلية من خلال تعزيز الحوافز على تحمل الخطر النظامي.²

¹ Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018, p 04.

² Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018, p 04.

الشكل رقم (2- 2): علاقة السياسة الإحترازية الكلية بالسياسات الإقتصادية الأخرى.



Source: Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018, p 03.

المبحث الثاني: المعايير الاحترازية الكلية لبازل الثالثة ودورها في ضبط الدورة الإئتمانية:
 خصص هذا المبحث لدراسة أهم فاعلي الإستقرار المالي والتي سيتم دراستها من خلال بازل، صندوق النقد الدولي، النوك المركزية. كونها تعتبر من أهم القضايا التي تشغل الساحة الإقتصادية العالمية، لأنها المحرك الأساسي له لذلك أخذت العديد من الهيئات العمل على تحقيقه، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم فاعلي الإستقرار المالي.

المطلب الأول: أهم فاعلي الإستقرار المالي وحوكمة السياسة الاحترازية الكلية:

1- بنك التسويات الدولية:

1-1 لمحة عن البنك:

أقدم مؤسسة مالية دولية، تعمل على دعم الجهود التي تبذلها المصارف المركزية في سعيها لتحقيق الإستقرار النقدي والمالي، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ويعد بنكاً للبنوك المركزية، حيث يتدخل أحياناً كوسيط يتمتع بثقة عالية بين هذه البنوك لتمكنها من إتمام صفقاتها المالية. أسس بنك التسويات الدولية عام 1930 حسب إتفاقية فرساي، يوجد مقره في بازل بسويسرا.¹

1-2 الأهداف العامة للبنك:

يسعى البنك إلى أداء رسالته من خلال العمل على:²

- تشجيع البنوك المركزية على النقاش وتبادل الآراء، تيسير سبل التعاون والتنسيق بينها.
- تعزيز الحوار بين البنوك المركزية وباقي الهيئات الوطنية والدولية المسؤولة عم تأمين الإستقرار المالي.
- إنجاز الأبحاث والدراسات حول القضايا التي تعنتي بالإستقرار النقدي والمالي، وتقييم السياسات المتبعة في هذا المجال.
- الوساطة بين البنوك المركزية من أجل إتمام صفقاتها المالية.

2- صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الدولية التي تسهر على تحقيق الاستقرار المالي ومعالجة الأزمات المالية العالمية بتقديم مساعدات للدول الأعضاء التي تعاني من الاختلالات في النظام المالي.

¹ www.bis.org.

² www.bis.org.

1-2 نشأة صندوق النقد الدولي:

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا بعدد يبلغ 184 بلدا، وصندوق هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية، كما أصبح له دورا محوريا في محاولة التنبؤ بحدوث الأزمات ومنع وقوعها ومساعدة الدول الأعضاء على اعتماد برامج تحت إشرافه للتقليل من مخلفاتها وسلبياتها.¹

2-2 أهداف صندوق النقد الدولي:

إن الاتفاقية المنشأة لصندوق النقد الدولي تتضمن أهدافا تأسيسية تتمثل في:²

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وذلك عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتأزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛
- تقديم المعونة من أجل قيام نظام للدفع متعدد الأطراف من شأنه التيسير على الأعضاء في عقد الصفقات النقدية فيما بينهم؛
- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العملة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الأعضاء؛
- بث الثقة لدى الأعضاء بأن موارد الصندوق تحت متناولهم مع ضمانات كافية بما يتهيأ لهم من تصحيح في موازين المدفوعات؛
- تقديم المشورة والمساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات الدول الأعضاء وبنوكها المركزية؛
- المساهمة في إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف خاص بالمعاملات الجارية، والتخفيف من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي التي تسببت في عرقلة نمو التجارة الدولية؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

إن هذه الأهداف التأسيسية تعمل دائما على تحقيق الإستقرار الإقتصادي والمالي.

2-3 أهم إجراءات الصندوق خلال أزمة الـ subprimes:

هناك العديد من التحركات التي قام بها الصندوق إتجاه الأزمة ولعل أبرزها ما يلي:³

¹ جميلة بالعالم، (2013): "أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية (1997-2008)", مذكرة ماستر أكاديمي غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص3.

² جميلة بالعالم، المرجع نفسه، ص4.

³ هبال نجاة، مرجع سبق ذكره، ص ص 71 - 72.

- إقامة جدار ناري للوقاية من الأزمات حيث أجري الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض المتاحة لدى بلدانه الأعضاء التي تضررت من الأزمة المالية وللمساعدة على تقوية الاقتصاد العالمي ودعم الاستقرار المالي وقد قام بذلك عن طريق الحصول على تعهدات بزيادة اشتراكات حصص العضوية التي تسدها البلدان الأعضاء؛
- زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة حيث أجرى الصندوق إصلاحا شاملا في إطار الإقراض العام حتى يكون أكثر ملائمة لاحتياجات البلدان الأعضاء حيث جعله أكثر تركيزا على الوقاية من الأزمات وقام بتبسيط الشروط المصاحبة لقروض وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم قروض للبلدان الأعضاء بقيمة تزيد على 300 مليار دولار؛
- مساعدة أفقر بلدان العالم حيث اضطلع الصندوق بإصلاح غير مسبق في سياسات تجاه البلدان منخفضة الدخل ورفع مستوى الإقراض الميسر ليصل إلى أربعة أضعاف ما كان عليه في السابق؛
- تعزيز تحليلات الصندوق ومشورته بشأن السياسات الاقتصادية، زاد طلب البلدان الأعضاء على ما يقدمه الصندوق من أعمال المتابعة والتنبؤ والمشورة بشأن السياسة الاقتصادية والتي تركز على منظور عالمي وتسترشد بالخبرة المكتسبة من الأزمات السابقة؛
- إصلاح نظام الحوكمة في الصندوق في سياق العمل على تدعيم شرعية الصندوق اتفق الأعضاء في نوفمبر 2010 على إجراء إصلاحات واسعة النطاق في نظام الحوكمة حتى يعبر بدقة عن الأهمية المتزايدة لبلدان الأسواق الناشئة وهذه الإصلاحات تضمن احتفاظ البلدان النامية بتأثيرها في الصندوق.

3- دور البنوك المركزية كسلطة احترازية كلية:

يعتبر البنك المركزي من أهم فاعلي الاستقرار المالي حيث يعمل على تحقيقه على المستوى المحلي بالنسبة للدول.

3-1 نشأة البنك المركزي:

إن البنك المركزي، في الواقع أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد، ولذلك فإن علاقته بالحكومة وطيدة، حيث يمثل في بعض الدول الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية وبصفة خاصة في السياسة النقدية، وهو أيضا على صلة وثيقة بالبنوك التجارية، إذ يقوم بالإشراف والرقابة على أنشطتها كما يعد البنك المركزي الهيئة

التي تتولى إصدار النقد، إذ يقوم بالإشراف والرقابة على أنشطتها كما يعد البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار النقد، وتضمن بثتى الوسائل سلامة أسس النظام البنكي، ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ويكاد لا يخلو بلد من البلدان المستقلة اليوم من بنك مركزي، ويتوفر على الرقابة على عرض النقود وتنظيم الأحوال الائتمانية فيه.

كما أن البنك المركزي كما يشير له إسمه يشغل موقعا مركزيا في الهيكل المالي والبنكي الذي هو جزء منه، وله صفات وخواص مميزة لا تشاركها في البنوك التجارية. فهو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وبالعكس وهو يحتل موقع الصدارة والقمة ويمثل سلطة الرقابة العليا وهو مؤسسة وحيدة، وهو غالبا مؤسسة عامة، وهذا يعني بالضرورة ملكية الدولة لهذا البنك وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها هذا البنك، فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة.¹

3-2 دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي:

إن الإطار الجديد لعمل البنوك المركزية يتضمن مجموعة من الضوابط والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي، والحد من تداعيات الأزمات على الاقتصاد. كما يتضمن هذا الإطار، تنظيم عمليات منح الائتمان والرافعة المالية وأسعار الأصول، علاوة على مجموعة من الأدوات الاحترازية المستحدثة في إطار الاستقرار المالي أو ما يعرف ب Macro prudential tools والتي يمكن باستخدامها الحد من انتقال تداعيات الأزمات المالية من القطاع المالي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال خلق إطار عام يوضح طبيعة التأثير المتبادل بين القطاع المالي وباقي قطاعات الاقتصاد.

كما يتضمن الإطار الجديد لعمل البنك المركزي قيامه، كإجراء احترازي، بتوسيع نطاق الأهداف التي يناط بالسياسة النقدية تحقيقها، ليشمل تحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الهدف الرئيسي وهو استقرار الأسعار واعتماد آليات تسهم في التأكد من استقرار أسعار الأصول، إلى جانب الآليات المتعلقة بمتابعة التطورات في حجم الائتمان. وفي هذا الإطار، يتعين على البنك المركزي عند تحديد المدى الزمني لتحقيق الاستقرار المالي، أن يفوق المدى الزمني اللازم لتحقيق استقرار الأسعار.

3-3 مسؤولية البنوك المركزية عن سلامة الجهاز البنكي:

في حالة حدوث إختلالات في القطاع البنكي تشكك في قدرته على مواجهة الصدمات، فإن حالة من عدم الثقة، يصعب التكهن بآثارها، قد تسود، ليس فقط، لدى المتعاملين مع البنوك، بل قد تمتد للمتعاملين بالقطاع المالي بأكمله. ومن الأخطاء الجسيمة الشائعة عند حدوث الأزمات المالية، لجوء أصحاب رؤوس أموال البنوك، ومديرها، والسلطات العامة لعدم الإفصاح عن الخسائر التي لحقت بالجهاز البنكي، بل قد تُبادر البنوك، بإخفاء القيمة الحقيقية للقروض المتعثرة والإعلان عن ملاءة مالية لا تعكس حقيقة الأوضاع.

¹ بان صلاح الصالحي، "دور البنك المركزي في مالية الدولة"، www.iasj.net، ص4.

وقد يتم تقديم قروض جديدة لعملاء متعثرين، يصعب في ظل الأزمات عودتهم إلى تحقيق أرباح، وهو ما يحدث في بعض الأحيان بتشجيع من السلطات، لضمان استمرارهم في خدمة ديونهم المستحقة السداد. وقد يُفضي التأخر في تقديم الخسائر إلى وقوع خسائر أكبر، في ضوء القيام بإقراض مزيد من الأموال لمؤسسات الأعمال. كذلك فإن مديري البنوك قد يتعرضون في هذه الأحوال إلى إغراء "المقامرة" عن طريق دفع أسعار فائدة أعلى من أسعار السوق لاجتذاب الودائع، ثم يقومون بإقراض هذه الأموال للمشروعات عالية المخاطر ذات عائد مرتفع، بما أنهم لا يتوقعون تحمل نتائج تصرفاتهم بالكامل، في ضوء ثقتهم بوجود تأمين صريح أو ضمني على الودائع، أو توقع مبادرة الحكومة بكفالتهم ماليا لإنقاذهم من الأزمة.

وفي سياق مسؤولية البنك المركزي عن تنظيم عملية منح الإئتمان، فإن قدرة البنك على الموازنة بين التطورات في حجم التمويل والتطورات في أشباه النقود يعزز الثقة في النقود وفي القدرة على الوفاء بالعقود المالية، وتسوية المعاملات المالية. ويسهم التوزيع الكفاء والفعال لموارد الاقتصاد الحقيقي بين مختلف الأنشطة الإقتصادية، وفي القطاع النقدي والبنكي.

3-4 دور البنك المركزي كمقرض أخير ومسؤول عن المؤسسات المصرفية المتعثرة:

إذا تأملنا في جميع وظائف للبنك المركزي لوجدنا أنها جميعا تعطي البنك المركزي حقوقا وسلطات واسعة، أما هذه الوظيفة الأخيرة التي نحن بصددنا فإنها تضع على البنك المركزي مسؤوليات جسيمة فيما يتعلق بتدعيم الجهاز البنكي والنظام النقدي بصفة عامة، وقد كان Walter Street أول من أشار إلى ضرورة نهوض البنك المركزي بأعباء هذه المسؤولية في مؤلفه الشهير Lombard Street الذي نشره للمرة الأولى في سنة 1873 فقد أوضح الكاتب في هذا المؤلف أن البنك المركزي لا بد أن يتحمل مسؤولية تقديم القروض إلى البنوك التجارية وبيوت الخصم إذا ما أرغمتها الظروف على أن تلجأ إليه بوصفه المقرض الأخير والمصدر النهائي للنقود، وقد أضاف Bagehot أن ممارسة هذه الوظيفة هي واجب على البنك المركزي والتزام لا يمكن أن يتخلى عنه تحت أي ظرف.¹

وإمكانية الإقتراض منه لا يعد حقا للبنوك التجارية وإنما مجرد ميزة لها، فليس من الضروري أن يستجيب البنك المركزي لطلبات الإئتمان والإقتراض المقدمة من البنوك التجارية، فهو يستطيع تفضيل القروض وتوفير الإئتمان المرتبط بالاحتياجات الأساسية الضرورية للاقتصاد القومي، فالمقصود بهذه الوظيفة هو وقوف البنك المركزي مستعدا لمد يد العون للسوق الإئتماني في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة بوضعه ما يلزم تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الإئتمانية.

¹ بان صلاح الصالحي، مرجع سبق ذكره، ص13.

المطلب الثاني: معايير بازل 03 لضبط الدورة الائتمانية والحفاظ على الإستقرار البنكي والمالي:

جمعت معايير بازل 03 لضبط الدورة الائتمانية والحفاظ على الإستقرار البنكي والمالي سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى التعريف ببازل وأهم أهدافها.

1- المقاربة الاحترازية الكلية لبازل 03:

1-1 نشأة لجنة بازل وأهدافها:

1-1-1 نشأة لجنة بازل:

تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية في نهاية عام 1974 حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها. ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد إنتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة البنكية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة البنكية.¹

¹ هيفاء غانية، (2015): "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3"، مذكرة ماستر غير منشورة، ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص32.

1-1-2 أهداف لجنة بازل للرقابة البنكية:

- تهدف لجنة بازل للعمل البنكي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:¹
- وضع حد أدنى لكفاية رأس مال البنوك والعمل على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- تحقيق منافسة عادلة بين البنوك بإزالة مصدر للمنافسة غير العادلة نتيجة فروقات الرقابة الوطنية على رأس المال؛
- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة البنكية.

1-1-2 تطور العمل الرقابي للجنة بازل:

أدت الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي إلى حدوث إختلالات وعجز القطاع البنكي جعلت الخبراء والمهتمين بالمجال البنكي يسعون إلى وضع معايير لتعزيز سلامة ومثانة الوضع المالي للبنوك، لذا وفي سنة 1974 تشكلت لجنة بازل للإشراف والرقابة البنكية لتضع سنة 1988 معيارا موحدًا لكفاية رأس المال، ومع التطور الذي شهده القطاع البنكي أصبح من اللازم أن تكون هناك تحديثات في مقررات بازل لملائمة ذلك التطور.

1-2-1 إتفاقية بازل الأولى(1):

في عام 1988 وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات أقرت لجنة بازل مقررات لكفاية رأس المال عرفت بإتفاقية (بازل الأولى) قدرت نسبة كفاية رأس المال حسبها ب 8%، كما أوصت بالتطبيق التدريجي لها خلال الثلاث سنوات بدءًا من سنة 1990 والإلتزام بتحقيقها بنهاية عام 1992، وسميت بنسبة كوك (COOKE) ويطلق عليها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي.

ب- معدل كفاية رأس المال حسب بازل الأولى: ألزمت الإتفاقية البنوك الإحتفاظ بحد أدنى لكفاية رأس المال يتم إحتسابها وفق المعادلة التالية:²

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال (رأس المال الأساسي + رأس المال السائد)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة}} = 1 \text{ بازل}$$

- رأس المال الأساسي: ويمثل الشريحة الأولى من رأس مال البنك ويتكون من: حقوق المساهمين: وتضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة غير المتراكمة (لا تشمل الأسهم الممتازة المتراكمة).

¹ عمار عريس، مجدوب بحوصي، (2017): "تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، ص 100.

² عمار عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

- **الإحتياطات المعلنة:** هي تلك الإحتياطات التي تنشأ من خلال تخصيص أجزاء من الأرباح المحتجزة أو علاوات الأسهم والإحتياطات العامة والإحتياطات القانونية.
- **رأس المال المساند:** ويمثل الشريحة الثانية من رأس المال البنك ويتكون من:
 - **الإحتياطات غير المعلنة:** وهي الإحتياطات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية.
 - **إحتياطات إعادة تقييم الأصول:** يتم التعرف عليها عند تقييم المباني والإستثمارات والأوراق المالية بقيمتها الحالية بدلا من قيمتها الدفترية على أن تكون عملية إعادة التقييم وفقا لأسس معقولة.
 - **مخصصات مكونة لمواجهة مخاطر عامة:** تعتبر هذه المخصصات في حكم الإحتياطات لأنها لا تواجه هبوط محدود في قيمة أصول محددة بذاتها مثل مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة.
 - **القروض المساندة:** أتاحت إتفاقية بازل الثانية هذا النوع من القروض الذي يطرح في صورة سندات محددة الأجل حيث يجب أن لا يزيد أجلها عن 05 سنوات مع خصم 20 % من قيمتها السنوية.
 - **أدوات رأسمالية أخرى:** وهي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض وتنتم بالمشاركة في تحمل الخسائر إن حدثت وهي غير قابلة للاستهلاك. وتشترط اللجنة بالنسبة للشريحتين ما يلي:
 - يجب أن لا يزيد مجموع الشريحة الثانية عن 100% من الشريحة الأولى؛
 - القروض المساندة يجب أن لا تزيد عن 50% من الشريحة الأولى؛
 - المخصصات العامة للديون يجب أن لا تزيد عن 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر؛
 - إعادة التقييم يجب أن يتم خصم 50 % من الفرق بين سعر السوق والتكلفة التاريخية.

تعديلات بازل الأولى: عرفت هذه الإتفاقية عدة تعديلات من بينها:¹

تعديل بازل الأولى لسنة 1996: تم إدخال مخاطر السوق ، وذلك عند احتساب معدل الملاءة مع إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن السنتين وتكون في حدود 250% من رأس مال الأساسي، وأطلق على هذا التعديل معيار كفاية رأس المال 1.5 وأصبح يحسب كما يلي:

¹ عمار عريس، مجدوب بحوصي، مرجع سبق ذكره، ص ص 103-104.

$$\%8 \leq \frac{\text{اجمالي رأس المال (الشرحية الأولى + الشرحية الثانية + الشرحية الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة باوزان مخاطرها + الأصول بمخاطر مرجحة السوقية} \times 12.5} = \text{نسبة كفاية رأس المال}$$

تعديلات بازل ما بين 1999 و2004: نظرا للانتقادات الموجهة لاتفاقية بازل الأولى هذه حركة من قبل لجنة بازل وعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية في مناقشة مختلف نصوص الخاصة بالاتفاقية كما يلي:

- **جوان 1999**: إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على البنوك لمناقشتها وتقديم الملاحظات عليها؛

- **جانفي 2001**: إصدار الوثيقة الثانية من الإتفاقية والتي تتضمن تعديلات ومقترحات جديدة؛

أفريل 2003: إصدار الوثيقة الثالثة والتي جاءت معدلة ومتممة للوثيقة الثانية وعرضت على البنوك بغرض الإطلاع النهائي عليها وتم إصدارها في صورتها الراهنة 2004، هذا على أن يتم تطبيقها بشكل تجريبي بداية من نهاية فيفري 2006 وبشكل نهائي مع بداية 2007.

2-2-1 إتفاقية بازل الثانية (2)

نتيجة لتطورات التي مر بها القطاع البنكي ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل الأول وأصبحت الإتفاقية أقل إلزاما، وهذا ما أدى إلى إصدار إتفاقية جديدة نصت على ثلاث ركائز أساسية لأجل فاعلية الرقابة البنكية وتحقيق الإستقرار البنكي كما يلي:¹

أ. **الدعامة الأولى: (المتطلبات الدنيا لرأس المال)**: يستند معيار كفاية رأس المال حسب هذه الإتفاقية إلى مبدأ أن مستوى رأس مال البنك ينبغي أن يكون مرتبطا بالمخاطر التي قد يتعرض لها البنك، فموجبها تم إدراج مخاطر التشغيل في حساب كفاية رأس المال، حيث أصبح قياسها يتم اعتمادا على ثلاث أنواع للمخاطر مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية مع استخدام عدد من النماذج لقياس أي نوع من هذه المخاطر وتحسب كما يلي:

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأئتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل} \times 12.5} = \text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل الثانية (2)}$$

ب. **الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية (الرقابية)**: تعتبر من الركائز المهمة التي تقوم عليها الإتفاقية الثانية لكفاية رأس المال، وذلك بالنظر إلى دورها في خلق نوع من التناسق بين كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يواجهها البنك بالإضافة إلى الإستراتيجية التي يتبعها في التعامل مع هذه المخاطر.

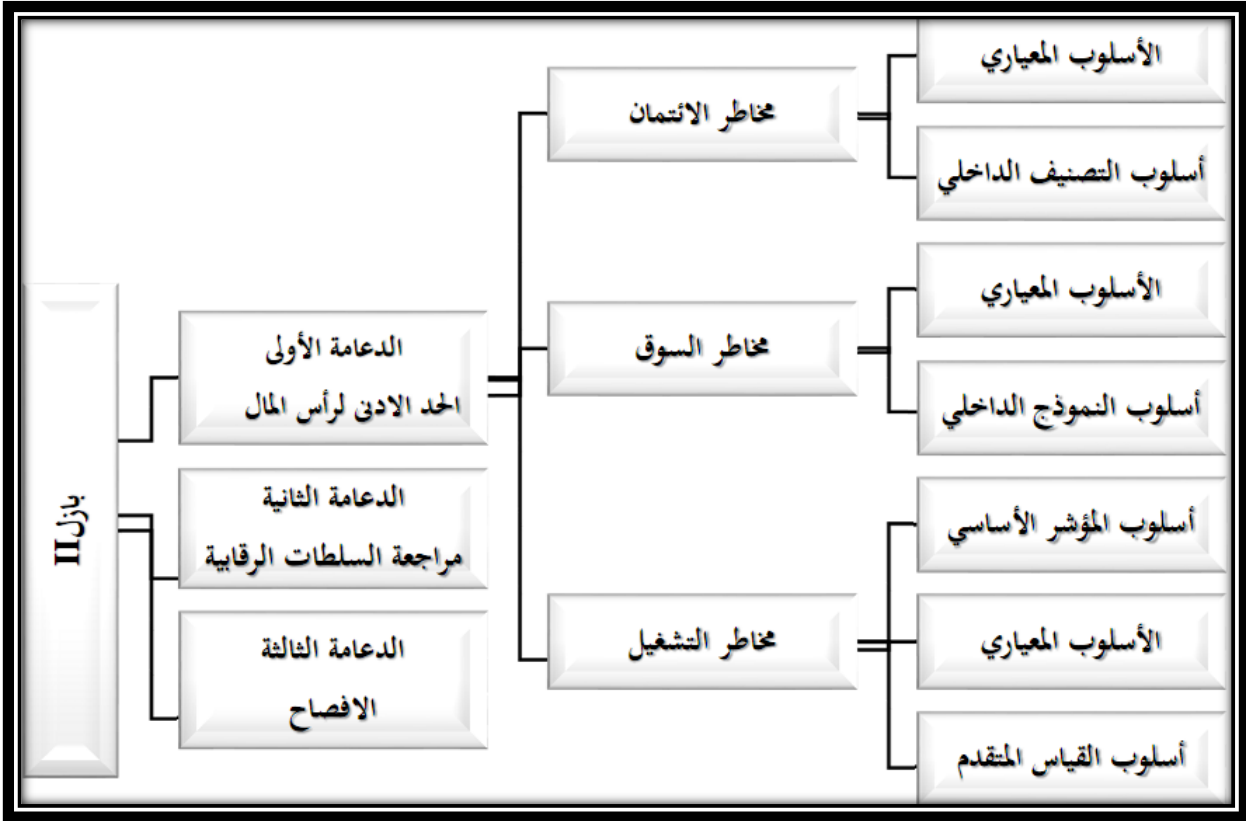
وقد حددت لجنة بازل أربعة مبادئ رئيسية لعملية المراجعة الإشرافية كما يلي :

¹ عمار عريس، مجدوب بحوصي، المرجع نفسه، ص105.

- يجب أن يكون للبنوك عملية شاملة لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بحجم مخاطرها وتوفير إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها؛
- قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاية رأس المال وضمن الوفاء بالتزامها برصد وتحقيق أمثالها مع نسب رأس المال التنظيمي؛
- توقع السلطات الرقابية عمل البنوك على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال؛
- قدرة السلطات الرقابية على التدخل في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال تحت المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر بنك معين، ذلك مع إتخاذ إجراءات علاجية سريعة إذالم يتم الحفاظ على رأس المال أو إستعدادها.

ج. الدعامة الثالثة: (الإنضباط السوقي): يهدف إلى تعزيز وتحسين مناخ الإفصاح والشفافية لدى البنوك من خلال توفيرها مزيد من المعلومات في السوق حول المساهمين والدائنين والتمكن من مراقبة وإدارة البنك على نحو أكثر فعالية لضمان سلامته وتحقيق الإستقرار البنكي في المستقبل كما يلي:

الشكل رقم (2-3): الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 02.



المصدر: عمار عريس، مجدوب بحوصي، (2017): "تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الإستقرار المصرفي"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، ص 107.

1-2-3 معالم إتفاقية بازل الثالثة (3):

صدرت إتفاقية "بازل 3" عقب إجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية، في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في إجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010.

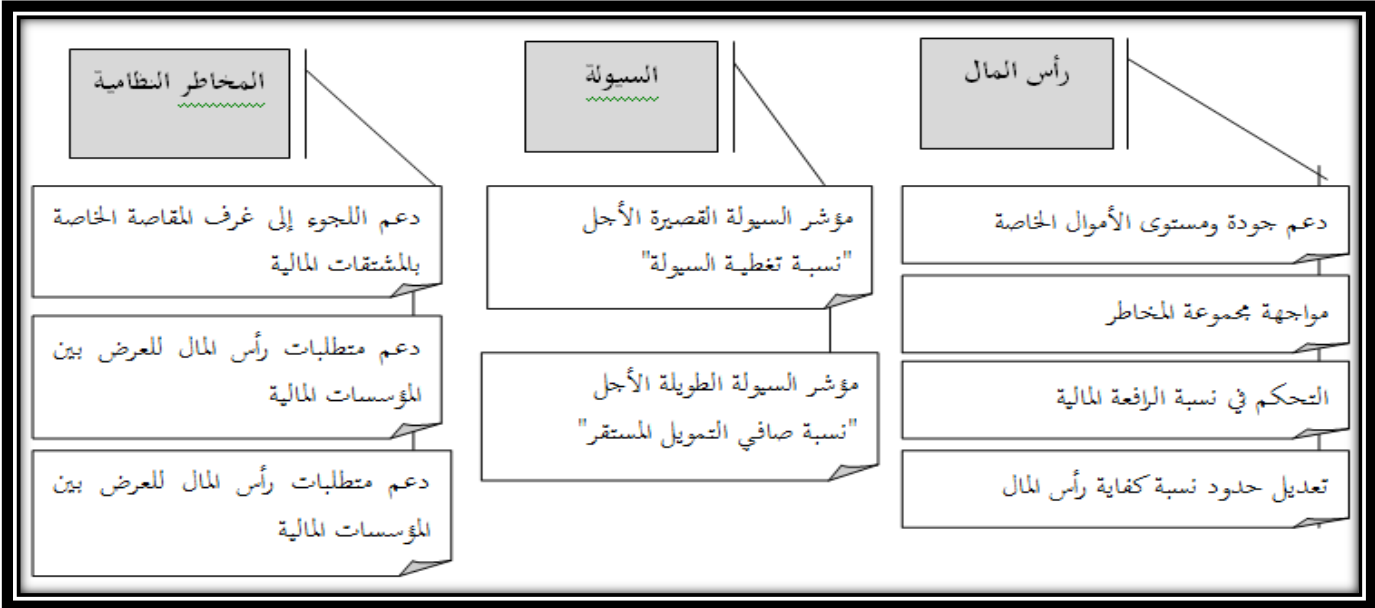
تناولت إتفاقية بازل 3، ثلاث ملفات وهي:

- متطلبات الأموال الخاصة؛
- خطر السيولة؛
- الخطر النظامي.

في الشكل الموالي تلخيص لأهم الإجراءات حسب هاته المعالم:

الشكل رقم (2-4): هيكله مكونات بازل 03.

¹ ذهبي ريمة، مرجع سابق، ص 103.



المصدر: بوحديدة محمد، (2015): "إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية: مقارنة نظامية في تفسير علاقات الارتباط بين المصارف والأسواق ومؤسسات الرقابة"، المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية: إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، تنظيم كلية الشريعة، قسم المصارف الإسلامية، الجامعة الأردنية، ص 11.

2- الأدوات الاحترازية الكلية لبازل 03 لضبط النشاط البنكي: 1-2 متطلبات رأس المال الإضافي:

أوجبت إتفاقية بازل 3 التحقق من أن أي تعرض للمخاطر يجب أن يقابله تغطية من عناصر رأس المال التي من المفروض امتيازها بجودة عالية، فعلى البنوك تغطية الأمور التالية فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال:¹

- تحديد وتعريف عناصر رأس المال؛
- تحديد معايير تصنيف رأس المال الأساسي والعناصر الإضافية للشريحتين 1 و2؛
- الحدود والسقوف:

❖ رأس المال العادي (بالشريحة الأولى لرأس المال)؛

❖ الشريحة الأولى لرأس المال؛

❖ رأس المال الإجمالي (شريحة 1 + شريحة 2).

يجب أن يصل عند الحد الأدنى 10% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

- **التعديلات الرقابية:** فيما يخص تعديلات القواعد الرقابية المتعلقة ببعض الأصول مثل الشهرة والأصول غير ملموسة، وأصول الضرائب المؤجلة، وإحتياطي تحوط التدفقات النقدية، وأرباح البيع المحققة من عمليات التوريق، المساهمات التبادلية والاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين، وحدود الخصومات وخلافه. تحسم كل هذه البنود السابقة من حساب رأس المال

¹ ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص104.

- العادي بالشريحة الأولى بدلا من المتطلبات الحالية لإطار عمل بازل 2 (بالخصم 50 % من الشريحة الأولى و 50 % من الشريحة الثانية)، وينبغي على البنوك تقديم آرائها وآلياتها المقترحة بهذا الشأن وتأثير الخصم على نسبة كفاية رأس المال؛
- **القدرة على إمتصاص الصدمات عند التعثر:** في حالة قيام البنك بإضافة أداة رأس المال يصدرها البنك إلى رأس المال بالشريحة الأولى أو الثانية يجب أن تكون طبقا للحد الأدنى للمتطلبات أو تزيد عنها؛
- **هامش الحماية للمحافظة على رأس المال:** الهدف من ذلك هو أن تتحوط البنوك للمحافظة على رأس المال في غير أوقات الأزمات بحيث يستفاد من ذلك في مواجهة الخسائر المحتملة؛
- **هامش الحماية من التقلبات الدورية (حواجز رأس المال ضد التأثير الحلقي):** الهدف منه ضمان أن تكون متطلبات رأس المال في القطاع البنكي تأخذ في عين الاعتبار البيئة المالية الكلية. يستفاد من هذا الهامش عند حدوث ربط بين النمو الائتماني الإجمالي ووجود مخاطر على مستوى النظام ككل. يعزز هذا الهامش قدرة النظام البنكي على حماية رأس المال من أي خسائر مستقبلية ممكنة. على البنوك أن تقدم مقترحاتها وخططها فيما يتعلق بهذا النوع من الحماية الرأسمالية وعناصرها.

أما بالنسبة لتقوية ورفع مستوى الأموال الخاصة، فقد تضمنت الإقتراحات التالية:¹

● الشريحة 1:

- ✓ رفع متطلبات من الفئة الأولى من 2 % إلى 4,5 %؛
- ✓ تدعيم شبكة الأمان من خلال اقتراح هامش حماية للمحافظة على رأس المال (ثانوية) بنسبة 2,5 % في أفق 2019؛
- ✓ مستوى الأموال الخاصة الأساسية بنسبة 7 % في أفق 2019؛
- ✓ يكون التطبيق بفترة انتقالية من 2013 إلى 2019.

● الأموال الخاصة الإجمالية:

- ✓ نسبة الملاءة، من 8 % إلى 10,5 % (بما في ذلك هامش الحماية للمحافظة على رأس المال)؛
- ✓ يكون التطبيق بفترة انتقالية من 2013 إلى 2019؛
- حرية تصرف المشرع الوطني لوضع هامش الحماية من التقلبات الدورية (تتراوح ما بين 0 % إلى 2,5 %). لدعم هامش حماية للمحافظة على رأس المال، وذلك بهدف مواجهة الخطر القطاعي.

وفي الجدول الموالي شرح لتركيبة نسبة متطلبات رأس المال.

¹ ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 105.

جدول رقم (02- 03): تركيب نسبة متطلبات رأس المال.

الشريحة 1 + الشريحة 2	الشريحة 1	أسهم عادية وما شابهها	
	6,0%	4,5%	الحد الأدنى
		2,5%	هامش حماية للمحافظة على رأس المال
10,5%	8,5%	7,5%	الحد الأدنى + هامش الحماية
		0% - 2,5%	هامش الحماية ضد التقلبات الدورية

المصدر: ذهبي ريمة، (2013): "الإستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)", أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2، ص 98. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\%10.5 \leq \frac{\text{الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) + الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} = 3$$

2-2 التحكم في الرفع المالي:

1-2-2 مفهوم الرفع المالي (Financial Leverage):

قد أشار العديد من الكتاب والباحثين في مجال الأدب المالي إلى مفهوم الرفع أو الرفع المالي بأنه إعتدال الشركة على الإقتراض من المؤسسات المالية لسد إحتياجاتها، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة المالية لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدفوعة، أما إذا كانت الشركة تطرح أسهمها ممتازة لسد إحتياجاتها فالتكاليف الثابتة المالية هنا هي، أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم الشركة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لان الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة.¹

كما حدد مفهوم الرفع المالي بأنه إستخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة مالية وقد تكون أموال الغير (القروض أو الأسهم) إذا أن كلاهما له تكلفة ثابتة مالية ويجب الشركة الالتزام بدفعها، أي بمعنى آخر أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل الشركة فكلما زاد الإعتدال على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي.²

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الرفع المالي هو مدى إعتدال المؤسسة على المصادر الخارجية لتمويل إحتياجاتها المالية سواء عن طريق القروض أو الأسهم التي تحتوي على

¹ إلياس خضير الحمدوني وآخرون، (2012): "العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم دراسة في عينة من الشركات الأردنية المساهمة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 8، جامعة الموصل، الأردن، ص 150.

² إلياس خضير الحمدوني وآخرون، نفس المرجع، ص 150.

تكاليف ثابتة التي تعتبر الجوهر الأساسي لفكرة الرفع المالي، فكلما زاد الاعتماد على التمويل الخارجي زادت درجة الرفع المالي.

حيث تم تقسيم المرحلة الإنتقالية إلى مرحلتين:¹

● **مرحلة الرقابة:** والتي بدأت فعلا بتاريخ 01 جانفي 2011؛

● **مرحلة التقييم:** من 01 جانفي 2013 إلى غاية 01 جانفي 2017. حيث سيتم نشر

هذه النسبة على مستوى البنوك بتاريخ 07 جانفي 2015، على أن تتم التعديلات خلال السداسي الأول لسنة 2017 ثم إدماج هاته النسبة ضمن الدعامة الأولى بتاريخ 01 جانفي 2018.

إن إدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس داعم للإطار الداخلي أو لأساليب قياس المخاطر وفقا لإتفاقية بازل الثانية أخذ في الاعتبار النزوح إلى المعالجة الجديدة في الدعامة الأولى من دعائم متطلبات رأس المال وفقا لما نصت عليه مقررات بازل 3، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك.² حددت هذه النسبة ب 3% من الفئة 1، أي إجمالي التعرض (الميزانية وخارج الميزانية) لا يتجاوز 33 مرة رأس المالي من الفئة 1.

تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، وهي نسبة بسيطة ولا تستند للمخاطر المالية حيث توفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية للمخاطر وتمثل نسبة الأصول دون الأخذ بمخاطرها إلى الشريحة الأولى على أن لا يقل عن 3%، وتحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{نسبة الرافعة المالية (الإستدانة)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الأولى}}{\text{إجمالي الموجودات}} \leq 3\%$$

تم تقسيم المرحلة الإنتقالية إلى مرحلتين:⁴

● **مرحلة الرقابة:** والتي بدأت فعلا بتاريخ 01 جانفي 2011؛

● **مرحلة التقييم:** من 01 جانفي 2013 إلى غاية 01 جانفي 2017. حيث سيتم

نشر هذه النسبة على مستوى البنوك بتاريخ 07 جانفي 2015، على أن تتم

¹ ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

² ذهبي ريمة، المرجع نفسه، ص 106.

³ عمار عريس ومجدوب بحوصي، مرجع سابق، ص 108.

⁴ ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

التعديلات خلال السداسي الأول لسنة 2017 ثم إدماج هاته النسبة ضمن
الدعامة الأولى بتاريخ 01 جانفي 2018.

2-3 تسيير أفضل لخطر السيولة:

يعتبر خطر السيولة من أخطر المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية وهو ناجم عن دورها كمحول للأجال. ومن أجل ذلك فقد أقرت إتفاقية بازل 3 نسبتيين لتغطية هذا الخطر على المدى القصير والمدى الطويل.

أ- نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio):

تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوما وذلك في ظل ظروف ضاغطة وشاذة، وتقاس بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من تدفقاته النقدية، ويجب ألا تقل عن 100% وتحسب كما يلي:

$$100 \leq \frac{\text{الأصول المعلقة عالية الجودة}}{\text{مجموع التدفقات النقدية الصافية للـ 30 يوم القادمة}}$$

ب- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio):

يعمل هذا المقترح على تشجيع إحتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته البنكية، بحيث يحدد الحد الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة، حيث تم تصميم هذا المعيار لتوفير بنية النضج المستدام للموجودات والمطلوبات وتشجيع تقييم أفضل لمخاطر السيولة على جميع بنود الميزانية وإضفاء بعض المرونة على حساب نسب السيولة من طرف لبنك وتعزيز الصمود على المدى الطويل بوضع حوافز إضافية، وذلك لأجل تمكين البنك من تمويل عملياته بتوفير مصادر هيكلية أكثر إستقرا لتغطية إلتزاماته، وهي تقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك إلى إستخدامات هذه المصادر ويجب ان لا تقل عن 100 % وتحسب كما يلي:

$$100 \leq \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} = \text{نسبة التمويل المستقر}$$

خلاصة الفصل:

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أهمية المعايير الإحترازية في العمل البنكي، سواء في حماية البنوك أو الحفاظ على سلامة النظام البنكي ككل، ولذلك سعت الدول دوماً إلى مسايرة التطورات الحاصلة في هذه المعايير، من خلال تطوير قوانينها وتنظيماتها الداخلية معها باستمرار، وقد لعبت لجنة بازل للرقابة البنكية دوراً رائداً في تقنين العديد من هذه التطورات، حيث تم تقديم أهم ما جاء في هذه المقررات والتي تتمثل في رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة، تنظيم السيولة، إدخال نسبة الرافعة المالية. وتعد البنوك المركزية من أهم المؤسسات الفاعلة في تحقيق الإستقرار المالي من خلال السهر على تحقيق المعايير الإحترازية الكلية داخل البلدان بينما يعتبر صندوق النقد الدولي الجهة المسؤولة على سلامة النظام المالي الدولي.

تمهيد

عرفت الجزائر منذ إستقلالها تطورات مالية كبيرة، حيث أن النظام المالي شهد تعديلات عدة، وبالتالي إحتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة وامتزايمة من يوم لآخر مع التطورات الإقتصادية الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي من جهة ثانية، وعليه فإن الجهاز البنكي الجزائري هو مرآة عاكسة للتنمية الإقتصادية من خلال البنوك التي هي المعبر فعلا عن تقدم النظام الإقتصادي أو تقهقره، لكن النظام البنكي لا يخلو من أزمات إذ تعتبر المشاكل التي وقعت فيها الجزائر منذ الإستقلال سببا في الإصلاحات على مستوى التشريعات القانونية، لكن هذه الأزمات المتتالية أصبحت تهدد النمو الإقتصادي وهذا أدى إلى تبني تعديلات ومن أجل التصدي أكثر لمختلف هذه المخاطر التي تهدد النظام البنكي، فقد إنتهجت الجزائر قواعد إحترازية، أحدثت نقطة تحول هامة في النظام البنكي، فأى خطوة تخطوها الجزائر في ميدان الإصلاحات لابد من أن ينعكس ذلك على النظام البنكي من حيث التنظيم والأداء وتعزيز الإستقرار، وهذا ما حاولنا الإلمام به من خلال هذا الفصل حيث قسمناه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الإطار العام للإستقرار المالي والبنكي في الجزائر؛

المبحث الثاني: دورة الإنتمان ومدى تطبيق المعايير الإحترازية الكلية لبازل 03 في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار العام للإستقرار المالي والبنكي في الجزائر:

مر النظام المالي الجزائري بعدة مراحل منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، حيث إكتسب خبرات وكل مرحلة جاءت لتصحيح السابقة وتحسن سيرورة النظام، وهذا ما سنتطرق له من خلال مبحثنا.

المطلب الأول: هيكل وخصائص النظام البنكي الجزائري:

يمثل النظام البنكي في الجزائر الصورة العامة للنظام المالي باعتبار غياب دور الأسواق المالية، لذلك هو الممول الرئيسي كون أن النظام المالي الجزائري مرتبط بأداء الجهاز البنكي، الذي شاهد مجموعة من الإصلاحات فإن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة، وعلى جميع المستويات لذلك سنحاول التطرق له من خلال هذا المطلب.

1- بنك الجزائر:

بنك الجزائر هو المؤسسة الوطنية يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويعتد تاجراً في علاقاته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف أحكام الأمر (11-03) المعدل والمتمم، ويتبع قواعد المحاسبة التجارية، ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى إلتزامات التسجيل في السجل التجاري. تمتلك الدولة إجمالي رأس مال بنك الجزائر، الذي يتواجد مقره الإجماعي بالجزائر العاصمة، وله الحق في فتح فروع أو وكالات في كل مدن وولايات التراب الوطني حسب حاجاته، في حين لا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كفاءات تصفيته¹.

2- هيكل النظام البنكي الجزائري الحالي:

ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاماً بنكياً تابعا للإقتصاد الفرنسي، وبعدها قامت بإنشاء نظام قائم بذاته وأدخلت على النظام البنكي الجزائري العديد من الإصلاحات حيث أصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الإقتصادية، كما نص على ضرورة توسيع العمليات البنكية، فكل الجهود المبذولة جاءت لإنعاش النظام البنكي الجزائري.

حيث يضم مجموعة من البنوك العمومية، البنوك الخاصة، والمؤسسات المالية تلعب دوراً رئيسياً في تمويل النشاط الإقتصادي في ظل غياب سوق مالي فعال، ووعياً بأهمية تطوير هذا القطاع سعت الجزائر إلى إجراء تعديلات متفاوتة في منظومتها البنكية قصد تهيئتها للمنافسة الداخلية والخارجية، هذا وأن هيكلها له دور في تسريع وتبسيط المبادلات بين

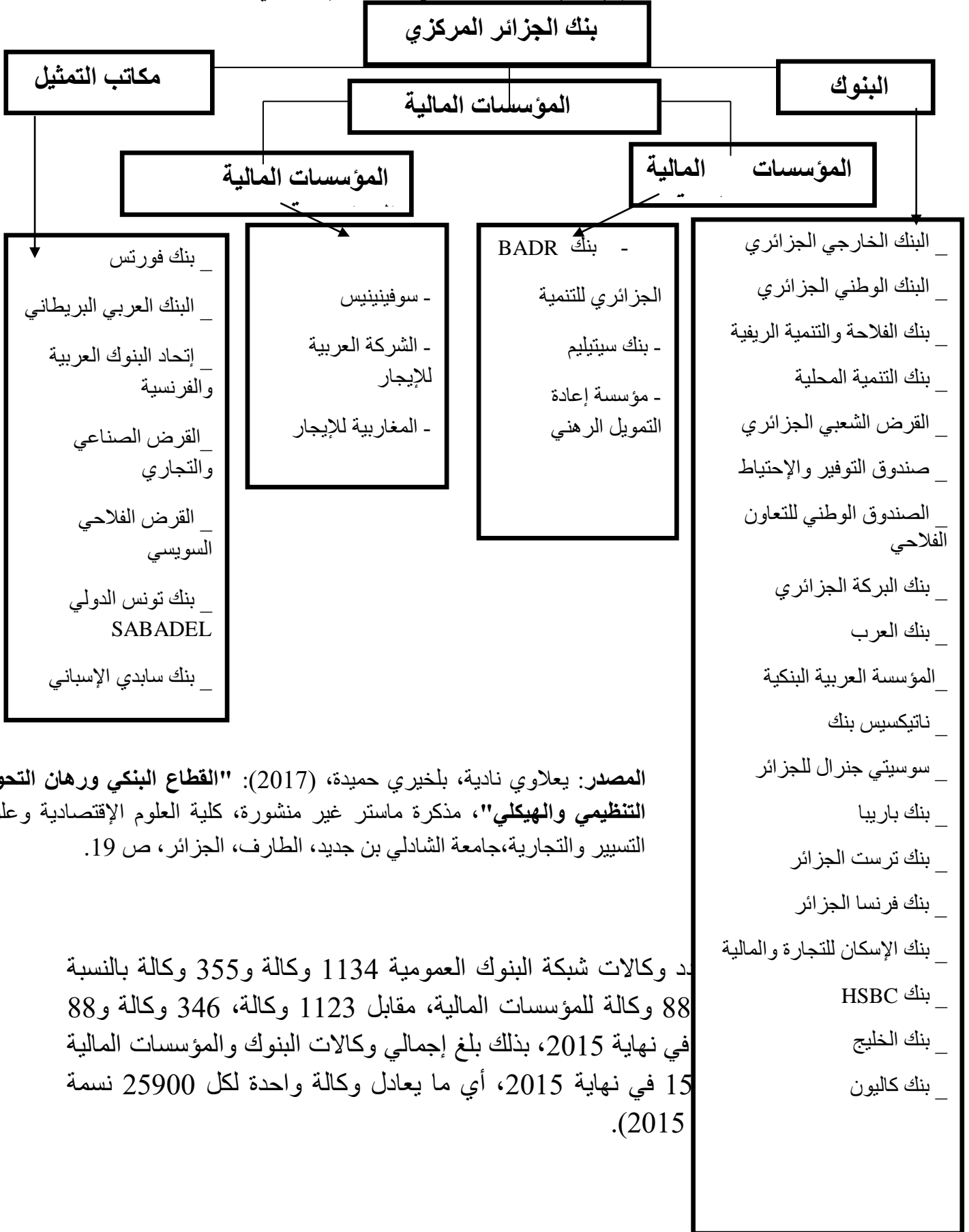
¹نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، (2016): "دور بنك الجزائر في عصنة نظام الدفع الإلكتروني ما بين البنوك دراسة تحليلية للفترة (2008-2014)"، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 12، جامعة تبسة، الجزائر، ص 39.

- مختلف الأعوان الإقتصادييين من خلال ممارسة وظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع المختلفة وتقديم القروض.¹
- في نهاية 2016، بقي النظام البنكي يتشكل من (29) تسعة وعشرين بنكا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها الإجتماعي بالجزائر العاصمة منها:²
- ستة (06) بنوك عمومية، من بينها صندوق التوفير؛
 - أربعة عشرة (14) بنكا خاصا، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم بنكا واحدا برؤوس أموال مختلطة؛
 - ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين عموميتين؛
 - خمسة (05) شركات تأجير، من بينها 03 عمومية؛
 - تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات البنكية والتي اتخذت في نهاية 2009، صفة عمومية.
- والشكل التالي يوضح هيكل النظام البنكي الجزائري:

¹ قصاص شريفة، (2016): "النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الإقتصادي مع إشارة لحالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 205.

² تقرير السنوي بنك الجزائر، التطور المالي والإقتصادي، ص 81.

الشكل رقم (1-3): الهيكل البنكي الجزائري الحالي:



المصدر: يعلاوي نادية، بلخيري حميدة، (2017): "القطاع البنكي ورهان التحول التنظيمي والهيكلية"، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 19.

د وكالات شبكة البنوك العمومية 1134 وكالة و355 وكالة بالنسبة
88 وكالة للمؤسسات المالية، مقابل 1123 وكالة، و346 وكالة و88
في نهاية 2015، بذلك بلغ إجمالي وكالات البنوك والمؤسسات المالية
15 في نهاية 2015، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 25900 نسمة
(2015).

أما الحصة النسبية للبنوك العمومية بلغت في 2016 86.8 %، مقابل 87.2 % في سنة 2015، أما فيما يتعلق بالبنوك الخاصة فتبلغ حصتها 13.2 % من مجموع الأصول، تخص 6.1 % منها البنوك الخاصة الثلاثة الأولى التي تمثل 46 % من مجموع أصول البنوك الخاصة، مقابل 5.7 % و 44.9 % على التوالي في نهاية 2015، مع ذلك بتركيزه الكبير على القطاع الإقتصادي الخاص، سواء من خلال تعبئة الموارد أو توزيع القروض، تطور نشاط البنوك الخاصة تقريبا بنفس وتيرة تطور البنوك العمومية من حيث الحصة في السوق 9.8 % في 2008 مقابل 13.2 % في 2016.¹

3- خصائص النظام البنكي الجزائري:

للنظام البنكي الجزائري مجموعة من الخصائص شاهدة بتغيرات، تم دمجها ليتم بعث منظومة بنكية وطنية برؤوس أموال عمومية، لتشهد العديد من الإصلاحات لتكون على الشكل الحالي.

3-1 شبكة البنوك:

يتكون النظام البنكي في سنة 2016 من تسعة وعشرون بنكا منها تسعة مؤسسات مالية موزعين على ستة بنوك عمومية، أربعة عشر بنكا خاصا برأس مال أجنبي ثلاث مؤسسات مالية منهم مؤسستين عامتين خمس مؤسسات إيجار منهم مؤسستين خاصتين تعاونية تأمينات فلاحية مؤسسة مالية، كما كانت عليه في سنة في 2015.

3-2 توزيع أصول البنوك وتنافسيتها دوليا:

مازالت إستمرارية سيطرت البنوك العمومية على إجمالي أصول القطاع البنكي خلال 2016 حيث قدرت بنسبة 86.6 % رغم ترجعها عن نسبة 87.2 % المسجلة خلال سنة 2015 فسيطر البنكين على إجمالي القطاع بحصص متساوية تقريبا، مايقارب نصف مجموع أصول القطاع، أما البنوك الخاصة فحصتها (13.2 %) من إجمالي الأصول تحوز البنوك الأولى منها 6.1 % من إجمالي 46 % من إجمالي أصول القطاع الخاص مقابل 5.7 % و 44.9 % على الترتيب في سنة 2015.

يتضح من النسب السابقة عدم التكافؤ الكبير بين القطاع العام والخاص وإحتكار شبه مطلق للبنوك العمومية للساحة البنكية، هذه الأخير التي لا نجد لها أثر في الفترة الحالية في جداول تصنيف أحسن المؤسسات البنكية في العالم، وتغيب البنوك الجزائرية على التصنيف الدولي لكون أغلبها بنوك عمومية ذات طابع محلي ليس لها إمتداد أو فروع دولية كما أن رأس مالها ضعيف بنظيراتها في العالم.

3-3 الخدمات والمنافسة بين البنوك:

¹ التقرير السنوي لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص 82.

البنوك الجزائرية بعيدة عن نمط البنوك الشاملة فهي بنوك تجارية تتميز بمحدودية منتجاتها وقلة تعاملها في الأدوات الحديثة، إلى جانب عدم تعاملها بالمنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات المالية والتوريق، وهو ما جعلها في مأمن من الأزمات المالية والبنكية، إلا أن مستوى الخدمات يبقى ضعيف في البنوك العمومية ولا يستجيب لمتطلبات السوق البنكية الحديثة، إلا أن البنوك العمومية ظلت تسيطر على السوق البنكية بنسبة لا تقل في المتوسط خلال العقد الأخير عن 90% مما يعكس ضعف المنافسة والعدالة بين القطاعين العام والخاص.

الجدول (3-1): تطور الحصة السوقية للقطاع البنكي العام والخاص للفترة (2006-2016).

الوحدة: (%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البنوك العمومية	92.9	93.1	92.2	90.0	89.8	89.1	87.1	86.6	86.7	87.2	86.8
البنوك الخاصة	07.1	06.9	07.8	10.0	10.2	10.9	12.9	13.4	--	12.8	13.2

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2006-2016).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك ضعيف، وأن نسبة التركيز لدى البنوك العمومية جد مرتفع وهو ما قد يكون له انعكاسات سلبية على الإستقرار المالي في ظل إستمرار ضعف تنافسية القطاع البنكي الخاص وضعف خدماته.

المطلب الثاني: مؤشرات فعالية القطاع البنكي في الجزائر:

أصبح الإستقرار البنكي على مدى العقد الحالي هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الإقتصادية حيث هناك عددا كبيرا من البنوك المركزية ومن بينها بنك الجزائر والعديد من مؤسسات المالية تصدر تقارير دورية عن الإستقرار المالي والبنكي والذي يتضمن العديد من المؤشرات وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب. يعتمد بنك الجزائر على ثلاثة مؤشرات لفعاليتها تسمى "المؤشرات البنكية الإجمالية" وهي كما يلي:

1- مؤشر أصول القطاع البنكي: شهدت أصول البنوك إرتفاعا كبيرا خلال العقد الأخير، حيث إستطاعت أن تتضاعف بحوالي الأربع مرات 363%، مسجلة معدلات نمو مستمرة وجد إيجابية خلال فترة الدراسة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): تطور مؤشر أصول القطاع البنكي للفترة (2006-2016).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الأصول	4229	6510.8	7287	7327.3	7988.7	9002.4	9654.4	10320	11976.4	12807.8	13492.5
نسبة الأصول PIB/	61.7	69.3	66.3	73.1	66.8	62.6	60.9	60.1	69.8	75.7	74.4

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2006-2016).

وتقاس أهمية ومكانة القطاع البنكي من خلال نسبة حجم أصوله إلى الناتج الداخلي الخام التي تجاوزت 60 % خلال الفترة (2006-2016) حيث بلغت أقصاها في سنة 2009 بنسبة 73.1 % في أعقاب تراجع الناتج الداخلي الخام من 11043.7 مليار دينار في سنة 2008 إلى 9968 مليار دينار في سنة 2009 أي تدهور بنسبة -9.74 % نظرا لانخفاض عائدات قطاع المحروقات بانخفاض سعر برميل البترول من 80.5 دولار إلى 62.5 دولار، وهو ما يعكس في الحقيقة تطور أكبر للنشاط البنكي مقارنة بتطور النشاط الإقتصادي، كما بلغت في سنة 2015 بنسبة 75.7 % وهذا راجع إلى زيادة في الناتج الداخلي 16591.9 مليار دينار وفي سنة 2016 إلى 17406.8 كما عرف إنخفاض في البرميل في سنة 2015، وعود الإرتفاع خلال سنة 2016 منتقلا من 26 دولار إلى ما يفوق 50 دولار وهذا راجع إلى نتيجة التوقف عن الإنتاج في البلدان المنتجة.

كما يعكس النمو السريع والمتتالي في أصول البنوك لارتفاع القروض المقدمة للقطاع العام والخاص بشكل كبير من جانب الأصول وزيادة رؤوس الأموال ونمو الودائع بشكل جيد من جانب الخصوم وعموما يعكس مؤشر الأصول البنكية إستقرار القطاع البنكي في حدود منخفضة للسلامة البنكية.

2- مؤشر نمو القروض: يعد مؤشر نمو القروض البنكية للبنوك أهم المؤشرات ويعتبر من أهم مقاييس الوساطة المالية التي تعكس دور النظام البنكي وأهميته في تمويل النشاط الإقتصادي، كما يؤكد مدى سلامة السياسة الإئتمانية للبنوك باعتبار الإقراض الوظيفة الأساسية لتحقيق الأرباح.

الجدول رقم (3-3): تطور معدل نمو القروض للقطاع البنكي (2006-2016)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

7907.8	7277.2	6504.6	5154.6	4296.4	3724.7	3266.7	3085	2614.1	2203	1904.1	مجموع القروض
8.7	11.9	26.1	19.97	14.34	14.02	05.88	18.01	18.62	15.75	7.03	معدل نمو القروض

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2006-2016).

سجلت معدلات نمو القروض تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة تراوحت في المتوسط عند نسبة 14.17 %

حيث بلغت أقصاها في سنة 2014 بنسبة 26.1 %، أما عن الإنخفاض المسجل في سنتي

2006 و 2010 بنسبتي 7.33 % و 5.88 % على الترتيب فهو ليس إنخفاضا حقيقيا بل

هيكليا يعود على سبيل المثال في سنة 2010 إلى إنقاص القروض الممنوحة من قبل

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك من مجموع القروض باعتباره أصبح مؤسسة مالية

إبتداءً ولم يعد بنكاً، إضافة إلى إعادة شراء الخزينة العمومية ما قيمته 298.59 مليار دينار

من قروض المؤسسات والهيئات العمومية غير العاملة.

كما تأثرت الفترة التي أعقبت سنة 2008 بانخفاض محسوس في حجم القروض نتيجة

لتجميد القروض الإستهلاكية وبالمقابل تعتمد البنوك بشكل كبير على القروض الطويلة

والمتوسطة الأجل التي كانت خلال السنوات (2009-2016)، في نمو مستمر وفق النسب

57.2 %، 59.9 %، 63.4 %، 68.3 %، 72.38 %، 75.9 %، 74.4 %، و 74.9 %

على الترتيب من حجم محفظة القروض وذلك لمقابلة الإحتياجات التمويلية لعملائها.

3- مؤشر نمو الودائع: يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع، ويعد أهم

المؤشرات التي تعكس تطور النظام البنكي، حيث كان الإتجاه العام لحجم الودائع في تزايد

مستمرة خلال الفترة وحيث تضاعفت من 3516.5 مليار دينار في سنة 2006 إلى 9079.0

مليار دينار في سنة 2015، والجدول الآتي يوضح أثر ذلك.

الجدول رقم (3-4) : تطور مؤشر نمو الودائع للقطاع البنكي للفترة (2006-2016).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع الودائع	3516.5	4517	1561.8	5146	5819.1	6733	7235.8	7787.8	9117.5	9200.7	9079.9
معدل نمو الودائع	18.77	28.46	14.23	0.29-	13.07	15.70	07.46	07.62	07.1	2.2-	2.3-

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2006-2016).

سجل معدل نمو الودائع للقطاع البنكي نمو إيجابيا ومستمرأ في أغلب الفترات حيث حقق

معدل نمو متوسط لفترة الدراسة بنسبة 13.06 %، إلا أنه سجل أضعف معدل نمو في سنة

2009 بتراجع قيمته 15.4 مليار دينار، ويرجع ذلك أساس إلى الإستغناء على ودائع

صندوق التعاون الفلاحي بنك الذي أصبح مؤسسة مالية، أما التراجع الثاني الملموس لنمو الودائع فقد كان في 2012 عندما حقق معدل نمو 07.46 % وهو ما يعادل تقريبا نفس سنة 2013 عند مستوى 07.62 %، كما عاود نسبة نمو الودائع تضعف في سنة 2015 و2016 على التوالي وانخفاض ب -2.2 % و-2.3 %.

المطلب الثالث: جهود تعزيز إطار الإستقرار المالي والبنكي في الجزائر:

قصد التكفل بمهمة إستقرار القطاع البنكي، لا سيما من خلال السياسة الإحترازية الكلية، تم تنصيب لجنة الإستقرار المالي على مستوى بنك الجزائر، من خلال مؤشرات من أجل إعطاء صورة واضحة على أداء النظام، حيث جاء التوجه الإحترازي لتقوية أجهزة الضبط والرقابة وفرض معايير ونظم للعمل صارمة لتقييم المخاطر ومتابعتها والتصدي لها.

1- التوجه الإحترازي لبنك الجزائر: إن الوضع الإقتصادي الصعب على ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية، أظهر الحاجة إلى الإشراف البنكي إهتماماً خاصاً، من خلال ممارسة مراقبة لصيقة، خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة والقروض وتركيز المخاطر، في سياق تعزيز الإطار الإحترازي، كما موسى به في معايير بازل 03، في هذا الصدد تم التركيز في نهاية 2016، على تعميق وتقييم ظروف تطبيق القواعد والمعايير التنظيمية المنبثقة من إعادة صياغة الإطار الإحترازي، وذلك من خلال إدراج التعديلات اللازمة في الرقابة، من خلال تنسيق أدوات ومنهجيات المراقبة، الهادفة إلى تعزيز دور القروض البنكية في تمويل الإقتصاد وتأطير هوامش الربح للبنوك والمؤسسات المالية وحماية المدينين من كل إقتطاع مفرط للتكاليف المالية.¹

2- مركزية المخاطر: ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تدعى مركز المخاطر، تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة، والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية، التصريح لمركزية المخاطر بديون المشكوك فيها والمتنازع عنها وهذا القسم من مركزية المخاطر توفر إتاحة المعلومات ذات طابع نوعي للمنخرطين في المركزية. وإدراكا بأهمية مركزيات المخاطر، عمد بنك الجزائر إلى إعادة تنظيمها حيث وجب على كل هيئة قرض منخرطة أن تصرح بالمعلومات المتعلقة ب:

- تعريف المستفيدين من القروض وسقف وقائمة القروض الممنوحة لزيائهم بعنوان العمليات التي تتم على مستوى شبابيكها وتسمى هذه المعلومات معطيات إيجابية؛
- المبالغ غير مسددة من مبالغ هذه القروض، ويكون هذا التصريح بهذه المعطيات دوريا وكل شهر، وتسمى هذه المعلومات بمعطيات سلبية.²

¹ تقرير بنك الجزائر، 2016، ص 109.

² ذهبية بلعيد، (2016): "تطور نظام مركزي للإستعلام الإئتماني للحد من مخاطر الإئتمان المصرفي بالجزائر"، مدرسة الدراسات العليا التجارية، القليعة، تيبازة، الجزائر، ص ص 264-265.

توسيع المجال عمل مركزية المخاطر، وزاد من أهميتها ودورها وهو أمر سيكون له لا محالة أثر إيجابي على تسيير وإدارة المخاطر البنكية خاصة مخاطر القروض وتجدر الإشارة إلى أن المجهودات المبذولة من طرف بنك الجزائر في تطوير مركزية المخاطر، لما لها من تصريحات المقدمة لها من أهمية في تمكين البنوك في إتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالإقراض وفي عملية الرقابة والإشراف من طرف اللجنة البنكية وبنك الجزائر وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): تطور التصريحات الخاصة بمركزية المخاطر (2008-2016):

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد التصريحات	63943	69657	72766	87107	94708	113149	144358	541832	758473

المصدر: تقارير بنك الجزائر (2008-2016).

لقد إلتزمت البنوك الجزائرية بتقديم المعلومات حول المقترضين لتفعيل دور مركزيات المخاطر وهذا إدراكاً منها بدورها في تقليل الحوادث المتعلقة بالقروض المتعثرة التي تكلف البنوك خسائر بمبالغ هامة سنوياً، وهو ما كشف عنه عدد التصاريح المقدمة لمركزيات المخاطر الذي إرتفع بصفة مستمرة وإيجابية من سنة لأخرى، حيث تضاعفت ما بين سنة 2008 و2016 بأكثر من ثمانية مرات منتقلاً من 63943 تصريح سنة 2008 إلى 758473 سنة 2016، وهذا نتيجة إلتزام البنوك بالتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر وتكفلها الجيد بهذه العملية التي تتطلب ضرورة إستكمال الجهود لتوفير التنظيم الجيد والرقابة الداخلية المستمرة في المؤسسات البنكية، وهذا ما يمكن إعتباره كمؤشر على النشاط الإيجابي لبنك الجزائر في تشجيع ودفع البنوك والمؤسسات المالية على تبادل المعلومات حول هوية ونوعية القروض الممنوحة تفادياً للتعامل مع مقترضين مشكوك في قدراتهم الإئتمانية وبالتالي ينطوي التعامل معهم على مخاطر عالية.

كما نشير في هذا الإطار إلى أنه في نهاية 2016 يتوفر لدى مركزية المخاطر بينك الجزائر ببطاقة دائمة تضم 758.473 مؤسسة وشخص طبيعي مقابل 541832 نهاية 2015 حيث يتم في هذه البطاقة الجديدة التصريح بالشركات المستفيدة من القروض حسب رقم الهوية الضريبية، في حين بلغت قيمة القروض المصرح بها (مجموع القروض بالصندوق والقروض بالتوقيع المستعملة فعلاً 8.314.534 مليار دينار مقابل 8.886.755 مليار دينار سنة. النظام المالي والنقدي، وإدخال أنظمة إحترازية وأنظمة الإنذار المبكر من أجل الوقاية من الأزمات قبل حدوثها.

3- تأمين الودائع: إن إنشاء نظام التأمين على الودائع في الجزائر لا يخرج عن السياق العام الذي أنشأت على إثره كثيراً من أنظمة التأمين على الودائع في العالم، ومن العوامل التي أدت إلى نظام التأمين على الودائع في الجزائر إلى:

- ضياع أموال وحقوق المودعين؛

- الفضاء التي أصبحت تظهر وتكشف التعاملات المشوهة التي تتم في البنوك الخاصة؛
- رغبة السلطات العمومية وعلى رأسها السلطات النقدية في فرض قواعد إنضباط أكثر صرامة على البنوك بهدف ضمان إستقرار النظام البنكي وخلق مناخ تنافسي سليم وبيئة بنكية سليمة؛
- الإستعداد للإستحقاقات القادمة للجزائر وتهيئة الظروف للمنظومة لتستطيع مواجهة المنافسة الخاصة.

وبالتالي يجب على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع البنكية بالعملة الوطنية، يتعين على كل بنك أن يدفع إلى صندوق الضمان، حيث يحدد مجلس النقد والقرض كل سنة مبلغ العلاوة المذكورة في الفقرة السابقة كما يحدد مبلغ الضمان التي تمنح لكل مودع، ولا يمكن إستعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع، كما لا يغطي هذا الضمان المبالغ التي هي عبارة عن تسبيقات البنوك فيما بينها.¹

4- **الإشراف والرقابة:** شهد الإطار الرقابي للجهاز البنكي إصلاحات جوهرية تم إدراجها عقب إعتقاد إطار إحترازي جديد ذو بعد كلي، كما موصى به في معايير بازل 03، حيث تمحورت أعمال مديرية الإشراف، سواء على الصعيد الداخلي من خلال تنسيق أدوات ومنهجيات المراقبة، أو على الصعيد الخارجي ذات الصلة مع البنوك والمؤسسات المالية هذا من أجل التأكد من دخول الإطار الإحترازي الجديد التنفيذ الفعلي، يشمل المعايير النوعية والكمية المتعلقة بمعاملات الملاءة والمخاطر الكبرى. حيث شهدت سنة 2016 تواصل عمليات تعزيز الإطار التنظيمي والإشراف البنكي من خلال وضع ثلاثة مشاريع تنظيمات تتعلق بما يلي:

- مراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، مع الإضافة فصل خاص بالحوكمة؛

- الإشراف على أساس موحد؛

- إنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للبنوك والمؤسسة المالية.²

5- **أعمال عصرنة مهام الإشراف وتبني نظام الإنذار:** أبرزت الدروس المستخلصة من الأزمة المالية لسنة 2008 حاجة البنوك لتقييم مدى الخسائر التي قد تنجم جراء الأزمات وبالتالي ممارسة الإشراف البنكي³، وهذا في إطار عصرنة الإشراف البنكي، تم في

¹ بريس عبد القادر، (2014): "أهمية التأمين على الودائع مع إشارة إلى حالة الجزائر"، ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية، جامعة الشلف، ص98.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، مرجع سبق ذكره، ص110 .

³ لبنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، "التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر"، ص119.

سبتمبر 2012، إبرام عقد مساعدة تقنية مع البنك الدولي، بعد المصادقة وفي نهاية 2015، تم الإنتهاء من أعمال تكييف التطبيق الخاص بإختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع المعايير والممارسات المحاسبية والإحترازية المعمول بها.

أما في سنة 2016 فخصّصت لتحقيق أول تمارين إختبارات القدرة على تحمل الضغط وهذا بهدف تقييم سيولة وملاءة البنك وفقا لسيناريوهين: من خلال " نموذج التوقعات المالية" حيث تم تطويره وتكييفه، وأُجريت إختبارات على تحمل الضغوط على مستوى بنكين على إمتداد ثلاث سنوات، يسمح هذا التطبيق باكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة أو الملاءة المؤسسات الخاضعة للإختبار.

ومن جهة أخرى، وسعيا لتطوير التطبيق المتعلق بطريقة "CAMELS"، تم تطوير المشروع المعلوماتي المسمى "SYNOBA"، يهدف إلى حساب كل التقارير المحاسبية والإحترازية الواردة من البنوك والمؤسسة المالية بغية التأكد من إتساق مختلف التقارير.¹

1-5 برنامج الرقابة والإشراف:

تستند أعمال الرقابة والإشراف البنكي على متابعة وتحليل الوضع الإحترازي والمحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية من خلال الدمج بين الرقابة المستمرة " الرقابة على أساس المستندات" والرقابة بعين الكان.

أ. الرقابة المستمرة "الرقابة على أساس المستندات": في سنة 2016، سمح إستغلال مختلف التقارير والتصريحات الواردة من البنوك والمؤسسات المالية، الكشف عن 77 حالة عدم إمتثال للمعايير التنظيمية، مقابل 73 حالة تم تسجيلها في 2015. تتعلق هذه الحالات بعدم الإمتثال للمعايير الإحترازية، لا سيما تلك المتعلقة بالسيولة وتقسيم المخاطر ومستوى الإلتزامات بالتوقيع بموجب عمليات التجارة الخارجية.
ب. رقابة بعين المكان: قامت المديرية المكلفة بعمليات الرقابة بعين المكان، بتنفيذ عمل يغطي جملة من المواضيع تتمحور حول خمسة 05 عناصر التالية:

- مهمات التنقيط البنكي (طريقة التنقيط CAMEL)؛
- مهمات موضوعية (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب)؛
- مهمات خاصة؛
- مهمات رقابة عمليات التجارة الخارجية؛
- مهمات تحقيق.

* camels: هو نظام يعتمد على ست (06) مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسات المالية، كما يؤدي إلى تقييم القدرة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية.

* synobra: نظام متكامل لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وذلك باستخدام منهجية مطورة، تركز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية واختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، ص ص 110 - 111.

هذه المهمات إنطلقت واستكملت خلال سنة قيد الدراسة، وأخرى شرع فيها مع نهاية السنة السابقة وامتدت أعمالها إلى غاية 2016، وهذا فضلا عن عدد من المهمات التي بوشر العمل فيها في سنة 2016، والتي من المقرر إستكمالها في 2016.¹ حيث أن البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف اللجنة البنكية لها مجموعة من الأهداف:

- سلامة ومتانة النظام البنكي؛
- إدارة حذرة ومناسبة للمخاطر؛
- نوعية التقارير الدورية التي ترسل لبنك الجزائر أو الهيئة المشرفة؛
- الإمتثال للوائح التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالنشاط البنكي، خاصة تلك المتعلقة بوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛
- نوعية الرقابة الداخلية والتدابير المتخذة لضمان أمن أنظمة الدفع؛
- بالإضافة إلى عملية الرقابة هذه ووفقا للممارسات الصادرة عن لجنة بازل، تبقى هيئة الإشراف البنكي لبنك الجزائر في إتصال مستمر من خلال عقد إجتماعات عمل للرد على تساؤلات البنوك والمؤسسات المالية وتوفير توضيحات حول المسائل التنظيمية

2.

المبحث الثاني: الدورة الإئتمانية ومدى تطبيق المعايير الإحترازية الكلية لبازل 03 في الجزائر:

باعتبار الطابع الربعي للإقتصاد الجزائري وإرتباط معظم المؤشرات الإقتصادية بالإيرادات النفطية، فإن المحدد الأساسي للدورة الإئتمانية في الجزائر هو هذه المداخل النفطية خصوصا مع سيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية. ولكن في السنوات

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، ص 113 ، ص117.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015، ص112.

الأخيرة وخاصة مع توجه الجزائر نحو سياسة التنويع الإقتصادي نلاحظ بداية فك الارتباط والإنصال بين الدورة الإئتمانية والدورة النفطية. وهو ما نحاول توضيحه في هذا المبحث إضافة إلى مدى حرص بنك الجزائر على تطبيق المعايير الإحترازية لبازل الثالثة في القطاع البنكي.

المطلب الأول: فحص مدى إستجابة الدورة الإئتمانية في الجزائر للدورة النفطية:

1- لمحة عامة عن الوضعية الراهنة للإقتصاد الجزائري:

منذ عام 2006 شهد الإقتصاد الجزائري عدة مشاكل وصعوبات بسبب الصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن إنخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث تراجع قيمة الصادرات النفطية من 63752 مليون دولار سنة 2013 إلى غاية 1781 مليون دولار سنة 2016، وهذا ما ترتب عنه تراجع قيمة إجمالي الصادرات الجزائرية من 65917 مليون دولار سنة 2013 إلى 28883 مليون دولار سنة 2016، وبذلك تفاقم عجز الميزان التجاري ب 17844 مليون دولار.

كما أن لهذا تأثير سلبي من جهة، في الميزان المدفوعات الذي سجل عجزا تفاقم في سنتي 2015 و2016 والذي قدر ب 478 مليار دج و2763 مليار دج على التوالي، ومن جهة أخرى في الميزانية العامة للدولة التي تفاقم مقدار العجز فيها من 2128,8 مليار دج سنة 2013 إلى 2439,9 مليار دج سنة 2016.

كما شهدت الإحتياطات الرسمية الجزائرية للصرف إنخفاضا محسوسا من 194,01 مليار دولار سنة 2013 إلى 114,1 مليار دولار سنة 2016، بالإضافة إلى تراجع رصيد صندوق ضبط الواردات من 5563,51 مليار دج إلى 784,45 مليار دج خلال نفس الفترة، يضاف إلى ذلك إرتفاع حاد في معدل التضخم الذي ناهز 6% سنة 2016 بعدما كان 3,25 % سنة 2013، وكذلك زيادة في معدلات البطالة التي إرتفعت قيمتها إلى 10,5 % سنة 2016 بعد ما كانت 10 % في سنة 2013.

إن تراجع جل مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر بسبب تراجع أسعار النفط أكد جدلية ريعية الإقتصاد الجزائري، وبالتالي وجب على الحكومة الجزائرية التوصل إلى سبل وآليات جديدة تستطيع من خلالها إخراج الإقتصاد من دائرة الإعتماد المطلق على المحروقات، وإيجاد مصادر دخل جديدة، وضمن هذا الصدد يبرز موضوع تنويع الإقتصاد الجزائري وإصلاح كافة القطاعات الإقتصادية الأخرى، والتي من بينها القطاع البنكي والمالي الذي مازال يحتاج إلى عدة إصلاحات تشريعية تضمن تحسين أدائه وتساهم ولو بقدر محدود في إخراج الجزائر من الأزمة الحالية.¹

¹ خوالد أبو بكر، (2018): "تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07، ص ص 200 - 201.

حيث بموجب قانون النقد والقرض تم توسيع عمل النشاط البنكي والسوق البنكية فإن البنوك العمومية هي التي تسيطر على التمويلات في الإقتصاد وهذا راجع إلى المعايير الصارمة التي تطبقها هذه البنوك وراجع على أنه البنوك الخاصة هي مازالت في طور الإنطلاقة¹.

2- فحص الارتباط بين النشاط الإقراضي، الدورة النفطية ودورة الأعمال:

يرتبط النشاط الإئتماني ارتباط وثيق بالإيرادات النفطية التي بدورها تؤثر على الناتج الداخلي الخام ومن أجل معرفة مدى التداخل بين هذه المتغيرات قمنا بدراستها في الفترة الممتدة من 2006-2016 والجدول الموالي يظهر تلك الدراسة:

الجدول رقم (6-3): علاقة النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية بالدورة النفطية ودورة الأعمال:

الوحدة: مليار دينار.

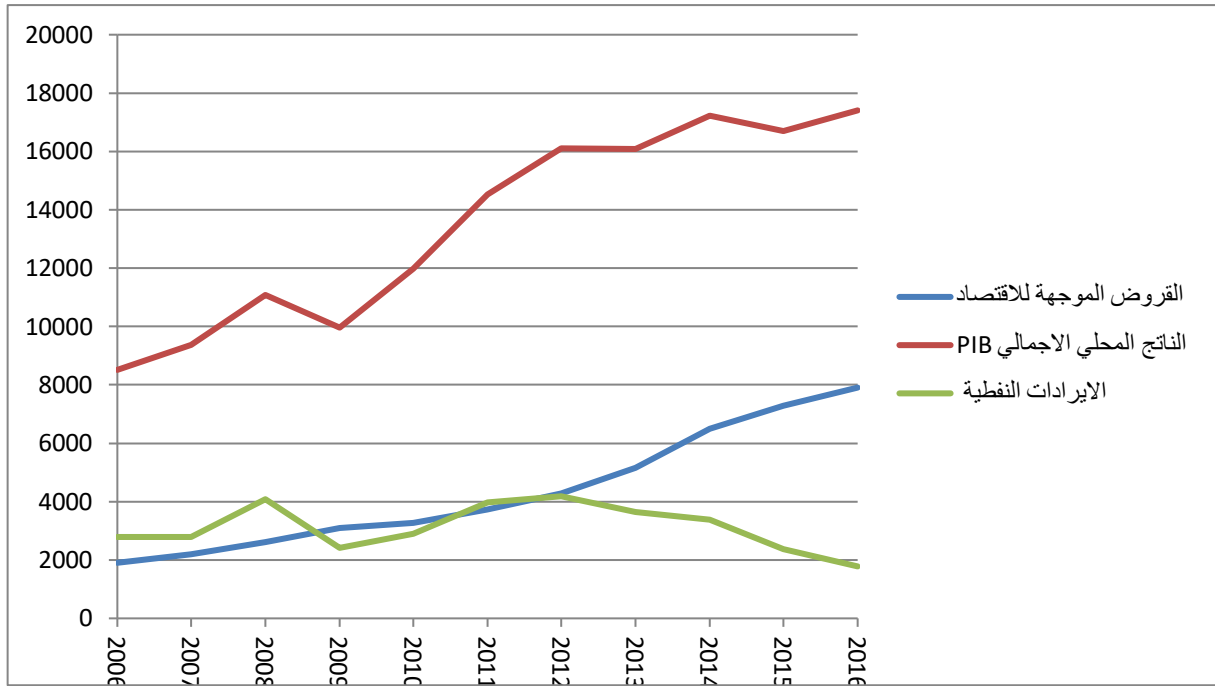
السنة	القروض الموجهة للإقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الإيرادات النفطية
2006	1905.4	8514.8	53604.8
2007	2205.2	9362.7	59604.8
2008	2615.5	11090.0	77192.2
2009	3086.5	9968.0	44410.6
2010	3268.1	11991.6	56142.7
2011	3726.5	14526.2	71661.8
2012	4287.6	16115.5	70571.4
2013	5156.3	16091.7	63662.6
2014	6504.6	17228.6	58361.6
2015	7277.2	16702.1	33080.6
2016	7907.8	17406.8	27917.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير الثلاثية لبنك الجزائر (2006، 2008، 2013، 2016).

¹ عمر عزوي، سايج بوزيد، (2014): "إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الإقتصادي"، مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 28، ص11.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات هو المتحكم الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي، وقد ولدت الطبيعة الربعية للاقتصاد الوطني علاقة طردية بين نمو مداخيل هذا القطاع والناتج المحلي الإجمالي؛ إذ نلاحظ أنه قبل أزمة "SUBPRIME" إرتفاع في الإيرادات النفطية؛ حيث وصل في سنة 2008 إلى 77192.2 مليار دينار جزائري وهي أعلى قيمة تحققت خلال الفترة المدروسة، لتسجل بعدها سقوطا حرا وصل إلى غاية 44410.6 مليار دينار جزائري والتي صاحبها إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008 على سوق الطاقة العالمي، غير أنه بعد ذلك إسترجعت الإيرادات النفطية عافيتها تدريجيا، أين وصلت سنة 2011 إلى مستوى قياسي قدر بـ: 71661.8 مليار دينار وذلك بسبب تأرجح الإنتاج العالمي للبترول نتيجة الثورة الليبية (تساهم بمليون برميل يوميا من الإنتاج العالمي)، حيث تزايد معه الإنتاج المحلي الإجمالي ولم يسجل أي إنخفاض طيلة السنوات محل الدراسة حتى عند تدهور الإيرادات النفطية ووصولها سنة 2016 إلى أدنى مستوياتها مسجلة 27917.5 مليار دينار جزائري، ويرجع سبب إنخفاض هذه الأخيرة طيلة سنوات 2013، 2014، 2015، 2016؛ إلى الأزمة الحالية التي شهدها سوق البترول. تجدر الإشارة أن السبب وراء عدم تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلبيا بانخفاض الإيرادات النفطية يرجع إلى تخلي الدولة نسبيا عن سياستها الربعية (المعتمدة أساسا على النفط) واعتمادها على تنويع مصادر مداخيلها المحلية مثل فرض رسوم إضافية، ورفع القروض الموجهة للاقتصاد، إذ نلاحظ ذلك منذ سنة 2006 إلى غاية 2016 أين عمدت الدول على رفع هذه القروض تدريجيا بهدف تغطية العجز الذي سجله إنخفاض الإيرادات النفطية، بحيث لم تقع في الفخ وواصلت في دعم الإقتصاد حتى في حالة الأزمات التي تعرضت إليها وهذا السبب الرئيسي الذي خفف من حدة تلك الأزمات.

الشكل رقم (2-3): علاقة النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية بالدورة النفطية ودورة الأعمال.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (2006-2016).

المطلب الثاني: مدى تطبيق المعايير الإحترازية لبازل الثالثة في النظام البنكي الجزائري:
يعتمد بنك الجزائر على مؤشرات عديدة للمتانة والصلابة للقطاع البنكي منذ سنة 2010، وهي نفس المؤشرات المعتمدة من قبل أهم البنوك المركزية في العالم.

1- كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي:

في إطار تطبيق تعليمات بنك الجزائر التي تتماشى مع مقررات لجنة بازل، تلتزم البنوك إلى غاية أكتوبر 2014 بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى 08 % وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل وفق النسب 6.6 %، 0.4 %، 01 % على الترتيب ويمكن تتبع تطور مؤشر كفاية رأس المال، إضافة إلى مستويات الرافعة المالية كمايلي:

الجدول رقم (7-3): تطور كفاية رأس المال والرفع المالي (2006-2016).
الوحدة: (%)

السنوات	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
نسبة كفاية رأس المال	18.90	18.96	15.86	21	23.41	23.67	23.64	26.15	16.54	12.80	15.15

16.36	15.86	13.27	15.51	17.48	17	17.67	19.09	25	27	23	نسبة الرفع المالي (نسبة الملاءة على الغير)
-------	-------	-------	-------	-------	----	-------	-------	----	----	----	--

المصدر: تقرير بنك الجزائر (2006-2016).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية تشهد نمو بوتيرة متباينة حيث إنخفضت مستويات كفاية رأس المال فيها في فترة شروعا لشمولها عل مخاطر التشغيل والسوق إلا أنها سجلت معدلات أعلى.

1-1 كفاية رأس المال:

تعتبر كفاية رأس المال لمواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة أهم التدابير المتخذة لتقييم إستقرار البنوك والنظام المالي ويجب الموازنة بين المحافظة على رأس المال و بين الأموال بغرض توليد الأرباح. وتراوحت نسبة كفاية رأس المال للقطاع البنكي ما بين 15,15 % و 21,0 % خلال الفترة (2006- 2016) بعد أن كانت في مستويات أقل من 12 % خلال الفترة السابقة لذلك. مسجلة أعلى مستوى لها بنسبة 26,15 % في سنة 2009، في أوج قوة الأزمة المالية العالمية في ظل حرص بنك الجزائر على تحقيق الأمن البنكي، و هي بشكل عام أعلى وبهامش جد مريح من النسبة الدنيا المطلوبة من بنك الجزائر أو حتى متطلبات بازل 03 أي مستوى 10,5%. يعود إرتفاع نسبة الملاءة المالية إلى إتجاه البنوك إلى رفع مستوى أموالها الخاصة بما في ذلك الأموال الخاصة القاعدية التي تشكل الحماية الأكثر فاعلية للمودعين ضد الخسائر غير المنتظرة وتمثل أكثر من 90 % من قيمة حساب المؤشر الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية.

1-2 نسبة الرفع المالي: بصرف النظر عن الإحتفاظ بمعدلات رأس مال جيدة من قبل

العديد من البنوك تعد المبالغة في الرفع المالي داخل وخارج الميزانية العمومية من قبل البنوك أحد الأسباب الجذرية لوقوع الأزمة البنكية وهو ما كان عليه الحال خلال الأزمة المبنكية والمالية العالمية الأخيرة بموجب إتفاقية بازل 3، تم إقتراح نسبة الرفع المالي عند مستوى 03 % كمتطلب إضافي على متطلبات رأس المال المبنية على المخاطر.

ومن الجدول رقم (7-3)، يتبين التفاوت الكبير بين نسب الرفع المالي منذ سنة 2006، 2007 و 2008 بشكل كبير، حيث كانت نسبتها 23 %، 27 % و 25 % على الترتيب، بعد أن كانت متقاربة إلى حد ما خلال الفترة 2010، 2011 و 2012 عند مستوى 17.67 %، 17 % و 17.48 %، وبعد هذه الفترة بدأ التذبذب في النسب حيث في سنة 2013 كانت نسب الرفع المالي 15.51 % وسنة 2014 كانت 13.27 % وسنة 2015 كانت 15.86 % وبعدها إرتفعت لتصبح 16.36 %، هذا راجع إلى الإنخفاض في أسعار البترول في هذه الأونة، كما أنه ما يعاب على البنك الجزائر أنه لم يضع حد أدنى لمستوى الرافعة المالية،

الذي حدد في العديد من أنظمة البنوك المركزية بنسبة 6 %، وإتفاقية بازل 03 عند نسبة 3 %، وعموما إرتفاع النسبة يعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر البنكية.
- السيولة البنكية: يعتمد بنك الجزائر في قياس السيولة على مؤشرين أساسيين أوصى بهما صندوق النقد الدولي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-08): تطور مؤشر السيولة البنكية للفترة (2006-2016).

الوحدة:نسبة

منوية(%)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السيولة القانونية	110.37	123.7	114.49	114.5	114.29	103.73	107.51	93.52	82.06	61.64	59.84
نسبة الأصول السائلة/إجمالي الأصول	47.51	52.22	51.43	61.82	52.98	50.16	45.87	40.46	37.96	27.17	24.08

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر (2006 — 2016).

3-1 السيولة القانونية (معامل السيولة):

إن وضعية السيولة البنكية متينة كما يشهد عليها غياب المديونية ما بين البنوك والتدخل المتزايد لبنك الجزائر من أجل إمتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، فنجد مؤشر السيولة القانونية الذي يعكس حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك (النظام البنكي) منسوبا إلى إلتزاماته الواجبة الأداء (الخصوم قصيرة الأجل) حيث يتجاوز هذا المؤشر خلال الفترة (2006 — 2016) الحد الأدنى المطلوب والمحدد بنسبة 100 % رغم تسجيله بعض التراجع الملموس مقارنة بمطلع الألفية الثالثة، أين كانت النسبة حوالي 110.37 % في سنة 2006 لتتخفض إلى حدود تقارب 61.64 % في سنة 2015 لتسجيل أدنى نسبة لها في سنة 2016 عند نسبة 59.84 % وهو أقل من الحد الأدنى المطلوب، مما يؤكد على مؤامة البنوك بين الأهداف المتعارضة المتمثلة في الأمان، السيولة والربحية مع إعطاء الأمان والسيولة أولوية على الربحية.

ومن الجدير ذكره أن بنك الجزائر قد قام بإصدار نظام رقم (11 — 04) المؤرخ في 25 ماي 2011 المتضمن تعريف، قياس، تسيير، ورقابة خطر السيولة ضمن الدعامة الثانية من معيار بازل 2 حيث أكدت المادة الأولى منه على ضرورة وضع النظام لقياس السيولة لدى البنك يتضمن سياسات معتمدة وإجراءات واضحة لقياس، تحليل وتسيير خطر السيولة. كما أكدت المادتان 20 و21 منه على ضرورة وضع إجراءات الإنذار ومخططات عمل في حالة

تجاوز الحدود وإختبار سيناريوهات معينة تتعلق بارتفاع مفاجئ في إلتزامات وما مدى القدرة على الوفاء بهذه الإلتزامات (أزمة سيولة).

2-3 نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

يبقى مؤشر السيولة البنكية في البنوك العمومية أعلى بكثير منه مقارنة بالبنوك الخاصة وقد إستقرت قيمته بشكل مستمر خلال الفترة (2006 — 2016) عند حدود 50 % حيث سجل في سنة 2006 نسبة 47.51 %، أما في سنتي 2015 و2016 فقد حقق نسبتي 27.17 % و24.08 % على الترتيب، ويعود التراجع النسبي لهذا المؤشر منذ سنة 2011، نتيجة لعودة القروض إلى الإرتفاع بوتيرة متزايدة، مسجلة معدلات زيادة مرتفعة خلال السنوات 2011، 2012، و2013 تعادل نسبي 14,02 %، 15,34 %، 19,97 % على الترتيب بعد أن كانت خلال سنة 2010 تقدر بنسبة 5,88 % فقط. وبشكل عام فإن وضع السيولة لدى النظام البنكي يعتبر مطمئنا وأعلى من النسب المعيارية المقررة من البنوك المركزية والهيئات الدولية المتخصصة، إلا أن البنوك العمومية تعاني من فائض سيولة بنكية نتيجة التحوط العالية.

خلاصة الفصل:

- ومن خلال دراستنا عن إنجازات بنك الجزائر بخصوص الإستقرار المالي والنتائج المتوصل لها بخصوص الدورة الإئتمانية وتطبيق المعايير الإحترازية نستنتج ما يلي:
- إهتمام بنك الجزائر للدور الفعال الذي تلعبه الدورة الإئتمانية ومدى تطبيق معايير السياسة الإحترازية الكلية لمعايير بازل 03؛
 - تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على الإستقرار المالي باعتباره هدفا من أهداف السياسة الإحترازية الكلية والحفاظ على نمو سريع للإقتصاد؛
 - إستهداف بنك الجزائر من خلال المؤشرات البنكية الإجمالية معرفة تطور أصول البنوك خلال السنوات الأخيرة، كما يعمل على قياس قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع من خلال مؤشر نمو الودائع، حيث يعد مؤشر نمو القروض من أهم المؤشرات البنكية الإجمالية لأنه يعكس دور النظام البنكي وأهميته في النشاط الإقتصادي؛
 - تعزيز الإطار الرقابي من خلال التوجه الإحترازي الكلي لبنك الجزائر ووجود نظام الإنذار المبكر وتقييم البنوك والإشراف والرقابة لضمان إستقرار النظام المالي بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة؛
 - سعى البنك لمسائر إتفاقية بازل الثالثة وذلك من خلال الإضافات التي جاءت بها في النظام البنكي خاصة على سلامة البنوك وعلى عملها من عدة نواحي خاصة على السيولة ونسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي؛
 - قام بنك الجزائر بالعديد من الجهود وذلك من أجل ضمان الإستقرار المالي من بين هذه الجهود لجنة الرقابة والإشراف البنكي التي تعمل على إنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للبنوك والمؤسسة المالية، كما عمل على وضع نظام تأمين الودائع من أجل حماية أموال وحقوق المودعين.

الخاتمة العامة:

يتميز نشاط النظام المالي والبنك بتعاقب فترات الإزدهار والركود؛ فترة الإزدهار تترجم نمو في النشاط الإقراضي للبنوك وبالتالي التوسع في منح الائتمان، بينما فترات الركود تتزامن عادة مع إنكماش في منح الائتمان أو ما يعرف بالأزمة الائتمانية وتعميق مشاكل الإقتصاد الحقيقي. تعد أزمة الرهون العقارية أوضح مثال على المخاطر التي تسببها الدورة الائتمانية ومدى تهديدها للإستقرار المالي، وهو ما يطرح ضرورة ضبط هذه الدورة بما يجعلها في خدمة الإقتصاد الحقيقي وليس العكس. ومن هنا برزت أهمية السياسة الإحترازية الكلية كتوجه مستحدث بعد الأزمات المتتالية لضبط النشاط المالي والبنكي واستدراك القصور الجلي للسياسة الإحترازية الجزئية. تعد المعايير الإحترازية الكلية لبازل الثالثة أهم أدوات الضبط الإحترازي الكلي، إلى جانب جهود كل من صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية والفاعلين الدوليين الآخرين.

بعدما أن تطرقنا في دراستنا هذه إلى مفهوم النظام المالي والبنكي وأهميته، والإستقرار المالي والحالة العكسية أي الأزمات، ثم الدورة الائتمانية وأزمة الائتمان وعلاقتها بالإستقرار المالي، أوضحنا أهمية السياسة الإحترازية الكلية وأدواتها في الحفاظ على الإستقرار المالي، إضافة إلى الآليات التنسيقية الأخرى. حاولنا بعد ذلك إسقاط هذا التحليل النظري على حالة النظام البنكي في الجزائر والدورة الائتمانية فيه، فالميزة الأساسية للنظام البنكي في الجزائر هي أن هيكله تسيطر عليه البنوك العمومية، وبالتالي فالمحدد الأساسي للنشاط الإقراضي هو الإيرادات النفطية، ما يعني ارتباط الدورة الائتمانية بالدورة النفطية. إلا أن التطور الحاصل في فترة الدراسة (2006-2016) هو فك هذا الارتباط بين الدورتين نتيجة السياسة العامة المنتجة، حيث تواصل ارتفاع قيمة القروض الممنوحة للإقتصاد رغم إنهيار أسعار النفط. كما أن بنك الجزائر وباعتباره السلطة الإشرافية على النظام البنكي قام بتبني المعايير الإحترازية لبازل الثالثة وطبقها، وواكب التطور العالمي في مجال إرساء دعائم الإستقرار المالي العام.

نتائج الدراسة:

- ◀ الإستقرار المالي أصبح مطلب أساسي في ظل التكامل والإندماج، لذلك تظهر الحاجة لشبكات الأمان وأطر الحفاظ عليه، تجنباً لتحمل عواقب عدم الإستقرار؛
- ◀ الدورة الائتمانية إذا لم يتم ضبطها فإنها تضخم بشكل هائل عدم الإستقرار المالي مثلما إتضح في أزمة ال-Subprime؛
- ◀ السياسة الإحترازية الكلية جاءت من خلال مجموعة من الأدوات التي تساهم في بناء أساس صلب، من أجل مواجهة الصدمات؛
- ◀ الدورة الائتمانية في الجزائر كانت مرتبطة بالعائدات النفطية، إلا أنها حالياً معاكسة لها بفضل السياسة العامة المنتجة للتنويع الإقتصادي؛

- ◀ تبنى بنك الجزائر المعايير الإحترازية الكلية لبازل 03 وقام بتطبيقها على القطاع البنكي، الذي أظهر إحترامه للنسب والمتطلبات المقترحة؛
- ◀ يواصل بنك الجزائر جهوده لتعزيز الإطار العام للإستقرار المالي من خلال اعتماده العمل بمركزية المخاطر، نظام تأمين الودائع والعمل بتوصيات الهيئات الدولية في مجال السلامة المالية والبنكية.

نتائج إختبار الفرضيات:

- ◀ **الفرضية الأولى:** يعتبر الإفراط في منح الإئتمان من أهم أسباب حدوث الأزمة: **فرضية صحيحة**، إذ أن التوسع في منح الإئتمان في فترات الإزدهار خاصة عند التساهل في دراسة الجدارة الإئتمانية للعملاء، وكذلك عدم التسيير الجيد لمحفظة القروض بتحويلها إلى التداول السوقي باستخدام أدوات الهندسة المالية يؤدي إلى تراكم المخاطر، ثم في فترات الركود بالإنكماش في منح الإئتمان أي أزمة الإئتمان، وهو ما يؤدي إلى خلق عدم الإستقرار المالي في المرحلة الصاعدة من الدورة ثم تعميق عدم الإستقرار هذا في المرحلة الهابطة منها وبالتالي الأزمات البنكية والمالية؛
- ◀ **الفرضية الثانية:** النقائص التي ظهرت في السياسة الإحترازية الجزئية من الأسباب الرئيسية لتبني السياسة الإحترازية الكلية: **فرضية صحيحة**، حيث تهدف السلطة الإحترازية الجزئية أحيانا إلى تعزيز متطلبات بعض البنوك المحددة بأنها معرضة للخطر لكن هذا قد يضخم العدوى بفرض تعديل أسرع وأكثر تزامنا لقطاع البنكي، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز تشديد العرض الإئتماني. كما أن السلطة الإحترازية الكلية ستعطي مزيدا من التركيز على تخفيف القيود النظامية لتجنب التعديل المفاجئ للغاية على المدى القصير؛
- ◀ **الفرضية الثالثة:** السياسة الإحترازية الكلية ركن من أركان تحقيق الإستقرار المالي: **فرضية غير صحيحة**، لأن تحقيق الإستقرار المالي يتطلب تظافر جهود وتنسيق السياسات الكلية وتعزيز التعاون الدولي نظرا للعولمة المالية والانفتاح الإقتصادي؛
- ◀ **الفرضية الرابعة:** متطلبات رأس المال لبازل 03 أهم أدوات ضبط النشاط الإقراضي للبنوك وبالتالي ضبط الدورة الإئتمانية: **فرضية صحيحة**، لأن متطلبات رأس المال تكبح إندفاع البنوك لمنح المزيد من الإئتمان لأنها تحد من أموالها الخاصة، وهي أداة من أدوات السياسة الإحترازية الكلية لتكييفها كأداة مضادة للدورية بحيث ترفع من هذه النسبة في فترات الإزدهار والتوسع وتخفصها في فترات الركود والإنكماش للتحكم في مستوى الإئتمان الممنوح؛
- ◀ **الفرضية الخامسة:** ترتبط الدورة الإئتمانية في الجزائر بالدورة النفطية: **فرضية صحيحة نسبيا**، لأن الدورة الإئتمانية في الجزائر كانت مسابرة للدورة النفطية في فترات سابقة خاصة عند توسيع فترة الدراسة حيث أوضح النشاط الإقراضي خضوع

للتقلبات في العائدات النفطية، أما في فترة الدراسة لبحثنا (2016-2006) ، ولكنها في العقد الأخير نلاحظ أنها مضادة لها نظرا لسياسات التنويع الإقتصادي.

الإقتراحات:

- لا بد من إتخاذ خطوات محددة وواضحة المعالم في جهود الإصلاح للقطاع البنكي، والتعامل بحذر وتحديث وتطوير الأطر الإشرافية والرقابية وتحسين محيط البنوك من خلال التشريعات وإدخال تقنيات أكثر حداثة؛
- ينبغي بذل أقصى ما يمكن من الإهتمام لضمان الإستقلالية لمصلحة الإستقرار المالي، كون أن الجزائر مازالت في حاجة إلى بيئة من شأنها تحقيق الإستقرار المالي في الأجل الطويلة؛
- تطوير نظم السياسة الإحترازية الكلية بالبنوك الجزائرية بشكل يسمح لها بتحديد جميع المخاطر الناتجة عن النشاط البنكي، وبالتالي التمكن من متابعتها ومراقبتها على أن تتم هذه المراقبة في إطار الإستقلالية التامة؛
- إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية وبالتالي تخصيص رأس مال لتغطيتها يتطلب معطيات ومعلومات تكون آنية باستمرار وبدرجة عالية من النوعية والمصادقية، وهذا يساعد البنوك على تحسين إدارتها وبالتالي تحسين في مستوى الإفصاح المتعلق بالبيانات المالية للبنوك؛
- ضرورة التعاون بين الهيئات المالية الرقابية المختلفة بتنظيم منح الإئتمان بهدف تقليل المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي ككل ولمنع عمليات الإفراط في منح الإئتمان.

آفاق البحث:

تبقى هذه الدراسة تحتاج إلى تعمق أكثر من خلال إدخال أكبر عدد من الأدوات الضابطة والمحركة للإقتصاد الجزائري، فهذا الموضوع يحتاج إلى بحوث أخرى مدعمة وبأكثر دقة في مجال تحديد الآليات والأدوات التي يقوم عليها الإقتصاد الجزائري ودورها في ضبط الدورة الإئتمانية وتحقيق الإستقرار المالي من أجل عدم الوقوع في أزمة بغية التخفيف من حدتها ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر، فمن خلال ما سبق يمكن طرح مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى دراسة تتمثل في:

- فعالية السياسة الإحترازية الكلية في الجزائر؛
- إصلاح القطاع البنكي والإستقرار المالي في الجزائر؛
- حوكمة البنوك وإدارة المخاطر الإئتمانية وفقا لمتطلبات بازل 03.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	آلية عمل النظام المالي	شكل رقم 1-1
8	مكونات النظام المالي	شكل رقم 2-1
13	فعالية النظام المالي	شكل رقم 3-1
22	الدورة الإئتمانية	شكل رقم 4-1
24	التوسع والإنكماش في منح القروض في الدورة الإئتمانية	شكل رقم 5-1
52	تطور إستعمال مصطلح احتراز الكلي في محركات بحث الأنترنت والمنشورات الأكاديمية	شكل رقم 1-2
59	علاقة السياسة الإحترازية الكلية بالسياسات الإقتصادية الأخرى	شكل رقم 2-2
70	الركائز الأساسية لاتفاقية بازل 02	شكل رقم 3-2
71	هيكله مكونات بازل 03	شكل رقم 4-2
82	الهيكل البنكي الجزائري الحالي	شكل رقم 1-3
96	علاقة النشاط الإقراضي للبنوك الجزائرية بالدورة النفطية ودورة الأعمال	شكل رقم 2-3

الصفحة	المحتوى
I	- ملخص
II	- Résumé
III	- إهداء
V	- شكر و عرفان
VII	- قائمة الأشكال
VIII	- قائمة الجداول
X	- فهرس المحتويات
أ	- المقدمة
1	- الفصل الأول: تحليل دورة الإئتمان في النظام المالي والبنكي
2	- تمهيد
3	-المبحث الأول: مدخل نظري للنظام المالي والبنكي
3	- المطلب الأول: مفهوم، مكونات ووظائف النظام المالي
10	- المطلب الثاني: أنواع الأنظمة المالية ومتطلبات فعاليتها
14	- المبحث الثاني: دورة الإئتمان البنكي
14	-المطلب الأول: أهمية النظام البنكي في النظام المالي
16	-المطلب الثاني: الإئتمان البنكي ومخاطره
21	-المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الدورة الإئتمانية
27	- المبحث الثالث: الإستقرار المالي والأزمات الإئتمانية (بعض المعالم المفاهيمية)
27	- المطلب الأول: ماهية الإستقرار المالي
30	- المطلب الثاني: أهمية الإستقرار المالي
34	- المطلب الثالث: علاقة الإستقرار المالي والدورة الإئتمانية على ضوء أزمة ال subprime
46	- خلاصة الفصل
47	-الفصل الثاني: آليات السياسة الإحترازية الكلية في ضبط الدورة الإئتمانية

48	- تمهيد
49	-المبحث الأول: التأسيس النظري للسياسة الإحترازية الكلية
49	-المطلب الأول: تطور السياسة الإحترازية الكلية
54	- المطلب الثاني: أدوات السياسة الإحترازية الكلية ومستلزمات تطبيقها
57	- المطلب الثالث: علاقة السياسة الإحترازية الكلية بالسياسات الإقتصادية الأخرى
60	-المبحث الثاني: المعايير الإحترازية الكلية لبازل الثالثة ودورها في ضبط الدورة الإئتمانية
60	- المطلب الأول: أهم فاعلي الإستقرار المالي وحوكمة السياسة الاحترافية الكلية
65	- المطلب الثاني: معايير بازل 03 لضبط الدورة الإئتمانية والحفاظ على الإستقرار البنكي والمالي
77	- خلاصة الفصل
78	- الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للسياسة الإحترازية الكلية والإستقرار المالي في الجزائر
79	-تمهيد
80	-المبحث الأول: الإطار العام للإستقرار المالي والبنكي في الجزائر
81	- المطلب الأول: هيكل وخصائص النظام البنكي الجزائري
85	- المطلب الثاني: مؤشرات فعالية القطاع البنكي في الجزائر
87	- المطلب الثالث: جهود تعزيز الإستقرار المالي والبنكي في الجزائر
93	- المبحث الثاني: الدورة الإئتمانية ومدى تطبيق المعايير الإحترازية الكلية لبازل 03 في الجزائر
93	- المطلب الأول: محددات الدورة الإئتمانية في الجزائر
96	- المطلب الثاني: مدى تطبيق معايير لجنة بازل للحفاظ على الإستقرار وضبط الدورة الإئتمانية
100	- خلاصة الفصل
101	- خاتمة
106	- قائمة المراجع

قائمة المراجع

- أولاً: الكتب.

1. أحمد حسن عطشان النبهاني، (2013): الدورات الإئتمانية ودورات الأعمال في ظل الصناعة المصرفية، دار أمانة للنشر، عمان، الأردن.
2. بن قدور أشواق، (2013): تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي - دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1965-2005)، دار الرياء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
3. خبابة عبدالله، (2008): الإقتصاد البنكي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر.
4. شقيري نوري موسى وآخرون، (2011): إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. عبداللطيف مصيطني، محمد بن بوزيان، (2015): أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
6. غاي سيناشي، (2005): الحفاظ على الإستقرار المالي، قضايا إقتصادية - 36، كتاب إلكتروني منشورات صندوق النقد العربي.
7. محمد أحمد عبد النبي، (2009): الأسواق المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
8. وليد العايب، بوخاري لحو، (2013): إقتصاديات البنوك وتقنيات البنكية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.

- ثانياً: المجلات والدوريات العلمية:

1. بوكساني رشيد، مزيان أمينة، (2011): الإستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد العاشر.
2. حكيم براضية، (2015): إدارة مخاطر السيولة النظامية كمدخل لدعم سلامة النظام المالي، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 8.
3. خوالد أبوبكر، (2018): تقييم إصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 7.
4. عمار عريس ومجدوب بحوصي، (2017): تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد 1.
5. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، (2016): تقييم السياسة الإحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية - دراسة تحليلية للفترة (2003-2013)، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 19.

6. مشتاق محمود السبعوي، (2012): الإستقرار المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2، العدد2.
7. مفاهيم مالية، (2012): أزمة إنتمان، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، العدد13.
8. نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، (2016): دور البنك الجزائر في عصرنة نظام الدفع الإلكتروني ما بين البنوك -دراسة تحليلية2008-2014، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد12، جامعة تبسة.
9. الياس خضير الحمدوني وفائز هليل سريح الصبيحي، (2012): العلاقة بين الرفع المالي وعوائد الأسهم -دراسة في عينة من الشركات الاردنية المساهمة-، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد8، جامعة الموصل، الاردن.

- ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية.

1. بن شيخ عبد الرحمن، (2009): اتجاهات تقييم إستقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
2. بن عبيد فريد، (2014): السوق النقدية ودورها في تمويل الاقتصاد -دراسة مقارنة (الجزائر- تونس)-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
3. بوقفة نفيسة، (2012): إشكالية التسيير البنكي في ظل هيمنة المنطق المالي على الإقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
4. جميلة بالعالم، (2013): أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية والنقدية الدولية (2008-1997) مذكرة مقدمة ماستر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
5. ساعد إبتسام، (2009): تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الإقتصاد، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
6. سيف هشام الفخري، (2009): الإنتمان المصرفي ودور التوسع الإنتماني في الأزمات المصرفية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
7. شكري معمر سعاد، (2015): التقارير المالية للمراجع وأثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية -حالة تقرير المراجع حول سونلغاز-، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.
8. عاشور أمال، (2015): النظام البنكي من الطبيعة العمومية إلى خصوصية النشاط، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

9. عبادي رنده، (2015): متطلبات إرساء الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية -دراسة حالة بنك الجزائر-، أطروحة الماستر غير منشورة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
10. قصاص شريفة، (2016): النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الإقتصادي مع إشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
11. محمد العيد صويلح، (2015): آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
12. هبال نجاه، (2016): دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية، مذكرة الماستر غير منشورة، مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
13. هيفاء غانية، (2015): أكاديمي إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3، مذكرة ماستر غير منشورة، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
14. ودان بوعبد الله، (2015): آليات المؤسسات النقدية في التوقى ومواجهة الأزمات المالية الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر.
15. يعلاوي نادية، بلخيري حميدة، (2017): القطاع البنكي ورهان التحول التنظيمي والهيكلية، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجزائر.

- رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. أحمد شفيق الشاذلي، (2014): الإطار العام للإستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.
2. أحمد مهدي بلوافي، (2008): البنوك الإسلامية والإستقرار المالي: تحليل تجريبي، مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي.
3. بريش عبدالقادر، أهمية التأمين على الودائع مع إشارة إلى حالة الجزائر، ملتقى المنظومة البنكية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية، جامعة الشلف.
4. جدايني ميمي، (2008): دور إستقلالية بنك الجزائر في تفعيل تطبيق القواعد الإحترازية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

5. جواد كاظم البكري، (2008)، فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العراق.
 6. ذهبية بلعيد، (2016): تطور نظام مركزي للإستعلام الإئتماني كألية للحد من مخاطر الإئتمان المصرفي بالجزائر، مدرسة الدراسات العليا التجارية، تيبازة، الجزائر.
 7. عمر عزاوي، سايح بوزيد، (2008): إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر عاملا للتحديث والنمو الإقتصادي، مداخلة للمؤتمر الدولي الثاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
 8. هبة عبد المنعم، (2015): متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الإئتمان، صندوق النقد العربي.
- خامسا: المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Mirna Dumičić, (2015): "A bref introduction to the world of macroprudential policy" Surveys S-18, Croatian national bank, www.hnb.hr, consulted at: 15/04/2018.
2. Source: Mirna Dumičić, (2015): A bref introduction to the world of macroprudential policy, Surveys S-18, Croatian national bank, www.hnb.hr, consulted at:.
3. Thibaut Duprey, (2016): "Qu'est-ce que la politique macroprudentielle?", BSI Economics, www.bsi-economics.org/images/articles/a122.pdf, Consulté le 15/04/2018
4. Mirna Dumičić, (2015): "A bref introduction to the world of macroprudential policy", Surveys S-18, Croatian national bank, www.hnb.hr, consulted at: 15/04/2018.
5. politique macroprudentielle, Focus N° 09, p 05.
6. Source: Banque de France, (19 février 2013): stabilité financière et politique macroprudentielle, Focus N° 09, p 02.
7. Banque de France, (19 février 2013): stabilité financière et
8. Daniel K. Tarullo, (Avril, 2014), "Une perspective macroprudentielle pour la réglementation des grandes institutions financières", Revue de la stabilité financière -Politiques macroprudentielles : mise en oeuvre et interactions-, N° 18, Banque de France.

- خامسا: مواقع الإنترنت الرسمية.

- https://philarchive.org/archive/REBLMD_3

- www.bis.org

- جميلة الجوزي، أسباب الأزمة المالية وجذورها، <http://iefpedia.com/>

- التقارير:

بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2006، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.

- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2007، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2009، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2010، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2011، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2012، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2014، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2015، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- بنك الجزائر، تقرير السنوي لسنة 2016، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
56	مثال عن أدوات السياسة الإحترازية الكلية	جدول رقم 1-2
57	مقارنة بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسة الإحترازية الجزئية	جدول رقم 2-2
73	تركيبية نسب متطلبات رأس المال	جدول رقم 3-2
84	تطور الحصة السوقية للقكاع البنكي العام والخاص	جدول رقم 1-3
85	تطور مؤشر أصول القطاع البنكي (2006 - 2016)	جدول رقم 2-3
86	تطور معدل نمو القروض للقطاع البنكي (2006-2016)	جدول رقم 3-3
87	تطور مؤشر نمو الودائع للقطاع البنكي	جدول رقم 3-4
88	تطور التصريحات الخاصة بمركزية المخاطر	جدول رقم 3-5
94	الإرتباط بين النشاط الإقراضي، الدورة النفطية ودورة الأعمال	جدول رقم 3-6
97	تطور كفاية رأس المال والرفع المالي (2006-2016)	جدول رقم 3-7
98	تطور مؤشر السيولة البنكية (2006-2016)	جدول رقم 3-8